وزارة التعليم العـــــالي والبحـــث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل تنامي الحروب التجارية

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

تحت إشراف الدكتور:

العيد صوفان

إعداد الطلبة:

- سفيان غواس
- حنان بلقايم

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
د/ بودخدخ عبد الكريم	محمد الصديق بن يحيى جيجل	رئيسا
د/ العيد صوفان	محمد الصديق بن يحيى جيجل	مشرفا ومقررا
د/ بوحبل عز الدين	محمد الصديق بن يحيى جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2018 / 2019

وزارة التعليم العـــــالي والبحـــث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل تنامي الحروب التجارية

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

تحت إشراف الدكتور:

العيد صوفان

إعداد الطلبة:

- سفيان غواس
- حنان بلقايم

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
د/ بودخدخ عبد الكريم	محمد الصديق بن يحيى جيجل	رئيسا
د/ العيد صوفان	محمد الصديق بن يحيى جيجل	مشرفا ومقررا
د/ بوحبل عز الدين	محمد الصديق بن يحيى جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2018 / 2019

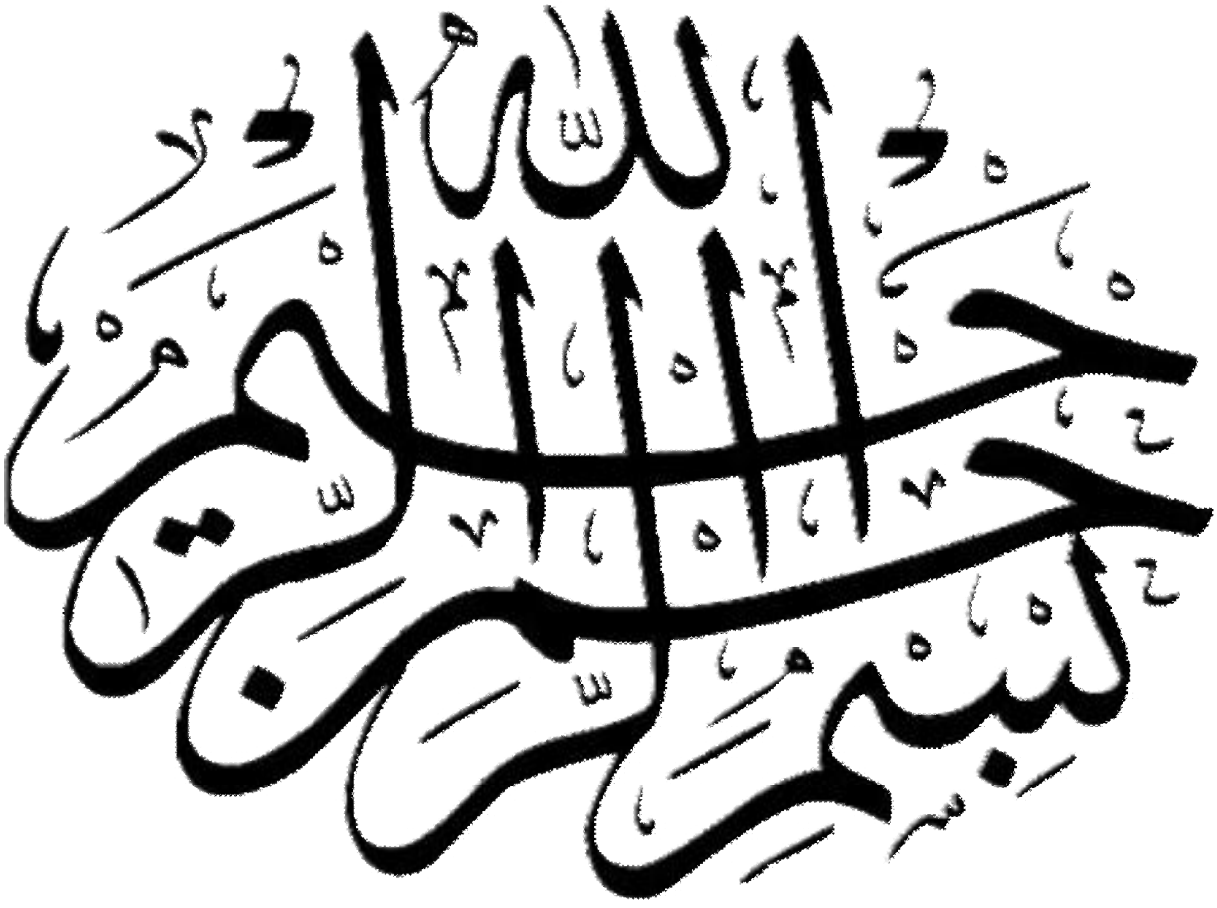
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم﴾

صدق الله العظيم

أولا وقبل كل شيء وبهذه الآية الكريمة نود أن نشكر المولى عز وجل الذي خلقنا وأحيانا ثم هدانا وأكرمنا وعلمنا ما لم نعلم فسبحان ربي لا علم لنا إلا ما علمتنا ونسبح بحمدك ونعوذ بك من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، فمن يهدي الله فهو المهتدي ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا

وبعد:

نوجه تشكراتنا التي تتدفق من أعماق القلب إلى أعز وأقرب الناس إلينا والدينا الكريمين اللذين ساهما على أن نصل إلى ما وصلنا إليه اليوم حفظهما الله وأطال في عمرهما.

نتقدم بالشكر والتقدير وعظيم الامتنان إلى أستاذنا الفاضل الأستاذ الدكتور صوفان العيد، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة ولما قدمه لنا من دعم وتشجيع وتوجيهات قيمة كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا العمل.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من اصطنع إليكم معروفا فجاوزه، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد شكرتم، فإن الله يحب الشاكرين"

الأصدقاء الذين وجدناهم في السراء والضراء، الذين قدموا لنا يد العون ليظهر هذا البحث في أبهى صورة له، فجزاهم الله عنا كل خير.

إلى كل من ساهم ولو بالكلمة الطيبة في إعداد هذا العمل المتواضع سائلين المولى تبارك وتعالى أن يجزيهم عنا وعن الأمة الإسلامية كل الخير إنه وليّ ذلك والقادر عليه .

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد

فإلى من نزلت في حقّهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وقضى ربك ألاّ تعبدوا إلاّ إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغنّ عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذّل من الرّحمة وقل ربّ ارحمهما كما ربياني صغيرا ﴾ {الإسراء 32 – 33}

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما أملك في الوجود أبي وأمي العزيزين حفظهما الله لي ...

اللّذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد ...

وإلى أفراد أسرتي، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل ...

وإلى كافة الأصدقاء والأحباب كل بإسمه ...

إلى أساتذتي الكرام وأسرة الكلية ورفقاء الدراسة...

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرّج .

إهداء

إلى ملاكي في الحياة...إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني...إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة

إلى الذي عمل وكد وجد فقاس ثم غلب حتى وصلت إلى هدفي هذا، إلى المصباح الذي علمني بسلوكه خصالا أعتز بها في حياتي

والدي العزيز

إلى الرجل الذي عرفته شهما اصيلا محبا من الاعماق إلى من يحمل ورودا من أجمل بساتين الرياحين والأشواق

إليك عبدو

إلى الأحضان الدافئة والقلوب الرائفة إلى العائلة التي لا احد يتمتع بها مثل عائلتي الكبيرة إخوتي (ذكور وبنات) التي منحني الله بحبهم وعطفهم وخاصة

النجم المضيء أنيس واللؤلؤة البراقة آية.

إلي زميلي الذي شاركني وتقاسم معي عناء إنجاز هذا العمل بكل فناء سفيان .

إلى كل الأساتذة اللذين لم يبخلوا عليا بتوجيهاتهم القيمة التي ساعدتني في إنجاز هذا العمل والذي تم بنعمة الله وعونه خاصة الأستاذين القديرين يونس مراد وعميروش شلغوم .

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي .. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيع صديقاتي خاصة الخماسي.....

إلي كل الأحباب والعائلة الكبيرة خاصة خالي رابح وخالي صالح ربي يفرحكم في أولادكم

إلى كل من علمني حرفا

من الابتدائي حتى الجامعة شكرا وألف شكر .

إلى كل من عرف حنان .....

حنان

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر والتقدير	**I**
الاهداء	**II**
فهرس المحتويات	**IV**
فهرس الأشكال والجداول	**VII**
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة	
تمهيد	**09**
المبحث الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT)	**10**
المطلب الأول: نشأة الجات وتعريفها	**10**
المطلب الثاني: أهداف، مبادئ ووظائف الجات	**12**
المطلب الثالث: جولات اتفاقية الجات	**14**
المبحث الثاني: منظمة التجارة العالمية (OMC)	**17**
المطلب الأول: عموميات حول منظمة التجارة العالمية	**17**
المطلب الثاني: أهداف منظمة التجارة العالمية، مهامها وآلياتها	**22**
المطلب الثالث: اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، مؤتمراتها الوزارية و أهم انجازاتها	**25**
المبحث الثالث: التحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية واهم الانتقادات الموجهة لها وآثارها على الاقتصاد العالمي	**34**
المطلب الأول: التحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية	**34**

المطلب الثاني: أهم الانتقادات الموجهة لمنظمة التجارة العالمية	**35**
المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن المنظمة العالمية للتجارة	**37**
خلاصة الفصل	**38**
الفصل الثاني: عموميات حول التجارة الدولية والحروب التجارية	
تمهيد	**40**
المبحث الأول: الخلفية النظرية للتجارة الدولية والسياسات التجارية	**41**
المطلب الأول: التجارة الدولية	**41**
المطلب الثاني: السياسات التجارية	**43**
المطلب الثالث: أدوات السياسات التجارية	**48**
المبحث الثاني: الحروب التجارية وآلياتها	**52**
المطلب الأول: الحروب التجارية	**52**
المطلب الثاني: صراع العملات كآلية من آليات الحروب التجارية	**57**
المطلب الثالث: التعريفة الجمركية الأداة الأساسية للسياسة الحمائية	**63**
خلاصة الفصل	**70**
الفصل الثالث: دراسة لمستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل تنامي الحروب التجارية	
تمهيد	**72**
المبحث الأول: نماذج الحروب التجارية المعاصرة وتصدي الدول لها	**73**
المطلب الأول: الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية	**73**
المطلب الثاني: الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي	**86**
المطلب الثالث: نماذج أخرى عن الحرب التجارية و تصدي الدول لها	**91**

المبحث الثاني: السيناريوهات المحتملة لمنظمة التجارة العالمية في ظل الحروب التجارية	**97**
المطلب الأول: السيناريو المتشائم	**97**
المطلب الثاني: السيناريو المتفائل	**107**
المطلب الثالث: سيناريو استمرار الوضع الحالي	**112**
خلاصة الفصل	**116**
خاتمة	**119**
قائمة المراجع	**123**
الملخص	

فهرس الأشكال والجداول

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة.	**20**
(02)	تطور الإجراءات الحمائية ما بين (2007-2018).	**66**
(03)	العلاقات الاقتصادية الصينية والأمريكية (تجارة السلع) خلال الفترة 2007-2017.	**75**
(04)	تطور الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية من 2014 إلى 2018.	**78**
(05)	تطور الميزان التجاري للصين من 2014 إلى 2018.	**79**
(06)	الاستثمار الأجنبي الصيني في جميع الصناعات الامريكية خلال الفترة 2014-2018.	**84**
(07)	مكانة الولايات المتحدة الأمريكية بين الشركاء الرئيسين للاتحاد الاوروبي في مجال تجارة السلع لسنة 2018.	**87**
(08)	التجارة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حسب نوع البضائع لسنة (2008-2018).	**87**
(09)	الصادرات والواردات من البضائع العالمية حسب مستوى التنمية.	**104**
(10)	الصادرات والواردات من البضائع حسب المنطقة.	**105**
(11)	حجم تجارة البضائع العالمية ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2011-2020.	**106**
(12)	عدم اليقين في السياسة الاقتصادية العالمية، من جانفي 2005 إلى فيفري 2019.	**107**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	الجولات الخمسة الأولى للاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة.	15
(02)	المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة(1995-2020).	32
(03)	تطور مدونات التعريفة الجمركية.	68
(04)	العلاقات التجارية الأمريكية الصينية عام 2017.	76
(05)	العجز التجاري السنوي للولايات المتحدة مع الصين.	80
(06)	أهم محطات الرسوم الجمركية المتبادلة بين واشنطن وبكين.	81-83
(07)	أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في جميع الصناعات الأمريكية خلال الفترة 2014-2018.	85
(08)	الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في جميع الصناعات الصينية خلال الفترة 2014-2018.	86
(09)	جدول زمني لأهم محطات الحرب التجارية الأمريكية الأوروبية.	90
(10)	قيمة التعريفات الجمركية المتبادلة بين الولايات المتحدة والصين.	101

مقدمة

مقدمة

بدأ التفكير في وضع نظام اقتصادي عالمي جديد واحتلاله مكانة هامة بعد الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار خاصة في الجانب الاقتصادي والتجاري، ولعل التأمل في التغيرات والتحولات التي تبلورت من بداية التسعينات على وجه الخصوص تشير كلها إلى أن هناك مجموعة من العوامل والقوى الدافعة، التي تعمل على تشكيل وتكوين نظام اقتصادي عالمي جديد، يختلف في خصائصه وسماته وفي ترتيباته للأوضاع الاقتصادية التي كانت من قبل الجات ثم المنظمة ويأتي إنشاء منظمة عالمية تعنى بالتجارة الدولية لتفادي الأوضاع المأساوية في تلك الحقبة التي عرفت تراجعا كبيرا في حجم التجارة الدولية، فقد جاء هذا جراء الحواجز والقيود المفروضة على التجارة وإقامة سياج منيع يقف في وجه حرية التجارة الدولية، وعلى هذا قامت مختلف الدول منها الولايات المتحدة الأمريكية إلى التفكير في إنشاء منظمة عالمية للتجارة لإيجاد صياغة للنظام الجديد الذي يتم فيه إرساء قواعد الحرية التجارية وبلورتها على أرض الواقع، لكن سرعان ما باء هذا المسعى بالفشل خاصة من قبل بعض الدول الأوروبية وأيضا الكونغرس الأمريكي الذي لم يصادق عليها، ومع فشل تجسيد مشروع منظمة التجارة العالمية والذي أقترح في مؤتمر هافانا، توصلت 23 دولة إلى إبرام اتفاقية متعددة الأطراف حول التعريفة الجمركية في جينيف السويسرية سنة 1947م، التي قامت بدور مزدوج من جهة وضع القوانين التجارية الدولية والعمل على احترامها ومن جهة ثانية التحرير التدريجي لها.

إن من بين المبادئ التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية مبدأ حرية المبادلات التجارية وعدم التمييز والمعاملة بالمثل أي تحرير التجارة الدولية من أية قيود تقف حائل أمامها، ومع الجهود المبذولة من قبل منظمة التجارة العالمية يبرز إلى الأفق واقع يلوح بانحراف النظام التجاري خاصة ظهور بذيل لتلك الممارسات وهو الحمائية التجارية المناهض لحرية التجارة الدولية في الآونة الأخيرة، فقد شهد الاقتصاد العالمي برمته تقلبات حادة فيما يخص التجارة الدولية خاصة جراء الإجراءات التي تقوم بها كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والصين باعتبارهما كأقوى اقتصاديين عالميين أمام تراجع الدور الأوروبي مؤخرا، فالملاحظ تراجع الدور الأمريكي في تشكيل نظام تجاري عالمي مند نهاية الحرب العالمية الثانية مع حلفائها سواء من أوروبا أو أمريكا الشمالية وحتى أسيا حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإزالة الحواجز التجارية وإقامة هيكل تجاري عالمي وإقليمي، مع كل هذه الإجراءات تراجعت وتضاءلت هذه القيادة في السنوات الأخيرة خاصة إثر الحملة الانتخابية الأمريكية 2016م، أين استغل كل من

المرشحين الجمهوريين والديمقراطيين مخاوف الشعب الأمريكي بخصوص اتفاقيات التجارة الحرة، حيث لم يشرح كل من دونالد ترامب وهيلاري كلينتون عن استعدادهما لتحريك الشراكة عبر المحيط الهادي، وظف إلى ذلك تهديد ترامب بإعادة التفاوض أو الانسحاب من الترتيبات القادمة مع المنظمة العالمية للتجارة وفرض تعريفات جديدة على الواردات الأمريكية خاصة من الصين والمكسيك.

أيضا شهد العالم صراع عملات شرس من قبل، ولازال قائما لليوم من قبل الدول على رأسها الصين حيث تقوم بتغيير قيمة عملتها سواء الرفع أو الخفض بما يتماشى ومصالحها الاقتصادية، وكذا أهدافها التوسعية الخارجية خاصة التجارية منها فقد عمدت الصين على تخفيض قيمة عملتها، وهذا ما أدى إلى إكسابها ميزة تنافسية للصادرات في السوق العالمية بصفة عامة والاقتصاد الأمريكي بصفة خاصة، يعتبر هذا تهديدا تشنه الصين على الولايات المتحدة الأمريكية خاصة مع تراجع حصتها السوقية سواء داخليا أو خارجيا وأدى إلى تعميق الفجوة في العجز التجاري بين أمريكا والصين، هذا ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية بانتهاج سياسة المعاملة بالمثل، والقيام بفرض تعريفات جمركية على وارداتها، وهذا ما يتعارض مع مضمون منظمة التجارة العالمية التي تعمل على حرية انتقال السلع والخدمات وإلغاء الرسوم الجمركية، رغم أنها عضوا في المنظمة العالمية للتجارة وهو ما يطرح الإشكال الراهن حول مستقبلها، خاصة في ظل ردود الدول الأخرى في إطار تبني المنظمة المعاملة بالمثل، وهذا يؤدي إلى تراجع دور منظمة التجارة العالمية ويبقى مستقبلها مجهول أمام تردي الأوضاع الراهنة.

تلك هي الخلفيات التي كانت وراء الخوض في هذا الموضوع وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل تصاعد الحرب التجارية الراهنة بين مختلف الدول؟

وسعيا منا للإجابة على الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو تقييم منظمة التجارة العالمية ؟ وهل أدت دورها على أحسن وجه؟

- فيما تتمثل الحروب التجارية؟ وما هي آلياتها؟

- كيف ستتأثر المنظمة العالمية للتجارة في ظل الحروب التجارية؟

- **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، نضع الفرضيات التالية:

- السبب الرئيسي من ظهور منظمة التجارة العالمية هو القضاء على الحمائية والعمل على تحرير التجارة الدولية من جميع القيود.
- إن الحروب التجارية هي الوسيلة التي تبنتها الدول من أجل حماية مصالحها الاقتصادية، حيث من أبرز آلياتها تخفيض العملة وفرض تعريفات جمركية على واردات الدول الأخرى.
- قد تلعب منظمة التجارة العالمية دورا أساسيا في التخفيف من حدة الحروب التجارية من خلال فرض نفسها كركيزة من ركائز النظام التجاري.
- يعتبر السيناريو المتشائم الأكثر واقعية خاصة مع استمرار تصعيد الحروب التجارية.

- **أهداف الدراسة:**

من خلال هذه الدراسة نسعى إلى تحقيق ما يلي:

- دراسة المنظمة العالمية للتجارة مرورا بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.
- معرفة السبب الرئيسي من الحروب التجارية والدول التي تعمل على إشعال حرب تجارية الاقتصاد العالمي في غننا عنها
- استشراف مستقبل المنظمة العالمية للتجارة في ظل تصعيد الحروب التجارية من قبل الولايات المتحدة الامريكية.
- محاولة وضع سيناريوهات حول مستقبل المنظمة العالمية للتجارة خاصة مع رغبة الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب منها.

- **منهج الدراسة:**

حتى نتمكن من الإجابة عن الأسئلة المطروحة أعلاه والإشكالية وأبعادها واختبار الفرضيات المتبناة وبالنظر إلى الموضوع محل الدراسة فقد تم اعتماد المنهج التاريخي حيث ارتأينا استعماله من اجل سرد وقائع تاريخية وتقديم نبذه عن الظروف ومختلف مراحل الانتقال من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة مرورا بأهم الجولات وأيضا الحروب التجارية وتطورها.

وكذا انتهجنا المنهج الوصفي والتحليلي من خلال محاولتنا وصف وتحليل بعض النقاط الهامة والمؤثرة في المنظمة العالمية للتجارة والممثلة في الحرب التجارية مابين الأقطاب التجارية الكبرى، حيث ساعدنا هذا المنهج في إبراز مختلف الجوانب المتعلقة بالمنظمة العالمية للتجارة وأيضا الحروب التجارية وآثارها المحتلمة عليها.

- **أهمية الدراسة:**

إن منظمة التجارة العالمية تواجه تحديات جسام خلال الفترة الحالية تتمثل في تصاعد وتيرة الحرب التجارية بين أكبر قطبين اقتصاديين بالعالم (الولايات المتحدة الأمريكية والصين)، وانعكاسها على الاقتصاد العالمي، إلى جانب تهديد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالانسحاب من منظمة التجارة العالمية، مما دعا وزراء التجارة في 13 دولة المطالبة بإصلاح عاجل لمنظمة التجارة العالمية حتى لا يتعرض الاقتصاد العالمي برمته للخطر.

فأهمية هذه الدراسة تدور حول منظمة التجارة التي وجدت نفسها اليوم في مفترق طرق بسبب التحديات غير المسبوقة التي تواجه النظام التجاري متعدد الأطراف، فاتخاذ أية إجراءات لتطوير وإصلاح أنظمة هذه المنظمة تحتاج إلى تواجد الصين والولايات المتحدة، وبقية الدول الصناعية الكبيرة التي يمكن لها إيجاد قواعد جديدة يمكن أن تشكّل إطارا لكل الدول الأعضاء في المنظمة.

بالإضافة إلى أنه:

بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية كانت تأمل كل الدول خاصة الدول النامية منها على تحسين النظام التجاري العالمي وحماية المصالح الاقتصادية وكذا نمو وتحسن التجارة الدولية، ومعرفة الدور الحقيقي الذي قامت به منظمة التجارة العالمية وهل حقا خدمت التجارة العالمية من خلال نموها أم تدهورت للأسوأ.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

نصبوا من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

✓ **ذاتية:**

- الإطلاع أكثر على المنهجية البحث العلمي وكيفية طرح بحث أكاديميا.
- إثراء المعلومات الشخصية بها النوع من القضايا والتي ثارت مِؤخرا بين مختلف الاقتصاديين والمحليين.
- الميول الشخصي لمثل هذه المواضيع بغرض تدعيم وإثراء الرصيد المعرفي حول مستقبل منظمة التجارة العالمية مع حدة الحروب التجارية.

✓ **موضوعية:**

- الجدل الذي أثير مؤخرا كان وراء اختيارنا معالجة هذا الموضوع المتعقب محاولين الإجابة عن التساؤلات والخلفيات التي تطرح نفسها في هذا الشأن ومعرفة ما مدى تأثير الحروب التجارية على منظمة التجارة العالمية.
- إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه البحوث التي تعتبر منعدمة نوعا ما خاصة مع الأهمية البالغة التي يتمتع بها الموضوع، كونه من المواضيع الحديثة والتي احتلت صدارة الأحداث الاقتصادية في الساحة الدولية، فضلا عن ارتباطه بمجال التخصص.

- **إطار وحدود الدراسة:**

إن إطار هذه الدراسة لا يعدو كونه تسليط الضوء على منظمة التجارة العالمية وتأثير الحروب التجارية فيها، مع دراسة بعض نماذج الحروب التجارية، أما بالنسبة للحدود الزمنية فقد اخترنا بعض الإحصائيات خلال الفترة الممتدة من 2010-2019.

- **الدراسات السابقة:**

- **دراسة محمد الأمين شربي، محمد لحسن علاوي، الحمائية الجديدة، حرب العملات وأهمية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر،2014.**

تناولت الدراسة أهم التحديات التي تواجه تحقيق المزيد من التحرير التجاري الدولي ممثلة في ظاهرة الحمائية الجديدة و ما نتج عنها من إفرازات و ردود أفعال لعل أهمها المبالغة في تخفيض القيم الخارجية للعملات الوطنية أو ما يعرف بحرب العملات خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، و كذا تحليل أهم التغييرات المطلوبة لتفعيل عمل و مسار المنظمة العالمية للتجارة، حيث توصلت الدراسة إلى ضرورة تفعيل منظمة التجارة العالمية والعمل على إصلاح قواعدها .

- **دراسة مخنف سوفيان، مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل إجراءات "ترامب" الحمائية، اقتصاد سياسي دولي جامعة الجزائر 3، 2018.**

تناولت الدراسة إشكالية مستقبل منظمة التجارة العالمية، في ظل السياسة التجارية الحمائية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب بهدف حماية الاقتصاد الأمريكي من المنافسة الخارجية، وذلك بفرض رسوم جمركية على الواردات الأمريكية من الفولاذ والصلب القادمة على وجه التحديد من: الصين القوة الاقتصادية الثانية في العالم، ودول الاتحاد الأوربي وباقي الدول الأخرى المحددة في القائمة، وذلك علما أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل مركز الصدارة في التجارة العالمية.

- Ian F. Fergusson, Cathleen D. Cimino-Isaacs, Rachel F.Fefer, **World Trade Organization: Overiew and Future Direction,** Congressional Research Service, USA, 2019.

تناولت الدراسة مستقبل منظمة التجارة العالمية، والتحديات التي تواجهها بالخصوص التحديات الناشئة في الآونة الأخيرة، وأولويات اصلاحات منظمة التجارة العالمية والقواعد الجديدة مع التطرق لدور االكونغرس في النظر للآثار الطويلة الأجل للإجراءات الأمريكية بشأن المفاوضات التجارية الحالية والمستقبلية.

- **تقسيمات الدراسة:**

من أجل تحليل هذه الدراسة قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة فصول تتمثل فيما يلي:

الفصل الأول: من الجات إلى منظمة التجارة العالمية: في محاولة منا للإحاطة بالموضوع كاملا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة(GATT)، أما المبحث الثاني تناولنا فيه منظمة التجارة العالمية (OMC)، أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه التحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية وأهم الانتقادات الموجهة لها، وآثارها على الاقتصاد العالمي.

الفصل الثاني: عموميات حول التجارة الدولية والحروب التجارية: ولدراسة هذا الفصل قمنا بوضع مبحثين اثنين، المبحث الأول بعنوان الخلفية النظرية للتجارة الدولية والسياسات التجارية، أما المبحث الثاني بعنوان الحروب التجارية وآلياتها.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل تنامي الحروب التجارية المعاصرة: قسمنا هذا الفصل هو الآخر إلى مبحثين الأول يتناول نماذج الحروب التجارية المعاصرة وتصدي الدول لها، أما المبحث الثاني بعنوان سيناريوهات المنظمة العالمية للتجارة في ظل الحروب التجارية.

- **مشاكل وصعوبات الدراسة:**

كل دراسة جامعية أو عمل بحثي لا يخلو من العراقيل، ومما لاشك فيه أنه يتعرض لجملة من الصعوبات والمعوقات التي تنعكس سلبا على الموضوع محل الدراسة وتجعله دائما لحاجة للبحث والتطوير من أجل تغطية أوجه القصور للإلمام بجوانب الموضوع للوصول إلى نتائج أكثر دقة، ومن بين الصعوبات التي وجدناها ما يلي:

- ندرة ونقص المراجع المتخصصة والمرتبطة مباشرة بالموضوع نضرا لحداثة الدراسة وعدم اكتمالها نهائيا، بالإضافة إلى وجود صعوبة في جمع أشتات الموضوع وهو الأمر الذي أدى بنا إلى التركيب والاقتباس غير المباشر من المادة البحثية في المقالات والبحوث والمواقع الإلكترونية؛
- التضارب في الإحصائيات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة؛
- تشعب المعلومات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية؛
- ضيق الوقت لدراسة الموضوع خاصة انه متشعب ومعطياته كثيرة؛
- قلة المراجع المتعلقة بالحروب التجارية من الجانب النظري؛
- نقص المصادر والأبحاث والدراسات التي تعالج هذا الموضوع، ما أوقعنا في تغير الخطة من فنية لأخرى خاصة مع تشعبه كما سبق وأن قلنا.

الفصل الأول

من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة(GATT).

المبحث الثاني: منظمة التجارة العالمية(OMC).

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية واهم الانتقادات الموجهة لها، وآثارها على الاقتصاد العالمي.

تمهيد

لقد انبثقت فكرة إنشاء منظمة التجارية العالمية لأول مرة ضمن مؤتمر هافانا الاقتصادي، حيث كانت أمريكا قبل إنشاء الجات قد أعدت سنة 1945 مشروعا لإنشاء منظمة دولية للتجارة، ولكن هذا المشروع لم يرى النور، ومع مرور الوقت وتشابك عمليات التجارة الدولية وتطورها، أصبح الأمر لزاما لإنشاء منظمة التجارة الدولية، وبرز ذلك بشكل واضح أثناء مفاوضات جولة الأوروجواي، ولقد تضمنت نتائج هذه الجولة إنشاء منظمة التجارة العالمية وقد بدأت مهامها سنة 1995.

ومنه تعتبر المنظمة العالمية للتجارة جهاز دائم للتفاوض، وبقيامها استكمل الأساس الدولي الثالث من أركان النظام العالمي الجديد والتي أسند إليها الإشراف على تنفيذ كافة الاتفاقيات الموقع عليها وعددها 28 اتفاقية، كما تختص بفض المنازعات التجارية القائمة وتنظيم جولة مفاوضات دولية أخرى لتحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية بإزالة كافة القيود الجمركية المفروضة، بالإضافة إلى حقوق الملكية الفكرية وهذا لتوسيع عمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات.

و قد قسمنا هذا الفصل على النحو التالي:

- المبحث الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (GATT).
- المبحث الثاني: المنظمة العالمية للتجارة (OMC).
- المبحث الثالث: التحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية وأهم الانتقادات الموجهة لها وآثارها على الاقتصاد العالمي.

المبحث الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة(GATT)

الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة أو ما يعرف اختصارا بالجات هي النظام الوحيد المتعدد الأطراف والملزم قانونا، حيث إنه ينشئ حقوقا والتزامات على الأطراف المتعاقدة فيه، ويضع هذا النظام مجموعة من القواعد والمبادئ والإجراءات التي تحكم التجارة الدولية، كما يضع الإطار القانوني لهيئة دولية لإنهاء وتسوية المنازعات التجارية بين الأطراف المتعاقدة.

المطلب الأول : نشأة الجات وتعريفها

تعد اتفاقية الجات الأساس العلمي والقانوني لمنظمة التجارة العالمية، وليس بالإمكان فهم منظمة التجارة العالمية بدون معرفة تفاصيل اتفاقية الجات، وإن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية مرهون بالانضمام إلى اتفاقيات الجات التي عقدت في ظل ظروف دولية معينة.

أولا: لمحة تاريخية عن الجات

عند نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 بدأت معظم دول العالم سواء المنتصر منها أو المهزوم في إقرار مبدأ أنه لا حرب عالمية ثالثة بعد ذلك، وأنه لابد من العودة إلى مبدأ يقر بأنه:"على الاقتصاد أن يقود السياسة"، شهد إثرها الاقتصاد العالمي العديد من المصاعب والمشاكل خلال فترة الكساد العالمي الكبير في بداية الثلاثينات، ولأن من ضمن تلك المشاكل وجود عوائق تفرضها الدول في وجه التجارة العالمية وهناك اتجاها قويا يعتبر أن الإسراف في فرض الحواجز التجارية يؤدي إلى الحروب التجارية وانهيار النظام التجاري الدولي واشتعال نيران المنازعات المسلحة، وبالتالي الكساد الاقتصادي، فكان لا بد من إيجاد وسائل لإزاحة تلك العوائق التي تقف في طريق التجارة الدولية وتكوين نظام للتجارة الحرة بين الدول. ولهذا الغرض اجتمع ممثلو23 دولة في جنيف لإجراء مفاوضات حول التعريفة الجمركية، ووقعوا اتفاقية بهذا الشأن سميت(General Agremention Tarifs and Trade (GATT بالاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة، وقد تم التوقيع علي هذه الاتفاقية في أكتوبر عام 1947 وبدأ تنفيذها في بداية عام 1948[1].

[1] صفية أحمد أبو بكر، **أثر الاتفاقية العامة للتجارة الخدمات (GATS) على سوق التأمين العربي**، الملتقى العربي الثاني، التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، قطر 2003، ص 102.

من هنا بدأ التفكير جديا في إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، يقوم على ثلاث منظمات عالمية تعمل على إدارة هذا النظام من خلال وضع القواعد التي تحكم سلوك كل دولة تجاه أي دولة أخرى عضوا في أي منظمة من هذه المنظمات التي تتبع في الأساس المنظمة الكبرى الأم وهي منظمة الأمم المتحدة[1].

وقد انضمت بعض الدول إلى الاتفاقية حتى أصبح في عام 1998 عدد الدول المنضمة 132 دولة،منها ست دول عربية هي البحرين ومصر والمغرب وقطر وتونس والإمارات و31 دولة طالبة للعضوية منها خمس دول عربية هي الجزائر والأردن وسلطنة عمان والسعودية والسودان، هذا وتمتلك الدول الأعضاء في الجات في مجموعها ما يعادل95% من التجارة الدولية في السلع والخدمات، حيث تمثل تجارة الخدمات 20%منها.

ثانيا: تعريف الجات

الجات هي الأحرف الأولى من تسمية الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "Agreement on Tarafs" وهي عبارة عن اتفاقية دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة بين حكومات الدول الموقعة عليها والتي تعرف اصطلاحا بالأطراف المتعاقدة، بهدف تحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التي تعوق حركتها[2].

تعرف أيضا على أنها معاهدة دولية متعددة الأطراف تضطلع على نظام عالمي من الحقوق والالتزامات التي تحكم التجارة الدولية والتي تقبلها طوعا الدول الأعضاء، بهدف تحرير التجارة الدولية وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تحد من انسياب السلع بين الدول وتعيق حركة التجارة الدولية[3].

وبالتالي يمكن القول بأن الجات هي معاهدة دولية الهدف منها تنظيم عملية المبادلات التجارية بين الدول الموقعة عليها، حيث تضمن لهم حقوقا والتزامات فيما يخص التجارة والعمل على تحريرها من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي إلى سياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص19.

[2] فريق من خبراء المنظمة، **اتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية**، بدون طبعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص 50.

[3] آيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص 41.

المطلب الثاني: أهداف، مبادئ ووظائف الجات

أولا: أهدافها: يمكن تلخيص الأهداف العامة التي قصدت الدول الأعضاء التوصل إليها في ما يلي[1]:

- تحرير التجارة الخارجية بإزالة القيود الجمركية وغير الجمركية؛
- ضمان زيادة حجم التجارة الدولية، وإزالة القيود المحلية من خلال تخفيض القيود الكمية الجمركية؛
- الحد من استخدام الإجراءات التجارية التقيدية منها: الحظر، التراخيص، الحصص الكمية؛
- رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء، و هو الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه الدول الأعضاء عن طريق التجارة الخارجية؛
- السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول الأعضاء؛
- تشجيع حركة رؤوس الأموال؛
- اتخاذ مبدأ المفاوضات كإجراء و وسيلة في حل المشاكل المتعلقة بالتجارة الدولية.

ثانيا: مبادئ اتفاقية الجات

لضمان تحقيق الأهداف السابقة، فقد تضمنت اتفاقية الجات عدة مبادئ أساسية يمكن إيجازها فيما يلي:

1- مبدأ تحرير التجارة الدولية: يقوم على تحرير التجارة من جميع القيود التعريفية على الرسوم الجمركية أما القيود غير التعريفية فهي تشمل عددا من معوقات التجارة الدولية وهي حصص الاستيراد، دعم الصادرات...، جاءت الاتفاقية العامة في الفقرة الأولى المادة 11منها على ما يلي: "على أنه من حيث المبدأ لا يجوز فرض القيود الكمية على الواردات والصادرات"[2].

2- مبدأ عدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية: هذا المبدأ هو المعروف بشرط الدولة الأولى بالرعاية، حيث لا يحق لأي طرف من الأعضاء المتعاقدة منح تفضيلا لدولة على حساب دولة أخرى

[1] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2010، ص 99.

[2] بسكري رفيقة، **النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية و إشكالية الانضمام لها**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق والعلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015، ص 18.

بحيث كل تفضيلا أو امتيازا يمنحها طرف متعاقد لمنتج ذو منشأ لمنتج محلي لدولة أخرى، يجب أن يمنح لأي منتج مشابه لكافة الدول الأعضاء من دون قيد أو شرط[1].

3- مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية: من خلال الدخول في مفاوضات للتخفيض المتبادل للتعريفات الجمركية وربط هذه التعريفات أي تثبيتها والالتزام بعدم رفعها بعد ذلك، إلا وفق إجراءات محددة قد تتمثل في تقديم تعويضات للأطراف المتضررة من زيادة التعريفة، ويتم التفاوض بصفة دورية وهو ما يسمى " دورات التعريفة الجمركية"[2].

4- التعهد بتجنب سياسة الإغراق: الإغراق هو أحد وسائل الرقابة غير المباشرة على التجارة الخارجية يتمثل في مجموعة الإجراءات العامة والخاصة، التي يتم بموجبها بيع السلع في الخارج بأثمان تقل عادة عن أسعار السوق الداخلية للدولة المصدرة، وقد تم الإشارة للإغراق في المادة 06 من الاتفاقية وهو " ذلك السعر الأدنى للمنتج مقارنة مع تلك الأسعار المطبقة في العمليات التجارية العادية لمنتج متشابه موجه للاستهلاك في داخل الدولة المصدرة ".

5- إمكانية اللجوء إلى إجراءات وقائية في حالات الطوارئ: ويشترط أن يطبق هذا الإجراء الوقائي لحماية الصناعة المحلية من دون تمييز ما بين الدول المتعاقدة.

6- المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلا للدول النامية: وفقا للمادة 18 من اتفاقية الجات 1947 المتعلقة بمسألة "الدعم الحكومي للتنمية الاقتصادية"، يمكن للدول النامية حماية الصناعات الناشئة لديها من خلال تمتعها بإجراءات إضافية تتيح لها: مرونة كافية في تعديل هيكل التعريفة الجمركية بما يوفر الحماية اللازمة لقيام صناعة ما، تطبيق قيود كمية لاحتواء الخلل في ميزان المدفوعات الناتج من الزيادة الكبيرة والمستمرة في الطلب على الواردات المترتبة على برامج التنمية الاقتصادية[3].

---

[1] خير الدين بلعز، **التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 13.

[2] بسكري رفيقة، **مرجع سبق ذكره**، ص19.

[3] إبراهيم العيسوي، **الجات وأخواتها النظام الجديد للتجارة الدولية و مستقبل التنمية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة 2001، ص24.

ثالثا : وظائف اتفاقية الجات

يمكن حصر وظائف الجات في ثلاثة وظائف رئيسية هي[1]:

- الإشراف على تنفيذ المبادئ والقواعد والإجراءات التي تضعها الاتفاقات المختلفة التي تنطوي عليها الجات والتي تتعلق بتنظيم التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة في الجات.
- تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلى لتحرير التجارة العالمية ومن أجل جعل العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات التجارية الدولية تحديدا بين الدول أكثر شفافية وأكثر قابلية للتنبؤ ومن ثم أقل إثارة للمنازعات.
- العمل على الفصل في المنازعات التي تثور بين الدول في مجال التجارة الدولية، من خلال البحث والنظر في القضايا التي يرفعها طرف متعاقد في الجات ضد طرف آخر من الأطراف الأخرى المتعاقدة.

المطلب الثالث: جولات اتفاقية الجات

مرت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة بعديد مفاوضات وهي:

أولا: مفاوضات ما قبل الأوروجواي

خصصت هذه الجولات لبث مسألة تخفيض وتبادل التنازلات الجمركية بين الدول المشاركة وبرز هذا التوجه بشكل جلي خلال الجولة الثالثة.

وفيما يلي عرض هذه الجولات تواريخها ومكان انعقادها وأهم نتائجها:

[1] حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 125.

الجدول رقم (1): الجولات الخمس الأولى للاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة.

اسم الجولة	تاريخ الانعقاد	عدد الدول المشاركة	أهم النتائج المحققة
1. جولة جينيف (سويسرا)	1947م	23 دولة	تخفيض 45000 تعريفة جمركية مما قيمته 10 مليار دولار أي 15% على التعريفات الجمركية.
2. جولة آنسي (فرنسا)	1949م	13 دولة	تخفيض 5000 تعريفة جمركية على السلع الصناعية.
3. جولة توركاي (انجلترا)	1950م	38 دولة	تراجع نضام الحصص وشهدت بحث طلبات الانضمام لـ4 دول جديدة لتصبح أطراف متعاقدة.
4. جولة جينيف (الثانية)	1956م	26 دولة	قبول اليابان عضوا في الجات وتبادل البنود التعريفية بين الأطراف بما يعادل 2.5 مليار دولار من إجمالي حجم التجارة العالمية.
5. جولة ديلون	1960م	26 دولة	تخفيض4400 تعريفة جمركية بقيمة 4,9 مليار دولار بنسبة07%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد: خيري فتحي البصيلي، **تسوية المنازعات الدولية في إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص67.

ثانيا: جولة كيندي 1964-1967

تعتبر من أهم الجولات في مفاوضات الجات، بعد مطالبة الرئيس الأمريكي آنذاك -جون كيندي- الكونغرس الأمريكي بضرورة القيام بمفاوضات في نطاق الجات لإجراء تخفيض على الرسوم الجمركية، وبحضور 62 دولة ترتب عنها الاتفاق على مكافحة سياسة الإغراق وتخفيض التعريفة الجمركية بنسبة معينة لمجموعة من السلع الصناعية تصل إلى 50% وفي المنتجات الزراعية25%، كما جاءت لصالح الدول النامية باستمرار العمل باتفاق المنسوجات القطنية التي تمتلك فيها ميزة تنافسية، وكذا فتح الأسواق أمام الدول النامية من خلال المعاملة التفضيلية [1].

ثالثا: جولة طوكيو1973-1979

بدأت هذه الجولة في اليابان، وتعد أكبر جولة إذ زاد عدد الدول في المفاوضات ليصل إلى 102 دولة فضلا عن هذه الجولة استمرت لأكثر من 6 سنوات وتمخضت عنها تطورات غير مسبوقة على صعيد تحرير التجارة الدولية، وتم تخفيض التعريفة الجمركية، والتوصل إلى العديد من الاتفاقيات الدولية التي

[1] خير الدين بلعز، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 16-17.

أسهمت في تخفيف القيود وعالجت جانبا من المشكلات الناجمة عن تحرير التبادل التجاري الدولي وتقوية النظام القانوني للاتفاقية الجات[1].

رابعا: جولة لأوروجواي والإعلان عن ميلاد منظمة التجارة العالمية 1986-1994

تعتبر من أهم جولات الجات على الإطلاق وآخرها، ويتضح من ذلك كونها شرعت ولأول مرة بالتفاوض حول السلع الزراعية وأدخلت قطاع الخدمات، وتحرير انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وحماية الملكية الفكرية، كما أدت هذه الجولة إلى عدم تجزئة الاتفاقيات، وذلك على أساس قبول كل الاتفاقيات أو رفضها حيث تم فيها الإقرار على إنشاء منظمة التجارة العالمية، وبهذا يكون النظام الدولي قد اكتملت ركائزه[2]، تمخضت عن هذه الجولة مجموعة من النتائج أهمها[3]:

- إنشاء منظمة التجارة العالمية للإشراف على تطبيق اتفاقية الجات ووضع أسس التعاون بينها؛
- إقامة نظام متكامل لتسوية المنازعات في حماية الدول الأقل نموا؛
- استكمال أوجه النقص والقصور في القواعد والضوابط المسئولة عن تحرير التجارة؛
- التسليم المبدئي بحق الدول النامية.

[1] سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2005، ص 28.

[2] سمير اللقماني، **منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، الرياض، 2004، ص ص 31-32.

[3] خير الدين بلعز، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

المبحث الثاني: منظمة التجارة العالمية (OMC)

في سنة1994 تم تجسيد فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية بعد مضي قرابة 47 سنة من فكرة إنشاءها خلال مؤتمر هافانا، وذلك من أجل تسيير وتنظيم الاقتصاد الدولي وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وزيادة حجم التدفقات السلعية بين الدول، لهذا حددت إطار تنظيمي لها يتكون من أجهزة وهيئات تقوم بالعمل المنوط لها.

المطلب الأول: عموميات عن المنظمة العالمية للتجارة

أولا: مفهوم المنظمة العالمية للتجارة

1. نشأة المنظمة العالمية للتجارة: تعود فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية قبل بدء عمل سكرتارية الجات، حيث كان مخطط لإنشائها إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار مؤتمر بريتون وودز1944م، حيث تعطل دخول هذا المشروع حيز التنفيذ لأسباب عدة منها اعتراض ورفض الكونغرس الأمريكي له، لكن مع التطورات والتغيرات الهائلة التي عرفتها فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين برزت إلى الأفق ضرورة إيجاد منظمة للتجارة العالمية، وبدأت المطالبة بإحياء فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية، خلال جولة لأوروجواي التي بدأت عام 1986 م، وبعد مناقشتها والاتفاق عليها تم الإعلان عن توقيع اتفاقيات جولة لأوروجواي في مراكش بالمغرب عام 1994م، لتبدأ عملها في جانفي 1995م لتبرز إلى الأفق منظمة التجارة العالمية لتقوم بدور ترسيخ النظام التجاري العامي في الألفية الثالثة للوصول بالتجارة العالمية إلى آفاق أرحب ومجالات أكثر شمولا واتساعا[1].

2. تعريف منظمة التجارة العالمية

التعريف الأول: تعرف على أنها: "منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية المعنوية"[2].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 176-177.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 46.

التعريف الثاني: كما يمكن تعريفها على أنها:" هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم "ومهمتها ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر ممكن من السلامة واليسر والحرية[1].

يمكننا استنتاج تعريف لمنظمة التجارة العالمية على أنها منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وحماية حقوق الملكية الفكرية.

ثانيا: الشخصية القانونية للمنظمة العالمية للتجارة (هيكلها التنظيمي)

من أجل تحقيق مبدأ تقسيم العمل وتوخي السرعة وكذا الفاعلية في اتخاذ القرارات قام واضعي اتفاقية التجارة إلى بناء هيكل تنظيمي للمنظمة وذلك وفق مبدأ تعدد الأجهزة، قسموها إلى نوعين من الأجهزة النوع الأول ذات طابع عام والثاني أجهزة متخصصة تباشر اختصاصات محددة في مجالات مختلفة.

وفيما يلي عرض مختصر لهذه الأجهزة[2]:

1. الأجهزة العامة:

أ- المؤتمر الوزاري: يعتبر رأس السلطة في المنظمة، يتألف من وزراء التجارة للدول الأعضاء، يجتمع مرة كل عاميين على الأقل، انعقد أول مرة بسنغافورة سنة 1996 والثاني بجنيف 1998، أما الثالث بسياتل عام 1999 والأخير بالدوحة عاصمة قطر عام 2001[3].

ب- المجلس العام: يتكون من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء يجتمع تسع مرات في السنة على الأقل يعد الجهاز المحوري للمنظمة، إذ يمارس مجمل نشاطات المنظمة من أنشطة إدارية ومراجعة السياسات التجارية وتسوية المنازعات والإشراف على أعمال المجالس النوعية، إلى جانب التشاور والتنسيق مع المنظمات الأخرى[4].

---

[1] السيد محمد أحمد السيرتي، **المنظمات الاقتصادية الدولية في مجالات التعاون و التنمية و التمويل و الزراعة و الأغذية ذات الطابع الإيديولوجي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص 195.

[2] فريق من خبراء المنظمة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 53-54.

[3] محمد أحمد السيرتي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 201-202.

[4] يوسف مسعداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 118.

ج- الأمانة: ويرأسها المدير العام، ويحدد المؤتمر الوزاري سلطاته وواجباته، ويقوم المدير العام بتعيين موظفي الأمانة وإدارتهم في مهامهم الإدارية. وتتولي الأمانة مسؤولية مساعدة فرق التحكيم بوجه خاص في الجوانب القانونية والتاريخية والإجرائية المعروضة وتقديم الدعم الفني، وقد تعطي المشورة فيما يتصل بتسوية المنازعات بناء على طلب الأعضاء.

د-جهاز تسوية المنازعات: قد تتمكن المنظمة العالمية من تسوية المنازعات الناشئة فيها أو التخفيف منها وقد يبقى النزاع طويلا بين الدول دون تسوية ترضي الطرفين، وفي حالات معينة قد يؤدي هذا النزاع إلى حرب بين الأطراف المتنازعة، وهو السبب الرئيسي للحروب جميعها التي تعرضت لها البشرية منذ ظهر مفهوم الدولة[1]، والتي لازال العالم يتخبط فيها لحد الساعة والتي زادت حدتها مؤخرا.

2. الأجهزة المتخصصة:

تتفرع هذه الأجهزة إلى نوعين اثنين، الأول يتعلق بقطاع من القطاعات التجارية محل التنظيم ويسمى المجالس، أما النوع الثاني فيختص بمسائل محددة ويطلق عليها اللجان.

أ- المجالس: تم النص في اتفاقية مراكش لعام 1994 على إنشاء ثلاثة مجالس يختص كل واحد منها بأحد قطاعات التجارة الدولية وهي:

- مجلس شؤون تجارة السلع: ويشرف على سير اتفاقات التجارة متعددة الأطراف في مجال السلع.
- مجلس شؤون تجارة الخدمات: ويشرف على سير الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وتنفيذها من خلال الالتزامات المحددة للدول الأعضاء في الاتفاقية.
- مجلس الملكية الفكرية: ويقوم هذا المجلس بالإشراف على سير الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية إذ هو الأداة لتنفيذ الملكية الفكرية.

ب- اللجان: وتنقسم إلى نوعان: نوع حددته اتفاقية مراكش، وآخر تكفلت ببيانه اتفاقيات تجارة السلع.

- **اللجان الواردة في اتفاقية مراكش:** وهي لجان التجارة والتنمية، قيود ميزان المدفوعات، الميزانية والمالية.
- **اللجان الواردة في اتفاقيات تجارة السلع:** هناك لجان معنية بالقيود الفنية على التجارة المرتبطة بالاستثمار والزراعة والدعم والإجراءات التعويضية[2].

[1] سهيل حسين الفتلاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 219.

[2] فريق من خبراء المنظمة العالمية للتجارة، **مرجع سبق ذكره**، ص55.

والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

الشكل رقم(01): الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

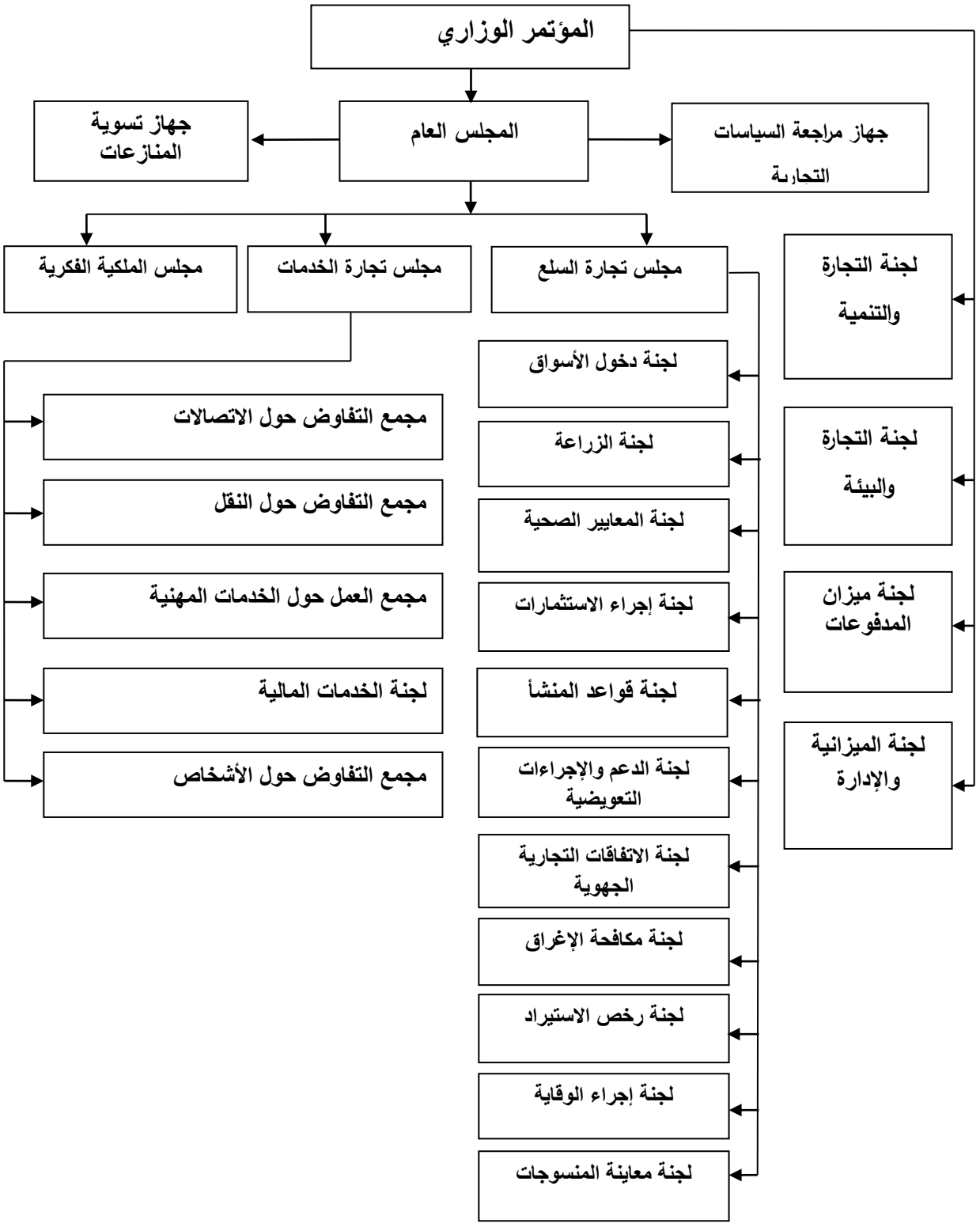

المصدر: شرفاوي عائشة، **تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية**، حالة الجزائر، ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، 2011، ص 42.

ثالثا: مبادئ منظمة التجارة العالمية

تقوم منظمة التجارة العالمية على عدة مبادئ أهمها[1]:

1. **عدم التمييز بين الدول الأعضاء:** وينطوي هذا المبدأ على عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة، أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى، بحيث تتساوى كل الدول الأعضاء في المنظمة في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية.

2. **مبدأ الشفافية:** يقصد بهذا المبدأ الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية (التي تفتقر إلى الشفافية)، وتعمل منظمة التجارة العالمية على تحقيق مبدأ الشفافية في العلاقات الدولية، حيث تلتزم كل دولة بـ: أن تعدل قوانينها والإجراءات المتخذة في الداخل بما ينسجم وقواعد منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات المتعددة المعقودة في نطاقها، تلتزم كل دولة من الدول الأعضاء بالمنظمة بإشعارها بما تصدره من قوانين وإجراءات للتعامل مع الشركات الوطنية والأجنبية وما تقدمه من مستلزمات وإعفاءات، وتقوم المنظمة بإشعار الدول الأعضاء بهذه القوانين والإجراءات[2].

3. **مبدأ المفاوضات التجارية:** وهذا المبدأ معناه اعتبار منظمة التجارة العالمية هي الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات.

4. **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية):** بموجب هذا المبدأ تمنح للدولة العضو جميع الصلاحيات أو المميزات التي خصصت لدولة معينة إلى جميع الدول الأعضاء أي منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة، وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية [3] .

5. **مبدأ التبادلية:** يقضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها، ولكن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية، بمعنى أن كل تخفيف في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما، لابد وأن يقابله تخفيف معادل في القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد، ويصبح ملزما لكل الدول، ولا يجوز بعده إجراء أي تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة.

---

[1] بهاجيرات لاس داس وآخرون، **مقدمة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية**، دار المريخ للنشر، ط1، السعودية، 2006، ص 33.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 231.

[3] رمزي محمود، **منظمة التجارة العالمية قلعة استنزاف موارد الدول النامية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، ص77.

6. **مبدأ إزالة كافة القيود الجمركية:** سواء كانت تلك القيود جمركية أو غير جمركية، وعدم السماح بالاحتكارات والممارسة التجارية المقيدة[1]، ولكن يستثنى من ذلك السلع الزراعية وتجارة الدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات حيث يحق لها في هذه الحالة فرض القيود الزامية على تجارتها.

7. **مبدأ حماية البيئة:** وتحترم المنظمة الحاجة لحماية البيئة فيما يخص المعاملات التجارية محليا ودوليا[2].

المطلب الثاني: أهداف منظمة التجارة العالمية، مهامها و آلياتها

تهدف منظمة التجارة العالمية إلى إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية، وآليات لفض المنازعات التي تنشأ بينهم.

أولا: أهداف منظمة التجارة العالمية: تتمثل هذه الأهداف في[3]:

1. **إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام:** تهدف المنظمة إلى توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي ليلائم مختلف مستويات المعيشة والتنمية وإيجاد وضع تنافسي دولي للتجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية فى تخصيص الموارد وتحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، مما يسمح برفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي للدول الأعضاء[4].
2. **تحقيق التنمية:** تسعى منظمة التجارة العالمية إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول، وبخاصة النامية التي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن 75% من جملة الأعضاء، حيث تمنح الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة فتعطيها فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة وتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشدداً.
3. **إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية:** حيث أن المنظمة تهدف إلى جمع الدول في شبه منتدى أو يتباحث الأعضاء فيه في شتى الأمور التجارية ويتقاضون ضمن جولات متعددة الأطراف، فمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة وتتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة، وكذلك فإن منظمة التجارة العالمية تجمع الدول الأعضاء في جولات محادثات منظمة بشأن علاقتها التجارية المستقبلية.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 20،22.

[2] رمزي محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص79.

[3] السيد محمد أحمد السريتي، **مرجع سبق ذكره**، ص198.

[4] الأخضر بن عمر، **تحرير تجارة المنتجات الزراعية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص 17.

4. تنفيذ اتفاقية لأوروجواي: والتي تحتاج من أجل تحسين سير أعمالها إلى إطار مؤسساتي لتسليم فعال من الناحية القانونية على خلاف الجات[1]، حيث أن آلياتها لم تكن كافية لفض المنازعات بين دول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أوروجواي، نظرا لكثرتها وتشعبها بسبب المشاكل التي عانت منها، لذلك كان من الضروري إنشاء آلية فعالة وذات قوة رادعة تمثلت هذه في منظمة التجارة العالمية.

5. حل المنازعات بين الدول الأعضاء: والتي تقوم بهذا الدور من خلال نظام تسوية المنازعات، وإيجاد هيكل خاص لفض النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء مثل ما حدث بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية حول إنتاج لحوم البقر باستعمال هرمونا مضرا صحيا، أو ما هو بصدد الحدوث بعد فرض الولايات المتحدة الأمريكية لضريبة بين 20% و30% على الصادرات الأوروبية واليابانية والروسية من الصلب.

6. إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء: تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول ولذلك تفرض معظم اتفاقيات المنظمة على الدول إخطار غيرها بالتشريعات التجارية وغيرها من الأنظمة والأحكام ذات العلاقة والتأثير على شؤون التجارة الدولية[2]، كما تقوم بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي لإيجاد مواءمة بين السياسات التجارية والمالية والنقدية.

7. التعاون مع أركان النظام العالمي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي: بهدف تنسيق عملية صنع السياسات الاقتصادية العالمية.

ثانيا: مهام المنظمة العالمية للتجارة

تضمنت نتائج جولة أوروجواي الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تتولى المهام التالية[3]:

- الإشراف على تنفيذ الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء؛
- تنظيم المفاوضات التي ستجرى بين الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض المسائل المعلقة وبعض الأمور الأخرى المتفق عليها في جولة أوروجواي، فضلا عن المفاوضات الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة بوجه عام؛

---

[1] سمير بريك اللقماني، **منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية و الايجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية والعربية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004، ص 42.

[2] السيد محمد أحمد السيرتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 201.

[3] عبد الواحد العفوري، **العولمة والجات الفرص و التحديات**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص 64.

- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية، طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن في جولة أوروجواي[1]؛
- متابعة أو مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها في هذا الصدد، بما يضمن اتفاق هذه السياسات مع القواعد والضوابط والالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة؛
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل تأمين المزيد من التناسق والترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة[2].

ثالثا: آليات المنظمة العالمية للتجارة: تعتمد منظمة التجارة العالمية في تطبيقها لنتائج جولة أوروغواي واتفاقاتها، على مجموعة من الآليات الهامة، ولعل من أهم آليات للمنظمة هي تلك المتعلقة باتخاذ القرار وحل النزاعات ومراجعة السياسات التجارية:

1. آلية صنع القرارات داخل المنظمة العالمية للتجارة: يتم صياغة القرارات في منظمة التجارة العالمية عن طريق إجماع الآراء، وفي حالة عدم الوصول إلى قرار بالإجماع، يتم اللجوء على التصويت حيث يتمتع كل عضو بصوت واحد في اجتماعات المؤتمر الوزاري والمجلس العام، وتتخذ القرارات بأغلبية الأصوات وتشترط أغلبية ثلاثة أرباع عدد الأصوات على الأقل فيما يتعلق باتخاذ قرارات حول تفسير أي اتفاقية ونفس الأغلبية تشترط في الحالات الاستثنائية الخاصة بإعفاء عضو من الأعضاء من أحد الالتزامات المقررة في الاتفاقية.

2. آلية فض المنازعات التجارية: تتولى المنظمة عن طريق مجلسها العام مهمة فض النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء، وطبقا لنصوص الاتفاق في هذا الشأن فإنه يحق لأي عضو متضرر من خرق لنصوص الاتفاقيات، ورفع شكوى إلى المنظمة وذلك بعد استنفاد فرص التوصل إلى حل ودي يتلاءم والاتفاقيات القائمة، وفي هذه الحالة يتم تعيين لجنة للتحقيق في الموضوع واقتراح الحل المناسب، وقد نص اتفاق لأوروجواي على كيفية ومراحل عملية تسوية النزاعات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **التشاور و المصالحة:** حيث تطلب الدولة المتضررة عقد مشاورات ثنائية من الطرف الثاني[3]، وفي حالة عدم رد الطرف المدعي عليه خلال شهر بالإيجاب، تلجأ الدولة المتضررة المنظمة التجارة العالمية لطلب تشكيل هيئة لحل النزاع.

---

[1] بن عيسى شافية، **آثار وتحديات المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة ماجستير علوم التسيير نقود و مالية، جامعة الجزائر03، 2011، ص 28.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص183.

[3] حشماوي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 146.

- **إصدار القرار:** تصدر الهيئة قراراتها وفقا لقوانين (الجات) وعلى الطرف الخاسر تنفيذ تلك القرارات، ويحق للدولة الخاسرة طلب استئناف.
- **التعويض:** في حالة عدم التزام الدولة الخاسرة بقرارات الهيئة بعد الاستئناف، يمكن للدولة المتضررة أن تعود إلى المنظمة وذلك لتلقي التعويض من الدولة الخاسرة، أو السماح لها بفرض رد انتقامي ضد تلك الدولة[1].

3. **آلية مراجعة السياسات التجارية:** وتهدف آلية مراجعة السياسات التجارية إلى الإسهام في زيادة التزام جميع الأعضاء بالقواعد والضوابط والتعهدات بموجب الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، أنشأت المنظمة العالمية للتجارة جهازا دائما لمراجعة السياسة التجارية بعد أن كانت آلية مؤقتة في عام1995، ويتولى الجهاز مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصورة دورية، ولتحقيق أقصى درجة ممكنة من الشفافية ويعد الجهاز عرضا شاملا لتطورات البيئة التجارية الدولية التي يكون لها تأثير على نظم التجارة المتعددة الأطراف[2].

المطلب الثالث: اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، مؤتمراتها الوزارية و أهم انجازاتها

تتمثل أهم الاتفاقيات والمؤتمرات الوزارية للمنظمة وإنجازاتها في:

أولا:اتفاقات المنظمة الناتجة عن جولة أوروجواي و مؤتمر مراكش

– **اتفاقيات حول السلع المصنعة:** من أهم ما توصلت إليه جولة أوروجواي في مجال السلع المصنعة هو تعدد أشكال التنازلات الجمركية المتبادلة، والتي قد تأخذ شكل التحرير الكامل في قطاع سلعي معين، أي إعفاء كلي من الرسوم الجمركية أو تخفيضها بالنسب التي تحددها الدولة في جداول التزاماتها، وهذا الخفض في التعريفات الجمركية قد أتى نتيجة اتفاقات خاصة بين الدول الصناعية على هامش جولة لأوروجواي، وخصوصا الاتفاق الرباعي بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد الأوروبي واليابان.

– **اتفاقات الزراعة:** جعلت البلدان الصناعية كل أصناف المنتجات الزراعية مشمولة بالرسوم الخاضعة للتقييد، وسوف تخفض القيود الحالية للرسوم الجمركية في خلال ستة أعوام بنسبة 36% في المتوسط باستخدام الرسوم الجمركية لعام 1986–1988، وقد تحولت القيود الكمية إلى رسوم جمركية يتم تخفيضها بنفس النسبة، أسفرت نتائج المباحثات حول الزراعة عن وضع إطار للإصلاح طويل الأجل للتجارة في

[1] بن عيسي شافية، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص236.

المنتجات الزراعية، يستهدف إنشاء نظام التجارة في المنتجات الزراعية يستند إلى قوى السوق، وأنه يجب الشروع في عملية الإصلاح من خلال التفاوض حول الالتزامات المتعلقة بالدعم والحماية، ووضع قواعد وأنظمة معززة وأكثر فعالية للجات[1].

ويضع الاتفاق خطط ضد الإجراءات الرمادية، حيث ينص على أن لا يقوم العضو بفرض أية قيود اختيارية أو ترتيبات خاصة بنظم السوق، أو أية إجراءات أخرى مشابهة من شأنها تقييد الصادرات أو الواردات كما يؤكد الاتفاق المبرم على آلية مراجعة السياسات التجارية وتشجيع هذه العملية على المزيد من الشفافية فيما يتعلق بإعداد السياسة التجارية الوطنية[2].

- **اتفاقية الإجراءات الصحية والنباتية:** فالاتفاق حول هذه الإجراءات والمرتبطة بصحة الإنسان والحيوان والنبات، جاء كجزء مكمل لاتفاقية الزراعة وذلك للعلاقة القوية بين المنتجات الزراعية عموما والغذائية على وجه الخصوص وموضوع الصحة، وبصفة عامة فالاتفاقية تعطي الحق لأي دولة عضو للقيام بإجراءات الكفيلة بحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات، شريطة أن لا يساء استخدام هذه الإجراءات لأغراض معيقة للتجارة (كالحمائية)، وتتضمن الاتفاقية مجموعة من القواعد والمبادئ والأحكام التي تحكم عملية اللجوء إلى اتخاذ الإجراءات الصحية، بما يحول أمام تحولها إلى إجراءات معيقة للتجارة، وبما يحصر آثارها السلبية في هذا الإطار في أضيق الحدود.

-**اتفاقية الملابس والمنسوجات:** نصت هذه الاتفاقية على فترة انتقالية، مدتها عشر سنوات (1995-2005)، يزال خلالها نظام الحصص، الذي تفرضه كل من الولايات المتحدة و كندا، والاتحاد الأوروبي والنرويج، على استيراد السلع النسيجية من الدول النامية، بما فيها دول أوروبا الشرقية، في اطار الترتيبات الخاصة بالألياف المتعددة، كما نصت الاتفاقية على تنفيذ برنامج، رباعي المراحل، لإزالة تلك الترتيبات نهائيا، في مطلع عام 2004. بيد أن الدول المتقدمة فرضت الاجراءات الوقائية، المسموح استخدامها خلال الفترة الانتقالية في مواجهة واردات المنسوجات والملابس من الدول النامية[3]، وعمدت إلى تحقيقات متعلقة بمكافحة الاغراق و حواجز أخرى تتعلق بقواعد المنشأ. كما يبقى تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة

[1] يوسف حسن يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 189-190.

[2] فرارحة إيمان، طيبي فايزة، **آفاق التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة آكلي محند أو لحاج، البويرة، 2014- 2015، ص61.

[3] ملاح سمية، **دراسة استشرافية لآثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية**، مذكرة ماستر قسم علوم التسيير، تخصص مالية، تأمينات و تسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، السنة 2014-2015، ص 27.

من نظام الحصص عاملا أساسيا في زيادة المنافسة في الأسواق الدولية، الأمر الذي سيحفز الدول النامية الى الاستثمار في التقنية و التجهيزات الحديثة.

- **اتفاقية التجارة في الخدمات:** تعتبر الاتفاقية أحد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة لأوروجواي، حيث تم التوقيع عليها بموافقة 70 دولة عام 1997، على أن يبدأ سريان الاتفاقية بأكملها عام 1999[1].

وقد شمل الاتفاق العام لتجارة الخدمات عددا من الالتزامات، فطبقا لشرط الدولة الأولى بالرعاية، فإنه تحظر المعاملة التمييزية في مواجهة مقدمي الخدمات الأجانب، وتشير إلى الإعلان عن جميع القوانين والنصوص التي تعمل على تيسير زيادة مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات العالمية، والوصول إلى قنوات توزيع وشبكات المعلومات[2].

- **اتفاقية حقوق الملكية الفكرية:** يحدد الاتفاق المعني بالتجارة المتصلة بالخدمات بحقوق الملكية الفكرية (بما في ذلك براءة الاختراع، التصاميم الصناعية والعلامات التجارية، والإشارات الجغرافية، وحقوق النشر...)، كما أنه يطبق مبادئ المعاملة الوطنية والدولة الأكثر رعاية في هذا المجال، ومن المتوقع أن يعزز الاتفاق الذي يتم تنفيذه خلال عام واحد بالنسبة للبلدان الصناعية أحد عشر عاما بالنسبة للاقتصاديات النامية، والتي تمر بمرحلة انتقال أنشطة البحث والتنمية وأن يزيد من الاستثمارات.

ويتناول هذا الفصل التزامات حكومات الدول الأعضاء فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية، كما يتناول كذلك الأسس التي يمكن الاستناد إليها في إثبات الأضرار، وحتى السلطات القضائية في اتخاذ إجراءات قوية وفعالة دون تأجيل من شأنه إلحاق الضرر بصاحب الحق[3].

- **اتفاقيات أو قواعد تنظيم التجارة الدولية:**

أ- مكافحة الإغراق: تكفل المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة حق الأطراف المتعاقدة في وضع إجراءات لمكافحة الإغراق توجه ضد الواردات، التي تكون أسعارها أقل من قيمتها العادية (القيمة السائدة في السوق المحلية والدول المصدرة)، وأن يكون الإغراق تسبب في الإضرار بالصناعة المحلية في الدولة المستوردة، ولتطبيق هذه المادة اشترط الاتفاق ضرورة أن تقوم الدولة المستوردة بإثبات علاقة بين الواردات محل الإغراق والضرر الواقع عن صناعاتها المحلية.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 123.

[2] يوسف حسن يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص192.

[3] فرارحة إيمان، طيبي فايزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 63.

ب- الاتفاق حول تقدير الرسوم الجمركية: منح الاتفاق الحق في طلب المزيد من المعلومات الإضافية، فلا يتم تحديد قيمة الرسوم الجمركية على أساس القيمة المعلنة، وإنما يؤخذ بقيمة أخرى يتم تقديرها مع الأخذ بعين الاعتبار الحدود المنصوص عليها في الاتفاق.

ج- الاتفاق بشأن الفحص قبل الشحن: تجري عمليات الفحص قبل الشحن بمعرفة متخصصين، ويتناول ذلك السعر والكمية ونوعية السلع المستوردة، وتقوم الحكومات في الدول النامية بهذا الفحص بغرض منع هروب رؤوس الأموال والقضاء على الغش التجاري، وكذلك منع التهرب من دفع الرسوم الجمركية، وقد إشتمل الاتفاق الذي تناول هذا الموضوع عدد الالتزامات المعلقة بهذه الإجراءات من حيث عدم التمييز بين الأطراف، وتطبيق مبدأ الشفافية وضمان حماية المعلومات السوقية وتجنب التأخر المعتمد.

د- الاتفاق بشأن الدعم والإجراءات التعويضية: يتضمن الاتفاق تطبيق الدعم حسب الأنواع التالية:

1- **دعم محظور:** أياً كانت مبرراته و إذا ما وجدت هيئة تسوية المنازعات أن الدعم من النوع المحظور بالفعل، فعلى الدولة إلغائه فوراً، وإذا لم يتم ذلك في غضون الفترة المحددة يصرح للعضو صاحب الشكوى اتخاذ إجراءات مضادة.

2- **دعم يمكن اتخاذ اجراء بشأنه:** وهو ما تسبب في إحداث تأثيرات ضارة بمصالح الأعضاء الآخرين بما يمكنهم من إحالة الموضوع إلى هيئة تسوية المنازعات، بحيث إذا ما أثبت تحقق تأثيرات ضارة، فعلى العضو الذي قدم الدعم أن يقوم بإلغائه فوراً، أو يعمل على إزالة هذه التأثيرات أو إثبات أن الدعم موضوع الخلاف لا يسبب ضرراً شديدا للعضو.

3- **دعم لا يتخذ إجراء بشأنه:** حيث قد يأخذ شكل مساندة بحوث صناعية أو تطوير أنشطة لم تصل بعد إلى مستوى المنافسة[1].

هـ- الاتفاق بشأن قواعد المنشأ: هي مجموعة من التشريعات المتبعة في دولة معينة لتحديد منشأ الصناعة وأهم ما توصلت إليه الاتفاقية ما يلي: عدم التفرقة بين السلعة المحلية والأجنبية، وانه يتم البحث في طلبات المستوردين خلال 150 يوما من تاريخ الطلب ويضل ساري المفعول لمدة 3 سنوات.

[1] يوسف حسن يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص194-195.

تكتسب هذه القواعد أهميتها من مصدرين: الأول يمثل في عولمة الشركات المتعددة الجنسيات لإنتاجها عن طريق تقسيم العملية الإنتاجية على عدة دول، أما المصدر الثاني فيتمثل في زيادة قواعد المنشأ من ناحية الأهمية بالنظر إلى تكتلات التي تخص أعضائها ببعض المزايا[1].

ثانيا:أهم المؤتمرات أو الجولات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية

1. **المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة في ديسمبر 1996م:** هذا المؤتمر استهدف مراجعة درجة التزام الدول الأعضاء بتطبيق الاتفاقية، وكان أهم ما دعا إليه الدول الأعضاء[2]، إعطاء الأولوية المطلقة للتنفيذ الجاد لاتفاقيات منظمة التجارة، واستمرار المفاوضات بشأن تحرير التجارة الدولية في الخدمات....إلخ.
2. **المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف 1998م:** عقد بجنيف السويسرية من 18 إلى 20 ماي[3]، أهم الموضوعات التي عمل عليها المؤتمر الموضوعات الخاصة بالاستثمار والمنافسة والشفافية في المشتريات الحكومية، وقد حضر فعاليات هذا المؤتمر مندوبو 120 عضو ما بين دول أعضاء أو مراقبين وكذا هيئات دولية، تتمتع بصفة مراقب وقد عرف المؤتمر الثاني ارتفاع في عدد الأعضاء، فمنذ مؤتمر سنغافورة شهدت المنظمة انضمام الكونغو، منغوليا، النيجر، باناما، الجمهورية الديمقراطية للكونغو[4].
3. **المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل 1999:** عقد في مدينة سياتل بالولايات المتحدة أواخر نوفمبر 1999، ويعتبر أخطر المؤتمرات التي عقدت، وهو الذي أطلق عليه للمرة الأولى مصطلح جولة[5]، جاءت أهميته من الأحداث التي صاحبته، شهدت مدينة سياتل مظاهرات عنيفة ضد المنظمة، شارك في هذه المظاهرات مواطنون من الدول المتقدمة والدول النامية، بسبب هذه الأحداث الدامية، فإن هذا المؤتمر فشل في التوصل إلى بيان ختامي كما عجز عن إصدار أي توصيات.

---

[1] فرارحة إيمان، طيبي فايزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

[2] OMC**, conférence ministèrielle de l'OMC,genève 1998 : allocutions, Allocution d'ouverture prononcée par S.E.M. Pascal Couchepin, Suisse, site web de l' OMC :**
https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min96_e/min96_e.htm (24 /02/2019)

[3] WTO, **Question for Ministers, website of WTO**
https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min98_e/min98_e.htm (24 /02/2019)

[4] خير الدين بلعز، **التحديات الراهنة للتجارة العالمية و تأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 34.

[5] WTO, **Question for Ministers, website of WTO**
https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min99_e/min99_e.htm (24 /02/2019)

4. **المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة نوفمبر 2001:** يعتبر مؤتمر الدوحة هو المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية والذي عقد في الفترة الممتدة بين 9-14 نوفمبر 2001، بمشاركة الدول الأعضاء البالغ عددها 142 دولة[1].

5. **المؤتمر الوزاري الخامس بكانكون:** انعقد في مدينة كانكون المكسيكية في الفترة الممتدة ما بين 10-14 سبتمبر2003[2]، المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة العالمية للتجارة والذي يعتبر امتداد لما خرجت به جولة الدوحة من قرارات.

6. **مؤتمر هونغ كونغ:** انعقد هذا المؤتمر في ديسمبر 2005 بهونغ كونغ الصينية، وحظي بمشاركة 149 دولة عضو في المنظمة حيث توصل الأعضاء إلى اتفاق هزيل[3]، ولم يتمكن من إطلاق جولة مفاوضات جديدة كما كان يتوقع للخلافات المستمرة بخصوص هذا الموضوع[4].

7. **مؤتمر جنيف 2009:** عقدت هذه الجولة في المركز الدولي للمؤتمرات بجنيف في سويسرا، خلال الفترة الممتدة ما بين 30 نوفمبر و02 ديسمبر 2009، وكان الموضوع الرئيسي الذي تم مناقشته هو المنظمة العالمية للتجارة[5]، النظام التجاري متعدد الأطراف والمناخ الاقتصادي الراهن، شارك في هذا المؤتمر 153 دولة عضو في منظمة التجارة بالإضافة إلى 30 دولة عضو ملاحظ، و76 منظمة دولية تحمل صفة ملاحظ[6].

8. **مؤتمر جنيف 2011:** عقد هذا المؤتمر الوزاري بجنيف في سويسرا في 15 ديسمبر 2011[7]، و قد شهد الموافقة على انضمام كل من روسيا، الجبل الأسود وجمهورية الساموا، حيث ناقش ثلاث مواضيع أساسية وهي: أهمية النظام الجاري متعدد الأقطاب والمنظمة العالمية للتجارة، التجارة والتنمية وجولة الدوحة للتنمية.

---

[1] OMC**, conférence ministèrielle de l'OMC,genève Doha 2001 par S.E.M. Pascal Couchepin, Suisse, site web de l' OMC :** https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min01_e/min01_e.htm (25/02/2019)

[2]WTO, **Question for Ministers, website of WTO**
https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min03_e/min03_e.htm (25/02/2019)

[3]WTO, **Reference above,** Available on site:
https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min05_e/min05_e.htm (25/02/2019)

[4] حشماوي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص197.

[5] للاطلاع أكثر على ما جاء في الجلسة لمؤتمر جنيف 2009 أنظر إلى تصريحات الجلسة للسيد فلاسكو وزير المالية الشيلي و رئيس الدورة السابعة للمؤتمر الوزاري، وكذا السيد باسكال لامي المدير العام الأسبق للمنظمة العالمية للتجارة.
https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min09_e/min09_e.htm(25/02/2019)

[6] خير الدين بلعيز، **مرجع سبق ذكره**، ص ص39 -40.

[7] WTO, **Reference above,** Available on site
https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min11_e/min11_e.htm(29 /02/2019)

9. مؤتمر بالي 2013: اجتمع مندوبو الدول الأعضاء والملاحظين من أجل حضور أشغال المؤتمر الوزاري التاسع للمنظمة العالمية للتجارة، في اندونيسيا على مدار 5 أيام من 3 ديسمبر إلى 7 ديسمبر 2013[1]، وقد عرفت هذه الجولة دخول اليمن كعضو رسمي في المنظمة العالمية للتجارة، حيث تم الاعتماد على ما أطلق عليه "**حزمة بالي**" وهي عبارة عن مجموعة مبادرات تهدف إلى تسهيل التجارة ودعم الدول النامية مع تقديم المساعدات لها لتحقيق الأمن الغذائي وتم تقسيم أشغال المؤتمر إلى قسمين القسم الأول يتعلق بالأعمال العادية للمجلس العام، حيث تم مناقشة حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والتجارة الإلكترونية دعم التجارة، الاقتصاديات الصغيرة، والتجارة ونقل التكنولوجيا[2]، أما القسم الثاني فتعلق بأشغال جولة الدوحة للألفية، حيث تم التطرق إلى أربع قضايا رئيسية وهي: تسهيل التبادلات التجارية، الزراعة القطن، التنمية والقضايا التي تخص الدول الأقل نموا.

10. مؤتمر نيروبي: عقد في نيروبي كينيا، في الفترة من 15 إلى 19 ديسمبر 2015. وقد توجت باعتماد "حزمة نيروبي"، وهي سلسلة من ستة قرارات وزارية بشأن الزراعة والقطن والقضايا المتعلقة بأقل البلدان نموا[3].

11. مؤتمر بوينس آيرس: انعقد المؤتمر الوزاري الحادي عشر في الفترة من 10 إلى 13 ديسمبر 2017 في بوينس آيرس، الأرجنتين، وترأستها الوزيرة "سوزانا مالكورا" من الأرجنتين، انتهى المؤتمر بعدد من القرارات الوزارية، بما في ذلك إعانات مصايد الأسماك ورسوم التجارة الإلكترونية، والتزام بمواصلة المفاوضات في جميع المجالات[4].

والجدول التالي يوضح المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة للفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2020:

[1] WTO, **Reference above:**https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/mc9_e/mc9_e.htm (29 /02/2019)

[2] خير الدين بلعيز، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

[3] WTO, **Reference above:**https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/mc10_e/mc10_e.htm(29 /02/2019)

[4] WTO, **Reference above,** Available on site: https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/mc11_e/mc11_e.htm(29 /02/2019)

جدول رقم (02): المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة (1995-2020)

المكان المؤتمر	التاريخ
سنغافورة	9-13 ديسمبر 1996
جنيف **(سويسرا)**	18-20 ماي 1998
سياتل **(الولايات المتحدة الأمريكية)**	30 نوفمبر-03 ديسمبر 1999
الدوحة **(الدوحة)**	10-14 نوفمبر 2001
كانكون **(المكسيك)**	10-14سبتمبر 2003
هونغ كونغ **(الصين)**	13-18 ديسمبر 2005
جنيف **(سويسرا)**	30 نوفمبر- 02 ديسمبر 2009
جنيف (سويسرا)	15-17 ديسمبر 2011
بالي (اندونيسيا)	03-06 ديسمبر 2013
نيروبي	15-19 ديسمبر 2015
بوينس آيرس	10-13 ديسمبر 2017
نور سلطان ، كازاخستان **(لم ينعقد بعد)**	8-11 يونيو 2020

Source: WTO **Ministerial Conferences** website of trade organization. **Available on site:**

https://www.wto.org/english/thewto-e/minist-e/minist-e.htm

ثالثا: إنجازات المنظمة العالمية للتجارة

نجحت المنظمة في استكمال إنشاء هيكلها المؤسسي وبدأت بالفعل في ممارسة مهامها ولعلى إنجازاتها تتمثل في[1]:

- التزمت الدول الأعضاء بأحكام اتفاقيات مكافحة الدعم والإغراق وإجراءات الوقاية والاتفاقيات المنظمة للإجراءات المصاحبة للتجارة.

- التزمت الدول الأعضاء بالفعل بإزالة كافة العوائق غير الجمركية وخفض الرسوم الجمركية وفقا لأحكام الاتفاقيات.

- اتفاقية تكنولوجيا المعلومات التي تعد من الانجازات التي حققتها المنظمة، حيث كانت نتاج المؤتمر الوزاري الذي انعقد في سنغافورة عام 1996، ووقع عليها 43 دولة أغلبهم ينتمون إلى الدول المتقدمة.

[1] بن عيسي شافية، **مرجع سبق ذكره**، ص45.

- إشراف المنظمة على نظام متكامل وملزم لتسوية المنازعات، من خلال حل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، حيث يصدر النظام أحكام ملزمة مع تطبيق مبدأ الإجراءات العقابية.

- إعطاء مزايا تفضيلية للدول النامية، وذلك بإقرار المنظمة من خلال جدول أعمالها الالتزام بتناول المشكلات الناجمة عن تهميش الدول الأقل نموا، والعمل على تحقيق المزيد من التوسع في تجارتها الدولية وذلك من خلال تنفيذ برنامج مساعدة للدول النامية ذات الدخل المحدود، هذا وقد تعهدت المنظمة برفع مستوى المعيشة والمساعدة في إحداث وتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية[1].

[1] آيات الله مولحسان، **مرجع سبق ذكره**، ص 84.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية وأهم الانتقادات الموجهة لها وآثارها على الاقتصاد العالمي

تعاني منظمة التجارة العالمية العديد من التحديات، فلمنظمة العالمية للتجارة دورا رئيسيا يتمثل في إدارة السياسات التجارية للدول الأعضاء وتؤثر في توجهاتها ومستقبلها بصورة قد تفوق الصلاحيات الممنوحة لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية

لرصد مستقبل منظمة التجارة العالمية لابد من ذكر التحديات التي تواجهها والتي تقف حائل بينها وبين تحقيق مهامها المنوط بها، حيث هناك نوعين من التحديات وهما:

أولا: التحديات التنظيمية: جاءت منظمة التجارة العالمية من أجل تسير وتنظيم العلاقات الدولية التجارية من خلال وضعّ أسس لتحقيق هذا الهدف، لكن هذا لا يمنع من كونها عرضة لمجموعة من التحديات التي تعرقل سير عملها، تتمثل هذه التحيات في:

1.أساس العمل: جاء في الفقرة الأولى من اتفاقية مراكش حسب المادة السادسة عشر منها أن تسترشد المنظمة بالقرارات والإجراءات التي تنتهجها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات وكدا الأجهزة التي أنشأت في إطار الجات، وعلى أثر هذا تعتبر المنظمة امتداد للإطار التنظيمي الذي كان قائما قبل إنشاء الجات تصبح في الحدود الممكنة أمانة للمنظمة، ويصبح المدير العام للجات هو المدير العام للمنظمة إلى أن يعين المؤتمر الوزاري مديرا عاما للمنظمة وهذا تحديا في حد ذاته لا يمكن إغفاله، أيضا اتساع نطاق عضوية المنظمة الذي سيكون مصدرا لمشاكل لم تكن من قبل.

2. إطار العمل: حسب الفقرة 1 من المادة 16 من اتفاقية مراكش نصت على"باستثناء ما ورد خلاف ذلك بموجب هذه الاتفاقية أو الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف تسترشد المنظمة بالقرارات والإجراءات والممارسات المعتادة التي كانت تتبعها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات والأجهزة التي أنشأت في إطارها"[1].

[1] المادة 16 من الفقرة01 من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية.

ثانيا: التحديات الواقعية: تتصل هذه التحديات كلها مع طبيعة المسائل تنظيمية[1]، أو في الدول في حد ذاتها، حيث جاءت المنظمة نتيجة مفاوضات طويلة حاولت من خلالها كل الدول تبسيط نفوذها بكل ما أتيت من قوة لأجل تدعيم قدرتها التنافسية في العلاقات التجارية الدولية، وإن تصبح أكثر انفتاحا ومسؤولية وهذا الأمر مألوف لذا إدارة الأعمال الناجحة، وعلية أصبحت المنظمة مثلها مثل المشروعات الكبرى تعرف بشيطان يسمى العولمة[2].

المطلب الثاني: أهم الانتقادات الموجهة لمنظمة التجارة العالمية

المنظمة العالمية للتجارة كغيرها من المنظمات الدولية تحيط بها مجموعة من الانتقادات وهي:

أولاً: الانتقادات الاقتصادية والمالية

من المآخذ الاقتصادية الموجهة إلى منظمة التجارة العالمية من طرف الاقتصاديين، هناك انتقادات تتمثل في اعتبار التجارة المحرك الأساسي للنمو ولكن على حساب التنمية، وذلك عندما نأخذ بعين الاعتبار الفرق الشاسع بين مفهوم النمو ومفهوم التنمية، وانتقادات أخرى تتعلق بتحرير الاستثمارات والسلع والخدمات والملكية الفكرية.

- **الاهتمام بالمصالح التجارية على حساب التنمية:** تحث المنظمة على حرية التبادل التجاري، وبالتالي رفع الحماية لكن رفع الحماية قد يؤدي إلى انخفاض معدل التصنيع ويعرض الصناعات الوليدة إلى منافسة شرسة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، كما أن الزيادة الناتجة في نمو الناتج القومي إثر تحرير التجارة قد تكون مؤقتة ولا تؤدي إلى تغيير الهيكل الإنتاجي[3].

- **منظمة التجارة العالمية تنادي للتبادل الحر مهما كان الثمن:** و ينعكس ذلك في سلبيات التي نتجت عن تحرير السلع والخدمات، فعلى مستوى تحرير السلع تم إلغاء الدعم الذي كانت تمنحه بعض الدول المتقدمة للسلع الزراعية، كما ترتب على تحرير تبادل السلع انخفاض كبير في حصيلة الرسوم الجمركية، ومن جهة ثالثة أدى تحرير السلع إلى تعريض الصناعات الناشئة في الدول النامية إلى منافسة شرسة، ومن ناحية رابعة نذكر أن السلع التي تتمتع فيها الدول النامية بقدرة تنافسية عالية، كسلع المنسوجات، مازالت الدول المتقدمة

[1] مجدي محمود شهاب، **مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، العدد الثاني، مصر، 2000، ص 63.

[2] أيات الله مولحسان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 86-87.

[3] السيد محمد أحمد السيرتي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 208-209.

غير متحمسة لتحريرها بالمقارنة مع سلع أخرى لا تعتبر ذات أهمية بالنسبة للدول النامية، أما على مستوى الخدمات فلم تراع المنظمة انعدام التوازن بين حجم قطاعات الخدمات في الدول الغنية وحجمه في الدول الفقيرة، ولم تراع المنظمة أيضا ارتباط بعض قطاعات الخدمات في الدول النامية بمصالحها الإستراتيجية مما نجم عن ذلك مجموعة من المخاوف.

- **المنظمة تنادي بتحرير الاستثمار لصالح شركات متعددة الجنسية على حساب مصالح الدولة النامية.**

ثانياً: انتقادات تتعلق بسير عمل المنظمة

- المنظمة تملي السياسات على حكومات الدول الأعضاء.
- الدول الصغيرة لا وزن لها في هذه المنظمة.
- إن الدول الضعيفة مجبرة على الانضمام إليها.
- المنظمة غير ديمقراطية في اتخاذ القرارات.
- المنظمة ضحية للصراع بين الأقطاب الاقتصادية الثلاثة الكبرى وهي أمريكا والإتحاد الأوروبي واليابان[1].

ثالثاً: انتقادات اجتماعية: هذه الانتقادات ترتكز على فكرة أساسها أن منظمة التجارة العالمية منذ تأسيسها قد أسهمت بدور بارز في تركيز الثروة في أيدي أقلية من الأثرياء جنبا إلى جنب، مع زيادة تفشي الفقر والجهل والمرض والتهميش والبطالة في أغلبية سكان المعمورة[2].

رابعاً: انتقادات ذات بعد بيئي (إيكولوجي) و صحي

1.ذات بعد بيئي: يتمثل هذا الانتقاد في اعتبار منظمة التجارة العالمية قد فتحت أسواقا جديدة للشركات متعددة الجنسيات على حساب البيئة.

2. ذات بعد صحي: وجهت إلى المنظمة انتقادات حول سلامة المنتجات الغذائية المنتشرة في الأسواق الدولية عبر آلية حرية التبادل التجاري، فهذا الاعتقاد يعتبر أن المصالح التجارية عند منظمة التجارة مقدمة على حساب سلامة المنتجات من المخاطر والأضرار وسلامة وصحة أمن الأشخاص.

---

[1] رمزي محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 126-127.

[2] محمد ولد عبد الدائم، **انتقادات ضد منظمة التجارة العالمية، متاح على الموقع:** www.aljazeera.net

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن المنظمة العالمية للتجارة

أولا: إيجابيات منظمة التجارة العالمية

للمنظمة العالمية للتجارة سلبيات كما يوجد لها إيجابيات والتي يمكن ذكرها في النقاط التالية[1]:

- المنظمة تساهم في ترقية السلم ومعالجة الخلافات بطريقة بناءة؛
- تحرير المبادلات يحقق تكاليف الحياة و توسيع تشكيلة المنتجات والنوعيات المقترحة؛
- التجارة تزيد من الدخل وتنعش النمو الاقتصادي؛
- المبادئ الأساسية للمنظمة تزيد من الفعالية؛
- المنظمة تساعد الحكومات في تبني تصميم متزن للسياسات التجارية؛
- تعطي أكثر تأكيد و أكثر شفافية للتبادلات التجارية[2].

ثانيا: سلبيات المنظمة العالمية للتجارة: ولعلى من بينها:

- المنظمة غير ديمقراطية حيث تملي على الحكومات السياسات الواجب إتباعها[3]؛
- المنظمة تطالب بالتبادل الحر مهما كان الثمن، كما أنها لا تنشغل إلا بالمصالح التجارية التي تتصدر التنمية، فالمصالح التجارية فوق حماية المحيط وفوق المصالح الأمنية والصحة[4]؛
- المنظمة تحطم مناصب الشغل وتعمق الفجوة بين الدول الفقيرة و الغنية؛
- البلدان الصغيرة ليسوا أقوياء في المنظمة بحيث تواجه قيود للانضمام إلى المنظمة؛
- تزايد حالات الإغراق وقضايا التعويضات ضد الإغراق مع استمرار وتزايد الحروب التجارية بين الدول[5]؛
- غياب القوة السياسية للمنظمة –فهي منظمة فنية متخصصة في شؤون التجارة العالمية ولا تحقق تكامل بين القطاعات الاقتصادية في العالم[6]؛
- رفض الشعوب والمنظمات الأهلية لقرارات وتوجيهات منظمة التجارة العالمية؛

---

[1] يوسف حسن يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص 196.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 18،19.

[3] Dix malentendus fréquents au sujet de l' OMC , publication de l' OMC, Genève , Suisse, Juillet 2000 ; P 01

[4] فرارحة إيمان، طيبي فايزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 68.

[5] فريد راغب محمد النجار، **الحروب التجارية المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2010، ص 419.

[6] نفس المرجع، ص419.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا المتواضعة أخدنا نظرة عن الخلفية التاريخية لإنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة حيث كان السبب وراء بروزها إلى الدور الذي قامت به الدول الصناعية الكبرى لإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية بعد ما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار، فهذه الاتفاقية اعتبرت صياغة مؤقتة لحين استكمال أحكامها التجارية، كما يمكن القول أنها حققت الكثير من الأهداف والنجاحات، وهو ما أدى إلى نمو حركة التجارة السلعية، ومع تنامي الحمائية كالقيود الكمية ما دفع الدول إلى المطالبة بإعادة تنظيم التجارة الدولية وتوسيع نطاقه وعلى هذا الأساس أنشأت المنظمة العالمية للتجارة، فهذا لم يكن سهلا بل استغرق وقتا طويلا ومجهودا أكبر، ومن بين المهام الأساسية التي تقوم بها المنظمة هو زيادة الإنتاج من السلع الخدمات، والعمل على رفع مستويات المعيشة للدول الأعضاء كما تعمل من أجل توفير سوق دولي وحمايته إلى جانب ضبط معايير الجودة ومحاربة التمييز في العلاقات التجارية بين هذه الدول وإزالة كافة الحواجز الجمركية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، فمستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل الحقائق التي عرضناها يتميز بنوع من التطور يكمن في أنها منبر دوليا شاملا يتسع لجميع الدول، ويضم جميع التكتلات الاقتصادية، والتي ستدور في أروقتها جملة من الصراعات التجارية، مما يصبح معه تطورها على نحو سريع أمر لا تستجيب لها طبيعة المنظمة ذاتها.

ونظرا لبروز الحرب التجارية بين الأقطاب الرئيسية في الاقتصاد العالمي لابد للمنظمة القيام بالدور المنوط إليها والذي أنشأت من أجله وعليه سوف نستعرض في الفصل الموالي إلى هذه الصراعات أو ما تعرف بالحروب التجارية والتجارة الدولية في شكليهما النظري.

الفصل الثاني

عموميات حول التجارة الدولية والحروب التجارية.

المبحث الأول: الخلفية النظرية للتجارة الدولية والسياسات التجارية.

المبحث الثاني: الحروب التجارية وآلياتها.

تمهيد

ظهرت التجارة الدولية منذ العصور الأولى وكانت الثورة الصناعية التي جرت في بريطانيا بمثابة الانطلاقة الأساسية للتجارة حيث تعد الركيزة الأساسية في التطور الاقتصادي، بحيث تقوم على أساس تبادل السلع والخدمات بين دول العالم، وهذا راجع إلى التصنيع والإنتاج وحاجة الدول للمواد الأولية، ومع توسع التعاملات التجارية بين الدول وتضاعفها ما أدى إلى نشوء تكتلات اقتصادية دولية تسعى إلى رفع الحواجز الجمركية والقيود أمام التبادل الدولي، وأيضا قضية خفض سعر صرف العملات بسبب تدهور شروط التجارة الخارجية أو بسبب ردة فعل على سياسة اتخذتها دولة أخرى وعموما يكون بين العملات القيادية في النظام النقدي الدولي، هذا ما وقف هاجس أمام سير عمل المنظمة العالمية للتجارة خاصة ومبادئها الرامية إلى تحرير التجارة.

حيث قمنا بتقسيم الفصل الثاني إلى:

- المبحث الأول: الخلفية النظرية للتجارة الدولية والسياسات التجارية.
- المبحث الثاني: الحروب التجارية وأهم آلياتها.

المبحث الأول: الخلفية النظرية للتجارة الدولية والسياسات التجارية

تقوم التجارة الدولية على أساس تبادل السلع والخدمات بين مختلف الدول، حيت تحتل مكانة هامة بتأثيرها في دائرة النشاط الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية العالمية، تعتبر همزة وصل بين القطاعات الأخرى المشكلة للاقتصاد الوطني، وبمرور الزمن تعاظمت أهميتها بسبب ما تشكله من الناتج القومي الإجمالي لكثير من الدول واستفادت كل دولة بالمميزات التي تقدمها الدول الأخرى وبسعر أقل.

المطلب الأول: التجارة الدولية

أولا: تعريف التجارة الدولية

تعددت التعاريف التي أعطيت للتجارة الخارجية إلا أنها تصب في اتجاه واحد، وسنذكر مجموعة من التعاريف كالتالي:

التعريف الأول: "هي أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات و واردات"[1].

التعريف الثاني: "هي فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية "[2].

التعريف الثالث: " هي عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى، حيث تشمل تبادل السلع المادية الخدمات، النقود، الأيدي العاملة..."[3].

التعريف الرابع: "هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير على حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة"[4].

---

[1] أحمد الهزايمة وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2002، ص13.

[2] موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2001، ص 13.

[3] نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008، ص 9.

[4] محمد أحمد السيرتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

من خلال التعريفات السابقة يمكن إعطاء مفهوم شامل للتجارة الدولية على أنها مختلف المبادلات التجارية التي تتم بين الدول سواء في صورة سلع أو خدمات أو رؤوس الأموال وحتى الأفراد والتي تسمح للدول باستهلاك مالا تنتجه.

ثانيا: أهمية التجارة الدولية

للتجارة الدولية أهمية بالغة إذ تعتبر الوسيلة المباشرة لتعزيز العلاقات الدولية بسبب دورها في ربط الدول مع بعضها البعض عن طريق الحصول على السلع بمختلف أنواعها المادية وغير المادية.

حيث تكمن أهمية التجارة الدولية فيما يلي[1]:

- التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص وتقسيم العمل الدولي.
- تحقيق مكاسب على أساس الحصول على سلع بتكلفة أقل مما أنتجت محليا.
- اعتماد أغلب الدول النامية– خاصة–على التجارة الدولية لتوفير أغلب متطلباتها الأساسية.
- وفرت مواد غذائية لم تكن موجودة قبلا، حيث أجمع الاقتصاديين منذ أكثر من قرنين على وجود علاقة إيجابية قوية بين التجارة الدولية الحرة والنمو الاقتصادي حيث تؤثر إيجابا على مستوى العالم للرفاهية الاجتماعية.

كما نجد بأنها:

- تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على توفير العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري[2].
- تعد التجارة الخارجية مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية، مما يعزز قدرة الدول من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خاصة عمليات التمويل والاستثمار وتزيد من القدرة الائتمانية للفرد والدولة على حد سواء[3].

[1] حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية، ط3، بدون بلد نشر**، 2000، ص 20.

[2] محمد أحمد السيرتي، **مرجع سبق ذكره**، ص15.

[3] عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للتوزيع، عمان، 2015، ص 17.

ثالثا: أسباب قيام التجارة الدولية

لقيام التجارة الدولية عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

1- **عدم قدرة الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي:** من كل السلع وذلك لسبب الميزات الطبيعية والمكتسبة وبسبب اختلاف ظروف الإنتاج لكل سلعة.

2- **التخصص الدولي:** حيث أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية مما يزيد من إنتاجها ووجود فائض لديها في هذه السلع. وبالتالي عليها استبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتميز بدورها بميزة في إنتاجها.

3- **اختلاف الميول والأذواق لدى الشعوب:** من حيث رغبتهم بالحصول على السلع المنتجة في الدول الأخرى؛

4- **اختلاف تكاليف الإنتاج:** فهو دافع للتجارة بين الدول، خاصة ذات الحجم الكبير لتخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة بالدولة الأخرى التي تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترفع لديها التكاليف مما يعطي للدولة الأخرى ميزة نسبية في الإنتاج[2].

5- **الندرة النسبية:** أي ما يصطلح عليها قديما جذور المشكلة الاقتصادية، فإن الحقائق المسلم بها اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في العالم فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن[3].

المطلب الثاني: السياسات التجارية

السياسة التجارية هي إجراءات تقوم بها الدول لتقييد أو تحرير التجارة ويوجد نوعين منها:

أولا: تعريف السياسات التجارية

السياسة التجارية جزء من السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الخارجية، وفيما يأتي بعض التعريفات المقدمة للسياسات التجارية:

[1] نداء محمد الصوص، **مرجع سبق ذكره**، ص ص10- 11.

[2] موسى سعيد مطر وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

[3] جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، عمان، 2013، ص 14.

التعريف الأول: "هي أحد فروع السياسة الاقتصادية العامة المنوط بها تنظيم شؤون التجارة الخارجية من خلال أدوات معينة لتحقيق أهداف محددة "[1].

التعريف الثاني:" مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة ومعينة، أو موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشّئها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمون في الخارج"[2].

التعريف الثالث:" مجموع الأساليب والإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية لتحقيق أغراض وأهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى ولكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أو المدفوعات، ورفع معدلات النمو واستقرار قيمة عملتها الوطنية"[3].

من خلال التعريفات السابقة يمكن وضع تعريف شامل للسياسات التجارية على أنها: عبارة عن فرع من فروع السياسة الاقتصادية التي تنظم التجارة الدولية عن طريق إتباع واستخدام آليات وإجراءات تختلف من دولة لأخرى بهدف تقييد أو تحرير التجارة الدولية.

ثانيا: أنواع السياسات التجارية

صنفت السياسات التجارية حسب الهدف منها إلى سياسات حمائية أي (تقييد التجارة) وسياسات الحرية التجارية:

1-الحماية التجارية(التقييد): ويقصد بها قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى وهذا بتباع بعض الأساليب كفرض الرسوم الجمركية مثلا على واردات هذه الدول أو وضع حد لحصة الواردات خلال فترة معينة، هذا من أجل توفير الحماية لأنشطتها المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية[4].

ينادي أنصار سياسة الحماية التجارية بتقييد التبادل مع الخارج ولا سيما استيراد السلع الأجنبية ويستند أنصاره على حجج مختلفة.

---

[1] السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط 1، 2011، ص 69.

[2] محمد العربي شاكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص12.

[3] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 64-65.

[4] بوكونة نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص 24.

ويمكن تلخيص حجج أنصار هذا الفكر في النقاط التالية[1]:

- **حجة حماية الصناعات الناشئة:** عند إنشاء الصناعات الجديدة تكون تكاليفها مرتفعة خاصة في مراحلها الأولى لدى يجب حمايتها لتنخفض في المرحلة الثانية، ثم تقوم الدولة بإلغاء الحماية عليها[2].

- **الحماية بغرض تنويع الإنتاج:** منه يتم تقليل أثر الكساد بسبب اعتماد الدولة على نفسها دون الحاجة إلى العالم الخارجي في تصريف منتجاتها والحصول على حاجيات من العالم الآخر، وعليه تقلل من أثر التقلبات الاقتصادية التي يكون لها الأثر البالغ على النشاط الاقتصادي عموما.

- **اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية:** قد تشجع سياسة حماية الأسواق الوطنية الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل، لتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة. فإذا كان البلد في حاجة إلى رؤوس أموال لتنمية صناعة ما، فمن الممكن أن يفرض الحماية لهذه الصناعة لتشجيع الاستثمار الأجنبي فيها فالحماية الجمركية تؤدي إلى رفع أسعار منتجات هذه الصناعة في الداخل وبالتالي رفع معدل الربح للاستثمار في هذه الصناعة[3].

- **الحماية لمواجهة العجز في الميزان التجاري:** نتيجة العجز في الميزان التجاري للدولة تقوم بسياسة فرض رسوم مرتفعة على واردات بعض السلع (السلع الكماليات) لتقلل من الواردات فيقل طلب الدولة على العملات الأجنبية[4].

2- الحرية التجارية: ينادي أنصار سياسة الحرية التجارية أن تكون حرة خالية من القيود والعقبات التي تكون عائق أمام تدفق السلع عبر الحدود سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات.

حيث يمكن تلخيص حجج أنصار هذا الفكر في النقاط التالية:

- **الحرية تساعد على التخصص في الإنتاج:** يستخلص أنصار الحرية في ذلك أن إطلاق تيارات التبادل بين الدول يجعل كل منها متخصصا في إنتاج السلع المناسبة لظروفه الطبيعية والتاريخية وبتكاليف منخفضة[5].

---

[1] طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2010، ص112.

[2] صبرينة فراح، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والعولمة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، فرع تحليل واستشراف اقتصادي، السنة2011-2012، ص ص 13-14.

[3] أحمد حشيش عادل، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص ص 300-301.

[4] يوسف مسعداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 75-76.

[5] أحمد حشيش عادل، مجدي محمود شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص 293.

- **انخفاض أسعار السلع:** يري أنصار هذا الاتجاه بأن حرية التجارة الدولية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة، والتي لا يمكن إنتاجها في الداخل ولو تمت بتكاليف مرتفعة، وهذا يعود على المنتج والمستهلك بالفائدة، فالمستهلك يختار أجود أنواع السلع بأحسن الأسعار والمنتج يوجه موارده في إنتاج السلع التي يتميز في إنتاجها والاستفادة من مزايا التخصص واستغلال موارده الاقتصادية على أحسن وجه[1].

- **الحرية تشجع التقدم الفني:** حيث تؤدي إلى زيادة التنافس في إنتاج السلع، وهذا بذوره يعمل على زيادة تنشيط الإنتاج وتشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج، وبذلك يضمن العالم جودة المنتجات ورخصها كما يعمل المنتج على تطوير إنتاجه وإدخال تحسينات عليه لكسب السوق بصفة مستمرة[2].

- **تضييق الخناق على قيام الاحتكارات:** حرية التجارة تمنع قيام الاحتكارات وتصعب من قيامها، والطلب الداخلي في كثير من البلدان هو طلب محدد وعليه فإن المشروعات الاقتصادية لا تستطيع أن تصل إلى الحجم الأمثل وبالتالي لا تستطيع خفض تكاليف الإنتاج إلى أقصى حد ممكن[3].

ثالثا: أهداف السياسات التجارية

الهدف من وراء وضع السياسات التجارية هو العمل على تحقيق مجموعة أهداف سواء كانت أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية لكن نجد التركيز خاصة عل الأهداف الاقتصادية التي تستخدم أدوات السياسة التجارية.

1- الأهداف الاقتصادية: وتتمثل هذه الأهداف في:

1-1 حماية الصناعة الوطنية الناشئة: تعتمد هذه السياسات في الدول التي تتمتع بصناعات حديثة خاصة الدول النامية حيث نفقات الصناعات الناشئة في مراحلها الأولى تكون مرتفعة، بغرض حمايتها من منافسة صناعات الدول الكبرى التي تتميز بالتقدم الفني الإنتاجي والسياسات الاحتكارية[4].

---

[1] أبو شرار علي عبد الفتاح، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار الميسرة، طبعة3، عمان، 2013، ص 338.

[2] أحمد حشيش عادل، مجدي محمود شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 294-295.

[3] أبو شرار على عبد الفتاح، **الأزمة المالية الاقتصادية الراهنة، أحداثها، أسبابها، تداعياتها و إجراءاتها**، المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 111.

[4] دلامي نجية، **دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011-2012، ص27.

1-2 تحقيق التوازن الخارجي: أن الهدف من استخدام السياسات التجارية هي زيادة الصادرات والعمل على تخفيض الواردات، لأن زيادة الواردات من الصادرات يعني أن المستهلكين المحليين يستهلكون سلعا أجنبية أكبر من استهلاك الأجانب على السلع المحلية، وهذا يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات. هنا يتم التدخل باستخدام أدوات السياسة التجارية للقضاء على العجز في ميزان التجارة وتخفيض التوازن في ميزان المدفوعات أو ما يعرف بالتوازن الخارجي (حيث العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى عدم الاستقرار داخل الاقتصاد المحلي والتأثير على مستويات الأسعار)[1].

1-3 تحقيق التوازن الداخلي: من أدوات السياسة التجارية فرض تعريفة جمركية على الواردات من الخارج بسبب العجز في الموازنة حيث تزيد في بعض الأحيان المصروفات أو النفقات عن الإيرادات العامة وهذا العجز يجب تغطيته بمصادر تمويل أخرى كالتعريفة الجمركية لإعادة التوازن الداخلي[2].

2- أهداف أخرى: تتمثل في[3]:

- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكلفة الإنتاج.

- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كالتضخم والانكماش.

3- الأهداف الاجتماعية: من أبرز الأهداف الاجتماعية ما يأتي[4]:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كالزراعة المنتجين لسلع معينة.
- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

4- الأهداف الإستراتجية:

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية[5].

---

[1] السيد متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص 70.

[2] نفس المرجع، ص 71.

[3] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص 209.

[4] نفس المرجع، ص 211.

[5] نفس المرجع، ص 71.

المطلب الثالث: أدوات السياسات التجارية

تتبع الدول والمؤسسات الدولية مجموعة من الإجراءات والأساليب في سبيل تنفيذ التجارة الخارجية مع الدول الأخرى بهدف تنظيم وتنسيق الأعمال التجارية الخارجية، وتنقسم أدوات السياسة التجارية إلى أدوات مستعملة في الأسعار وأدوات كمية وأخرى تجارية.

أولا: الأدوات المستعملة على أساس الأسعار

1. نظام الرسوم الجمركية: لقد بدأ استخدام التعريفة الجمركية كأداة لحماية السلع المحلية مند أوائل القرن التاسع عشر من قبل المملكة المتحدة لحماية منتجاتها الزراعية[1]، وهي عبارة عن:"ضريبة تفرضها الدول على السلع عند عبورها الحدود الجمركية الوطنية دخولا واردات أو خروجا صادرات، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة للدولة في وقت معين اسم "التعريفة الجمركية"[2]، ويوجد العديد من الرسوم الجمركية يمكن التفرقة بينها من خلال كيفية تقدير الرسم و الهدف من فرضها فنجد الرسوم النوعية و الرسوم القيمية، والرسوم المركبة.

❖ **على أساس كيفية التقدير:**

1. **الرسوم النوعية:** وهي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (وزن، حجم، ..الخ)[3].

2. **الرسوم القيمية:** وهي التي تفرض على بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات وهي عادة ما تكون نسبة مئوية.

3. **الرسوم المركبة:** وتتكون هذه الأخيرة من الرسوم النوعية والرسوم القيمية[4].

❖ **على أساس الهدف من فرضها:**

- **الرسوم المالية:** والتي تفرض بغرض توفير الموارد.
- **الرسوم الحمائية:** فهي تفرض باعتبارها أداة للحد من المنافسة الخارجية.

---

[1] حسين أحمد الحسين الغزو، **الاقتصاد الدولي الحديث بين الجدلية النظرية والتطبيق**، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص 103.

[2] نجية دلامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، **مرجع سبق ذكره**، ص 73.

[4] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، دون سنة النشر، ص 208.

2. إعانات التصدير: هي الإعانات التي تقدم للشركات المحلية للتقليل من تكلفة الإنتاج وترفع من قدرتها على المنافسة وتشجع الصادرات من السلع إلى الخارج، وتؤثر على التجارة الدولية[1]. سواء كانت في حصة عينية أو نقدية، لكن تحت البنود الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة فإن البعض في تطبيق أسعار محلية منخفضة لا يعتبر مسموحا به، ولا يسمح لأعضاء المنظمة بدعم صادراتها، مع وجود استثناءات خاصة بالدول الضعيفة اقتصاديا والتي لا يتجاوز مستوى الدخل الفردي بها 100دولار/سنويا[2]، وتصنف هذه الإعانات إلى إعانات مباشرة وإعانات غير مباشرة[3].

- **إعانات مباشرة:** وهي تلك الإعانات التي تقدم في صورة نقدية للمنتجين المحليين مثل توفير مدخلات الإنتاج بأسعار رمزية تقل عن أسعارها السوقية، أو إمدادهم ببعض الأموال لإعانتهم على الاستمرار في خطوط الإنتاج وهو ما تفعله الآن دول الإتحاد الأوروبي خاصة دولة بريطانيا مع الفلاحين المقيمين على الإنتاج الحيواني حيث تقدم لهم مساعدات مادية مباشرة بهدف استمرارهم في النشاط ومجابهة المنافسة الدولية[4].
- **إعانات غير مباشرة:** تأخذ صورة منح المشروع المحلي امتيازات ائتمانية ومالية ونقدية مثل: منح تسهيلات ائتمانية من حيث الفائدة المميزة طول أجل القرض، أو الإعفاء من بعض الضرائب والرسوم أو خفض معدلاتها أو تقديم معونة فنية للمصدريين وتعريفهم للأسواق الدولية ومدى حاجتهم والترويج لسلعهم من خلال تشجيع وتسهيل والمساهمة في إقامة المعارض الدولية للسلع الوطنية، وإجراء دراسات حول الفرص التصديرية للأسواق الأجنبية وغيرها، مثال ذلك نجد أوروبا تمنح إعانات كبيرة لبعض منتجاتها الزراعية، ما دعا الدول الأخرى بمطالبتها بضرورة تخفيضها لأنها تمثل حماية غير عادلة ضد المنتجات الأجنبية.

3. نظام الإغراق: وهو انفتاح السوق أمام السلع الأجنبية مما يؤدي إلى تدفق البضائع المستوردة بأسعار أقل من أسعار المنتج المحلي وبأسعار أقل من أسعارها في البلد المصدر إلى السوق، مما يحدث انعكاسا خطيرا

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **مرجع سبق ذكره**، ص 283.

[2] Murray Gibbs, **Trade Policy, United Nations, Départements of économic and social affairas (UNDESA)** New York,2007,P26.

[3] طارق فاروق الحصري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 125-126.

[4] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر 2010، ص 22.

جدا ومباشرا على المنتجات المحلية المستوردة[1]، تعتبر الصين كأكبر المغرقين حيت تتكبد خسائر كبيرة الشركات الصينية المصدرة في قضية مكافحة الإغراق.

ثانيا: الأدوات الكمية: تتمثل هذه الأدوات في نظام الحصص، والحظر أو المنع، وتراخيص الاستيراد.

1. **نظام الحصص:** يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد ونادرا على التصدير خلال فترة خلال فترة زمنية محددة حيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها وتصديرها ويمكن القول بأن الدول تلجأ لهذه الأداة في أوقات الحروب والأزمات وعند تدهور أسعار الواردات تدهورا كبيرا بصورة تضر الإنتاج المحلي[2].

2. **نظام الحظر(المنع):** يعرف الحظر على أنه:" قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية"، ويكون على الصادرات والواردات أو كليهما، ويأخذ شكلين إما حظر كلي أو حظر جزئي[3].

3. **تراخيص الاستيراد:** هو أداة مكملة لنظام الحصص ويتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك والتي تمنح في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط[4].

ثالثا: الأدوات التجارية

1. **المعاهدات التجارية:** تعقد بين الدول عن طريق وزارات الخارجية عادة، ويكون الغرض منها تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل نوعين من الأمور أمور يغلب عليها الطابع السياسي، وأمور ذات طابع اقتصادي.

2. **الاتفاقات التجارية:** يتميز عن المعاهدة التجارية بقصر فترة العقد حيث لا تتجاوز السنة عادة، يتناول أمور محددة وبالتفصيل عكس المعاهدات، وتعقد الاتفاقيات التجارية عن طريق وزارة الاقتصاد أو وزارة التجارة الخارجية، وتتضمن عناصر عدة منها:

– إشارة إلى المنتجات التي تدخل عادة نطاق التبادل بين الدولتين؛

---

[1] نسيم حسن أبو جامع، **الإغراق ومدى انطباقه على السوق الفلسطينية**، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، العدد1، المجلد14، 2012، ص 191، متاح على الموقع: http://www.alazhar.edu.ps

[2] نجية دلامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 33.

[3] بوكونة نورة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 26-27.

[4] نجية دلامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 33.

– تعهد الدول بعدم إقامة العوائق أمام مبادلة السلع المذكورة؛

– تحديد الإجراءات والمستندات التي تتطلبها العملية التجارية ومدة الاتفاق وكيفية التصديق عليه؛

– إنشاء لجنة مشتركة بين ممثلي الدولتين[1].

3. الاتحادات الجمركية: هي عبارة عن معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليهما الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد، يتم إلغاء الرسوم على المنتجات المتبادلة وأية قيود أخرى من خلال وضع تعريفة موحدة في التعامل مع الدول التي لا يشملها الاتحاد، كما يتم بموجبه اتخاذ موقف موحد بين دول الاتحاد في تعاملها أو رسم سياساتها التجارية مع الخارج، بالإضافة إلى إنشاء جهاز أو أكثر لأداء أعمال استشارية أو الاقتصار على الجهة التي يعهد إليها القيام بواجبات محددة بغرض تنظيم العلاقات بين الدول الأعضاء.

[1] نجية دلامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 333.

المبحث الثاني: الحروب التجارية وآلياتها

تعد ظاهرة الحروب التجارية ظاهرة قديمة نسبيا، إلا أنها شهدت تطورا متسارع خلال السنوات الماضية سواء فيما تعلق بكثافة واتساع نطاق تلك الحروب أو تعدد أشكالها، وقد عاد مؤخرا للواجهة مصطلح الحروب التجارية بعد الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" على واردات بلاده من الصلب والألمنيوم من وتهديده بفرض مزيدا من القيود على الواردات من الصين والاتحاد الأوروبي مما نتج عنه الرد بالمثل وإشعال فتيل الحرب.

وعلى الرغم من أن الحرب التجارية هي المصطلح الأبرز حاليا إلا أن هناك بعض من الخلط بينها وبين الحروب الاقتصادية، والتي تعتبر هذه الأخيرة أحد الأدوات في الحروب مابين الدول والتي تكون بإرغام الطرف الأخر للخضوع له بما يحقق مصالحه سواء بتنفيذ سياسات معينة أو الامتناع عن تنفيذها فالحرب الاقتصادية أشمل من الحرب التجارية حيث تتضمن كل الأدوات الاقتصادية التي تستخدم ضد الطرف الآخر وتشمل: الحرب التجارية مثل فرض الرسوم الجمركية والحرب المالية كحظر الأنشطة المصرفية والتحويلات المالية والمقاطعات الاقتصادية وصناعة الأزمات الاقتصادية كالتلاعب في البورصة أو العملة المحلية(صراع العملات) والسندات[1].

المطلب الأول: الحروب التجارية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الحروب التجارية وكذا عناصر تقيمها والإجراءات والدوافع منها.

أولا: مفهوم الحروب التجارية

1. **تعريف الحروب التجارية:** الحروب التجارية مجرد مصلح ظهر مند القدم وهي عبارة عن الحمائية التي تقوم بها الدول بغية حماية تجارتها المحلية وعليه يمكن وضع بعض التعريفات للحروب التجارية.

[1] **من الحروب التجارية إلى الحروب الاقتصادية**، تاريخ الاطلاع 2019/05/28، الساعة04:15، **متاح على الموقع:** https://www.alaraby.co.uk/iconomy2018/03/26

التعريف الأول: عرفت الحروب التجارية بأنها: هي فرض الدولة تعريفة أو حصص على الواردات، بينما تنتقم الدول الأجنبية بأشكال مماثلة من الحمائية التجارية، بينما تتصاعد الحروب التجارية تقلل التجارة الدولية، وتبدأ الحرب التجارية عندما تحاول الدولة حماية صناعتها المحلية وخلق فرص العمل [1].

التعريف الثاني: هي أحد الآثار الجانبية للحمائية التي تحدث عندما ترفع دولة (بلد أ) التعريفات الجمركية على واردات بلد آخر(الدولة ب) ردا على قيام البلد ب برفع التعريفات الجمركية على واردات البلد أ. التعريفة هي ضريبة مفروضة على السلع والخدمات المستوردة[2].

التعريف الثالث: حرب التعريفة الجمركية هي معركة اقتصادية بين بلدين حيث يرفع البلد "أ" معدلات الضرائب على صادرات البلد "ب"، ثم يرفع البلد "ب" الضرائب على صادرات البلد "أ" بالانتقام.

التعريف الرابع: وتعرف الحرب التجارية بأنها نزاع اقتصادي ناتج عن إجراءات حمائية مبالغ فيها، حيث ترفع فيها الدول أو تنشئ تعريفات جمركية أو غيرها من الحواجز التجارية ضد بعضها بعضا استجابة للحواجز التجارية التي أنشأها الطرف الآخر، أو بداعي حماية منتجاته الوطنية[3].

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بان الحروب التجارية هي مصطلح اقتصادي يعني قيام دولتين أو أكثر بفرض رسوم جمركية أو حواجز تجارية انتقامية على المستوردات من السلع والخدمات، هذه التدابير يتم تبنيها بحجة حماية الصناعات المحلية أو التجارة الخارجية او بشكل يخالف القواعد التي تتبناها منظمة التجارة العالمية.

2. نبذة تاريخية عن الحروب التجارية: الحرب التجارية ليست جديدة في العلاقات الدولية، فالمبدأ الاقتصادي الشهير (laissez faire laissez passer) أو " دعه يعمل، دعه يمر" الذي راج خلال القرون الثلاثة الأخيرة كان بالأساس لمواجهة تدخل الدولة في الاقتصاد ولمواجهة الحمائية التجارية وفرض القيود على حركة السلع بين الدول، وللحروب التجارية تاريخ طويل يرجع إلى منتصف الستينيات من القرن قبل الماضي.

---

[1] Kimberly Amadeo, **Trade Wars and their Effect on the Economy and You Why Trade Wars Are Bad and Nobody Wins,** date publucation 04/05/2019, date view 04/05/2019. Available on site: https://www.thebalance.com/trade-wars-definition-how-it-affects-you-4159973

[2] James Chen **,Trade War ,** date publication 20 mars 2019, date view 07/05/2019, **Available on site**: https://www.investopedia.com/terms/t/trade-war.asp

[3] علاء المنشاوي، **سيناريوهات الحرب التجارية الشاملة بين أمريكا والصين الاحتمال الأقوى أن تتصاعد وتيرة الصراع خلال الفترة المقبلة**، تاريخ النشر 19 جوان 2018، تاريخ الاطلاع 26 ماي 2019، الساعة 19:15.

- **الحرب الإنجليزية الهولندية الأولى:** كان السبب من وراء هده الحرب هو التنافس التجاري والبحري المتزايد بين إنجلترا وهولندا، وأيضا بسبب إبرام السياسي الإنجليزي أوليفر كروميل قانونا للملاحة سنة1651 ينص على السماح بالتجارة مع إنجلترا عبر السفن الإنجليزية حصرا أو عبر سفن الدول التي قامت بتوريدات صلتها من دون دخولها إلى موانئ وسيطة أخرى، ومن أبرز نتائج هده الحرب توقيع اتفاقية سلام في عام 1654 ترغم هولندا على الاعتراف بقانون الملاحة

- **حرب الاستقلال الامريكية1775-1783:** وهي ثورة قامت في المستعمرات البريطانية الثلاثة عشر الواقعة في أمريكا الشمالية والتي كانت تابعة للإمبراطورية البريطانية خلال القرن 18 وقد أستوطنها مهاجرون بالساحل الشرقي من أمريكا الشمالية طالبو بالانفصال عن مملكة بريطانيا العظمى وتسيير أمورهم بأنفسهم، وإصدار البرلمان البريطاني قانون تاونزهند فرض أحدهما ضريبة على الرصاص والأصباغ والورق والشاي كما فرض الآخر إنشاء مكتب للجمارك لجمع الضرائب في بوسطن.

- **حرب الأفيون الاولى1839-1842:** والسبب من نشوب هده الحرب يعود إلى محاولة الصين الحد من زراعة الأفيون واستيراده، وأيضا تطلعات بريطانيا للوصول إلى الأسواق التجارية الصينية وحرص الصين على وضع حد لتهريب الأفيون، وإغلاق السوق الصينية أما رجال الأعمال والمهربين من بريطانيا والهند بغية حمايتها من التجارة بالمخدرات، وكان من نتائج هده الحرب دفع بكين لغرامة هائلة بموجب اتفاقية "نان جنج" المبرمة بين البلدين سنة 1842 وفتحت الموانئ الصينية أمام السفن التجارية الإمبراطورية حيث أصبحت هونغ كونغ مستعمرة بريطانية.

- **حرب الأفيون الثانية 1857-1860:** أهم أسباب نشوبها هي محاولات بريطانيا تمهيد الطريق إلى محافظات الصين الداخلية للاستحواذ على الموانئ النهرية، ومطالبة كل من بريطانيا وفرنسا و الولايات المتحدة الامريكية بإعادة النظر في الاتفاقيات المبرمة بين عامي 1841-1842 ومنح الحق في التجارة غير المحددة على كافة الأراضي الصينية وتقديم التراخيص الرسمية على التجارة بالأفيون، وعلى إثرها فتحت بكين خمس موانئ جديدة للتجارة الدولية وهدا بموجب اتفاقية تيان جين المبرمة عام1858 بين الصين وكل من بريطانيا وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة الامريكية[1].

[1] **الحروب التجارية الكبرى في تاريخ العالم**، تاريخ النشر 9 نوفمبر 2017، تاريخ الاطلاع 2019/05/12، **متاح على الموقع:** https://arabic.rt.com/world/936145

ثانيا: عناصر تقييم الحروب التجارية

في كتاب "نشر الحمائية والكساد العظيم" رصد الاقتصادي الشهير إيرون كرونيكل أهم العناصر التي يمكن بناد عليها تقييم مدى خطورة الحروب التجارية أو الاقتصادية وعمق تأثيراتها وهي[1]:

1.حجم الحرب: بالرجوع إلى أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي نجدها بدأت بفرض التعريفة الجمركية من قبل الولايات المتحدة الامريكية على حوالي 900 سلعة، ثم امتدت لتشمل آلاف السلع، حيث تشير التقديرات إلى فرض جمارك على حوالي ثلث الواردات الأمريكية من الخارج، فالتعريفة الجمركية الأمريكية لم تستهدف دولة بعينها أو سلعا مثل الألمنيوم و الصلب ولكنها امتدت لتشمل كل دولة وكل السلع، هذا ما أدى إلى تفاقم تأثيرها (الكساد الكبير عالميا).

لهذا السبب عارضت واشنطن التصريح الصيني حول اندلاع الحرب التجارية الأكبر في التاريخ لأن التعريفة الجمريكة الامريكية لم تصل لآلاف السلع ولم تتجاوز عمرها أشهر بينها امتدت الحرب الأخرى لسنوات.

2.تعدد الأطراف: على الرغم من ضراوة الحرب التجارية والتحول من الشراكة الى الصراع والخصومة غير أن تأثيراتها لم تكن كبيرة لأكثر من عامل، أهمها اقتصار المواجهات على الطرفين المتورطين فحسب دون انجراف أطراف أخرى في الصراع.

حيث يؤكد التاريخ صعوبة السيطرة على الحرب الاقتصادية وهذا مع تزايد أطرافها مثلما حدث مع أثينا القديمة ودخولها عدة مواجهات اقتصادية مع جيرانها اليونان قبل ألاف السنين في حصار اقتصادي ومقاطعة تجارية وغيرها، فعند نشوب الحروب التجارية بين أكثر من طرف ينتهي الأمر بتحول الصراع إلى صراع عسكري وتختلف ضراوة الحرب التجارية وتأثيراتها على مستويات التجارة والنمو العالميين باختلاف التغيير في مستوى التعريفة الجمركية، وفي طبيعة الإجراءات الاقتصادية، حيث قدر في الثلاثينيات من القرن الماضي الرفع للتريفة الجمركية الأمريكية للسلع بنسبة 45% بينما يتخبط مستوى الضرائب في الآونة الأخيرة بـ25% فقط.

[1] **الحروب التجارية...متى يحمي وطيسها وكيف تضع أوزارها؟**، تاريخ الاطلاع 18 ماي 2019، الساعة 13:54، **متاح على الموقع:** https://alqabas.com/573

ثالثا: الإجراءات والدوافع من وراء الحروب التجارية

1. إجراءات الحروب التجارية:

الحروب التجارية مصطلح تداولته وسائل الإعلام وتكرر على لسان السياسيين والاقتصاديين بعد الإجراءات التي قامت بها أمريكا ضد الاتحاد الأوروبي والصين وكندا ودول أخرى وما نتج عنها من ردود أفعال دولية وإجراءات مضادة تمثلت في:

- فرض رسوما جمركية على واردات الألمنيوم من بعض صادرات تلك الدول حيث تم فرض 10% رسوما جمركية على واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الصلب و25% من واردات الألمنيوم، ومن الدول التي شملتها الرسوم الجمركية الاتحاد الأوروبي كندا والمكسيك وكوريا الجنوبية والصين.

- التهديد بفرض المزيد من الرسوم الجمركية في حالة الرد على الرسوم التي تم فرضها، حيث تم التهديد بفرض 10% رسوم على واردات صينية بقيمة 200 مليار دولار، ردا على إتباع الصين الرد بالمثل، وفرضها رسوما جمركية على واردات أمريكية تقدر بـ50 مليار دولار وهو ما يساوي قيمة المنتجات الصينية التي فرضت عليها أمريكا رسوما جمركية.

- رسوما جمركية على واردات الولايات المتحدة الامريكية من السيارات القادمة من الإتحاد الأوروبي في حالة فرضت رسوما جمركية على المنتجات الامريكية الواردة لدولة كنوع من الرد على الرسوم التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية على الألمنيوم والصلب.

- رفض ترامب التوقيع على البيان الختامي للدول الصناعية الكبرىG7 بعد شد وجذب من قبل زعماء الدول لتتراجع أمريكا عن إجراءاتها الاقتصادية ضد تلك الدول وبذل الجهد لمحاولة إقناع الرئيس بالعدول عن سياسة الحمائية وفرض الضرائب والجمارك[1].

2. الدوافع من وراء الحروب التجارية:

مع تفاقم المديونية الأمريكية والتي تجاوزت 20 تريليون دولار، مع عدم قدرتها على تجاوز آثار الأزمة الاقتصادية التي جرت أحداثها عام 2008 والى الآن، مع فشل الإدارة السابقة في ذلك، والرغبة في معالجة تلك الآثار تم إتباع هده السياسة لتحقيق أهداف عدة منها

- جلب المزيد من الأموال إلى ميزانية الدولة بكل الطرق سواء دبلوماسية يليق بالدولة من خلال توقيع اتفاقيات تجارية جديدة وفتح أسواق لمنتجاتها، أم بشكل إجباري كما حصل في التعامل مع السعودية، أم

[1] إبراهيم التميمي، **الحروب التجارية وأبعادها السياسية**، مجلة الوعي، العدد 388، جامعة فلسطين، تاريخ النشر 2019/01/18، تاريخ الاطلاع 13 ماي2019، **متاح على الموقع:** https://www.al-waie.org/archives/article/13724

فرض الضرائب والرسوم الجمركية مثلما حصل للصين والاتحاد الأوروبي، ومن تم استخدام الأموال لدعم الاقتصاد الأمريكي وتوفير فرص العمل.

- التأثير بشكل سلبي على النمو السريع في اقتصاديات بعض الدول خاصة الصين وألمانيا التي يمثل لها السوق الأمريكي المستهلك الأكبر لمنتجاتها في محاولة لضبط الصعود الاقتصادي والسياسي لتلك الدول، وفي المقابل دعم الشركات المحلية في الولايات المتحدة الامريكية وتحفيزها على الإنتاج مثل شركات استخراج الصلب والألمنيوم بما يدعم اقتصاد الدولة[1].

المطلب الثاني: صراع العملات كآلية من آليات الحروب التجارية

إن آليات النظام التجاري الجديد الذي أصبحت منظمة التجارة العالمية تشرف عليه مع المؤسسات المكملة لدورها مثل (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، أصبحت تؤدي إلى التوزيع غير العادل للثروات من خلال الإجراءات الحمائية كالقيود الفنية التي تنتهجا الدول لحماية صناعاتها المحلية لتنتقل هده الأخيرة إلى مستوى التسويات النقدية والمالية من خلال التأثير على القيم الخارجية للعملات وهذا من أجل رفع القدرة التنافسية والوطنية في الأسواق الدولية.

أولا: مفهوم صراع العملات

صراع العملات يعتبر من أبرز الأحداث على صعيد العلاقات الاقتصادية حيث اتسعت في الآونة الأخيرة مظاهر الصراع بين الولايات المتحدة والصين حول أسعار الصرف بين عملتيها بقيام الدول بتخفيض متتالي لأسعار صادراتها ما يؤدي في النهاية إلى الركود الاقتصادي ما يؤثر سلبا على الاقتصاد العالمي.

1. تعريف صراع العملات:

التعريف الأول: هي "اعتماد الدول الكبرى على قوتها الاقتصادية لتقليص قوة تنافسية الدول الأخرى وتقليص حجم ثروتها عن طريق استخدام السياسة النقدية، والتدخل في أسواق تبادل العملات، كشكل من الحروب الاقتصادية الباردة، عبر انتهاج سياسات تؤدي إلى خفض قيمة عملتها المحلية، من أجل تدعيم القطاعات الرئيسية، لاسيما القطاعات التصديرية، ما يؤدي إلى الإضرار بمصالح الشركاء التجاريين، إذا ما استخدم على نطاق واسع حول العالم"[2].

[1] إبراهيم التميمي، **مرجع سبق ذكره**، تاريخ الاطلاع 13 ماي 2019.

[2] نجية دلامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 63.

التعريف الثاني: كما نجد التعريف الشهير لحرب العملات على لسان "ويليام ليكن" الذي عرفها على أنها: "عملية تجاوز المحددات التنافسية الكلاسيكية الجزئية والتأثير على مؤشرات التوازن الخارجي لغرض زيادة الفرص التسويقية داخليا وخارجيا"[1].

التعريف الثالث: تعرف أيضا بأنها "اعتماد دولة ما على قوتها الاقتصادية لتقليص قوة تنافسية الدول الأخرى وتقليص حجم ثرواتها عن طريق استخدام السياسة النقدية والتدخل في أسواق تبادل العملات، ليعد ذلك شكل من أشكال الحروب الاقتصادية الباردة من اجل تحقيق هدف محدد"[2].

من خلال التعاريف السابقة لصراع العملات يمكن القول بأنها وسيلة أو سياسة نقدية على أساس تخفيض القيمة الخارجية للعملة لتشجيع صادراتها مقابل تخفيض وارداتها من أجل زيادة الفائض في ميزانها التجاري وزيادة تنافسية البلد في الأسواق العالمية.

2.أشكال التدخل في صراع العملات

يتم التدخل في صراع العملات بعدة أشكال من أجل خفض قيمة العملة الوطنية، حيث تنقسم أشكال التدخل إلى:

- **تدخلات مباشرة:** من خلال تدخل البنك المركزي في الأسواق إما كبائع للعملة المحلية أو مشتري للعملات الأخرى، للحد من تغير أو تقلب سعر الصرف، ببيع العملات الصعبة التي يحتفظ بها مقابل العملة المحلية للحد من انهيار أو انخفاض قيمة عملتها، وتقوم معظم البنوك المركزية في الدول ذات الفائض التجاري بامتصاص التدفق النقدي الداخل من العملة الأجنبية نتيجة التصدير عن طريق زيادة المعروض من العملة المحلية[3]، وإما يقوم بخفض سعر الفائدة الأساسي وبالتالي انخفاض الطلب على العملة المحلية نظير انخفاض العائد عليها مما يؤدي لانخفاضها[4].

---

[1] شربي محمد أيمن، علاوي محمد لحسن، **الحمائية الجديدة، حرب العملات وأهمية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، العدد 14، 2014، ورقلة، ص ص 212-213.

[2] قتينة احمد، **الحروب الاقتصادية**، بحث مقدم لمادة القضايا الاقتصادية المعاصرة، ماجستير اقتصاد عام، جامعة دمشق سوريا، 2012، ص 11، **متاح على الموقع:** https://www.politics.com

[3] Xue Feng **Hu, Meng Guan,"On Gurry Power", International Journal of Economics and finance**,vol2,no2,may2010,p122.

[4] محمد جلال،" **حرب العملات وصراع البقاء**"، تاريخ الإطلاع2019/04/11. متاح على الموقع: www.ecpulse.com

- **تدخلات غير مباشرة:** وهذا من خلال هذه الطرق[1]:

1. إقامة سعر صرف متعدد والذي يمكن تطبيقه في حالة احتكار الدولة لعمليات بيع وشراء العملة الصعبة فيمكن اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة الواحدة يهدف هذا النظام إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية.

2. تطبيق سياسة التسيير الكمي: من خلال قيام البنك المركزي بطبع كميات من البنكبوت وإعادة ضخها إلى الأسواق لزيادة المعروض النقدي؛ حيث وظفها البنك المركزي الأمريكي عن طريق شراء الديون والسندات السيادية وغيرها مقابل ضخ السيولة[2]، واتبعها مند بداية الأزمة المالية لسنة 2008 لاستعادة مستويات الميزانية بعد التضخم الكبير الذي أصابعها، فارتفع سنة 2015 إلى 4,06 تريليون دولار، حيث إقبال الولايات المتحدة الأمريكية على هده الآلية سيساعد مبدئيا على تدني قيمة الدولار وتراجعه أمام العملات الرسمية الدولية (الأورو، الين الياباني، والجنيه الإسترليني)[3].

3. تصريحات المسئولين والقادة التي تبث عبر وسائل الإعلام التي تتضمن إشارات مستترة حول إجراءات أو أحداث مستقبلية من شأنها تخفيض من قيمة العملة ومنه توجيه المضاربين والمستثمرين في الاتجاه الخطأ[4].

ثانيا: نبذة تاريخية عن صراع العملات: وفيما يلي أهم المحطات التاريخية التي مرت بها حرب العملات[5]:

- **حرب العملات الدولية الأولى:** انطلقت من ألمانيا سنة 1921م بقيادة البنك المركزي الألماني، بخفض قيمة المارك لدعم الصادرات وتوفير القطع الأجنبية لدفع التعويضات الحرب لإنجلترا وفرنسا، ما أدي إلى تضخم جامع ضرب بها، وكان لابد أن يركب قطار خفض قيمة العملات من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي، لتنتهي هذه الحرب باتفاق غير رسمي ثلاثي بريطاني فرنسي أمريكي بالعودة لتقييم و تثبيت عملاتهم مقابل الذهب.

- **حرب العملات الثانية:** جاءت بعد الحرب العالمية الثانية، بقيادة أمريكا وبريطانيا لعقد مؤتمر بريتن ووذز 1944، ليقوم النظام المالي الجديد على الذهب من خلال دولار أمريكي يمكن تحويله إلى ذهب بسعر 35

---

[1] نجية دلامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 68.

[2] https://ara.TV ,date view 11april 2019.

[3] مراد يونس، **سياسة مصيدة السيولة والتسهيل الكمي كحلول لإنعاش الاقتصاد الأمريكي في ظل عدم اليقين بعد أزمة الرهن العقاري**، مجلة الحكمة، العدد الثامن 2016، ص 101.

[4] نجية دلامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 68.

[5] داي سارة، حساني رقية، **حرب العملات الدولية وانعكاساتها على مسار أسعار النفط الدولية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد7، الجزء2، جوان 2017، ص 15.

للأونصة وإلى عملات أخرى، سعر صرفها ثابت أمام الدولار، ليشهد حقبة بريتن وودز استقرار في معدلات التضخم والبطالة والنمو، حتى أعلنت بريطانيا 1967 شرارة حرب العملات الثانية بتخفيض قيمة الإسترليني أمريكا أيضا قامت بتخفيض العملات عدة مرات لتكون أشرس الجولات تلك التي قادها الرئيس نكسون عام 1971، بإعلان إغلاقه لنافذة الذهب وحظر تحويل الدولار إلى ذهب ليصفه بالمفترس المبالغ برفع قيمته لتحتل الشركات الأوروبية وقر استبدال 150 دولار من احتياطه النقدي بالذهب، فكانت صفقة قاصية من قبل الجنرال شارل ديغول للدولار ورصيد أمريكا من الذهب لتنتهي هده الحرب الثانية عام 1987 باتفاق اللوفر وإعلان وفات بريتن ووذز وتعويم العملات.

- **حرب العملات الثالثة:** جاءت كنتيجة الكساد عام2008، والتي أعلن عن وجود مظاهرها ووزير المالية البرازيلي في سبتمبر 2010، واصفا الوضع حينها بقوله: "أننا نعيش حرب عملات ثالثة عالمية" فقد بدأت بقيادة الفدرالي الأمريكي عام 2008، عندما حاول مواجهة الانهيار الاقتصادي بخفض معدلات الفائدة القصيرة الأجل والتي بلغت الصفر، كان لابد من اختلاق حل وحيد وهو التسيير الكمي ليصفه بأنه "تسيير مالي يهدف إلى تخفيض معدلات الفائدة طويلة الأجل وهو في الحقيقة برنامج لطباعة النقود لتحفيز النمو يهرب من خلاله الفدرالي إلى التضخم قبل أن تلتهمه نار الانكماش ويؤجل حل مشكلة التضخم إلى المستقبل باستخدام أدوات مختلفة منها الرقابة المالية ورفع الفوائد والتي يحاول أن يقوم بها حاليا[1].

ثالثا: أهم الفاعلين الرئيسين والثانويين في صراع العملات

1. الفاعلين الرئيسيين في صراع العملات:

1.1. الصين: تعد الصين أول قوة تجارية في العالم ففي عام 2009، تجاوزت صادراتها للمرة الأولى الصادرات الألمانية كما تخطت بفارق ملحوظ الصادرات اليابانية وكذاك الصادرات الأمريكية[2]، بالإضافة إلى نمو اقتصادها المتواصل وسيطرته على أكبر الأسواق العالمية، ومقدرته على تخطي الأزمة المالية الراهنة والاستمرار في تحقيق النمو وأن تراجع بوتيرة أقل، يعود كل هذا إلى سعر صرف اليوان المنخفض جدا بحيث

[1] داي سارة، حساني رقية، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

[2] أنطوان برونيه، جون بول جيسكار، **التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الإمبريالية الاقتصادية**، ترجمة:عادل عبد العزيز أحمد، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2016، ص 29. **متاح على الموقع:** https://www.Noor.Book.com

تشير الإحصائيات الأخيرة بأن اليوان مقيم بأقل من قيمته الحقيقية بنسبة 40%، الأمر الذي ساعد الصين في تخطي الأزمة في ظل تدعيم الميزة التنافسية السعرية للسلع الصينية[1].

قامت الصين بدراسة إمكانية تخفيض قيمة عملتها لمواجهة الحرب التجارية التي تستهدف صادراتها وهو ما أدى إلى تخوف المتعاملين التجاريين مع الصين، ويري شركاء الصين التجاريين، خاصة أمريكا والإتحاد الأوروبي، أن العملة الصينية مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية ويطالبونها برفعها محليا لكي تتحقق التجارة العادلة، في حين بدأ تقرير الخزانة الأمريكي منذ علم 2016 يراقب عن كثب اكبر شركائها التجاريين بشأن تصرفاتهم تجاه العملة الأمريكية لتجنب الضغوطات التي تشن على الدولار، بما يؤثر على الأداء التجاري لأمريكا التي تعاني من العجز في ميزانها التجاري والبالغ 800 مليار دولار في 2017، باستحواذ الصين على نصيب الأسد من العجز بنحو 375 مليار دولار، بحيث تمتلك الصين أكبر احتياطي مقوم بالدولار والمقدر بـ:3,1 تريليون دولار نهاية فيفري2018[2].

2.1. الولايات المتحدة الأمريكية: للولايات المتحدة الأمريكية ميزة عن غيرها من الدول في كونها تحظى بأهم الإنتاجيات الصناعية على المستوى العالمي، والسبب يرجع لنجاح الصناعة الأمريكية وقدرتها على التجديد وتقدمها في التكنولوجيا وتنوع المنتجات ووجود اليد العاملة خاصة المؤهلة، دون أن ننسى قطاع الخدمات والذي أكسبها كثيرا، حيث تزخر بمنتجات وأماكن للترفيه وأسواق كبيرة مثل أسواق وول مارت Wall Mart Stores الشهيرة التي تحتل المركز الأول في تصنيف مجلة فرشن(Magazine Farshen)، طبقا للمبيعات والأرباح التي تحققها، من خدمات وسياحة وترفيه وبنوك وما إلى غير ذلك من خدمات، سجلت المرتبة الأولى في وارداتها السلعية البالغة 2413 مليار دولار، والمرتبة الثانية في صادراتها البالغة 1621 مليار دولار، وتشكل التجارة الخارجية الأمريكية8,4%من التجارة العالمية، ويتسم الميزان التجاري بالعجز المزمن منذ ثلاثة عقود، وقدر العجز بمبلغ 525 مليار دولار في العام الماضي[3].

لهذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بانتهاج نزعة حمائية لمعالجة العجز المتواصل في ميزان مدفوعاتها، بفرضها ضريبة جمركية مرتفعة كإجراء حمائي لسلعها المحلية على الدول التي تقيم عملتها بأقل

---

[1] مسعود مجيطنة، **دروس في المالية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2013، ص 29.

[2] عبد الحافظ الصاوي، **حرب العملات وتفاقم الصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني**، تاريخ الاطلاع 17 /2019/03 الساعة 12:45، **متاح على الموقع:** https://www.alaraby.co.uk.economy

[3] صباح نعوش، **سياسة ترامب ومستقبل منظمة التجارة العالمية**، تاريخ النشر فيفري 2017، تاريخ الإطلاع 18مارس2019، **متاح على الموقع:** https://www.aljazeera.net/news/ebusiness

من قيمتها وعلى رأسها الصين، لكن هذا يشكل خطر كبير على النمو الاقتصادي العالمي، وقد يجر العالم إلى الدخول في حروب اقتصادية وتجارية خطيرة[1].

3.1.منطقة اليورو: على مدى عقود من الزمن، شكل الإتحاد الأوروبي تجربة فريدة للتعاون والاستقرار السياسي والاقتصادي بحيث تشكل عملة اليورو نوعا من معجزة الإبداع النقدي المعاصر، بحيث تشكلت بعد حوالي ثلاثين عاما من النقاشات والدراسات النقدية، جاءت تتويجا لمشروع ضخم وهو الإتحاد الأوروبي أو ما يعرف بمنطقة اليورو، حيث شكل الفائض التجاري الألماني 217 مليار يورو سنة 2014، وبذلك صنفت الأولى عالميا من حيث الفائض التجاري[2].

لكن في خضم الأزمات المالية العالمية خاصة أزمة الديون السيادية والتي أرادت اليونان من خلالها الاستغناء عن عملة اليورو والخروج من الإتحاد النقدي الأوروبي، والعودة إلى عملتها الدراخما تضررت بعض دول منطقة اليورو، ويتمثل جزء من مشكلة دول جنوب أوروبا في أنها أصبحت غير منافسة بالنسبة لألمانيا ودول أخرى في شمال القارة، ومع العجز في القطاع العام لعدم قيام قطاعاتها الخاصة بتقليص فائضها المالي، وظهرت الإختلالات النقدية الكامنة على شكل عجز في الحساب الجاري، وعجز في القطاع العام[3]، لكن البنك المركزي الأوروبي يعمل جاهدا من أجل المحافظة على المكانة التي تحتكرها العملة الموحدة بسعيها نحو الإبقاء عليها منخفضة وتقليص صدى التقلبات التي يشهدها سوق الصرف[4].

2. الفاعلين الثانويين في صراع العملات

1.2.بريطانيا: تعرف بريطانيا بأنها من الدول التي تعاني من العجز التجاري، بحيث تم تقديره سنة 2015 ب10.34 بليون جنيه إسترليني[5]، بالإضافة إلى خوضها صراع علني مع اليورو والدولار الأمريكي، وتبنيها سياسة التسهيل الكمي بشراء الأصول التي بلغت حوالي 200مليار جنيه إسترليني وخفضه، ما أثر بشكل حساس على موقفه أمام اليورو والذي يعتبر الشريك التجاري الأول له.

---

[1] مسعود مجيطنة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 296-297.

[2] إسكندر الديك، **ألمانيا الأولى عالميا في الفائض**، يوم 31 مارس 2019 على الساعة 11:14، **متاح على الموقع:** https://www.alhayat.com/647462

[3] جون دريفيل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 36-37.

[4] Darvas zsolt.ferry jean Pisani. **Thethreat of currensy wars.european perspective issue.2010**. p35.

[5] رويترز، **العجز التجاري البريطاني يسجل أعلى مستوى له في 7 أشهر**، بتاريخ 18مارس 2019، تاريخ الإطلاع 31 مارس 2019، الساعة 11:20، **متاح على الموقع:** https://www.alhayat.com

2.2.البرازيل واليابان وسويسرا: تعد هذه الدول في أوضاع مختلفة عن الصين تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أنها امتلكت أسعار صرف معومة، والتي لم تثمر عن نتائج محبذة، وتعد قيمة عملاتها أعلى من قيمتها الحقيقية، فالبرازيل ارتفعت قيمة عملتها الحقيقية بقوة من 65 على مؤشر العملة خلال الربع الرابع عام 2002 إلى 156 خلال الربع الثالث عام2011، فقد فرضت السلطات البرازيلية إجراءات مختلفة للحد من ارتفاع قيمة الريا ل واشتملت هذه الإجراءات على تعديل قانون يمنح الصلاحية لمجلس النقد الوطني بفرض ضريبة تعامل مالية على عقود الدولار الآجلة والمستقبلية وتعديلات على قوانين دستورية بالسماح للحكومة بفرض ضريبة مقدارها 1%على تعاملات مشتقات العملات الأجنبية"[1]، والجدير بالذكر أن مصطلح حرب العملات جاء على خلفية تصريح وزير المالية البرازيلي الذي قال بأن البنوك المركزية انزلقت في حرب عملات عالمية، حيث أعلن عن تدخل البنك المركزي البرازيلي بشراء كميات كبيرة من الدولار الأمريكي للحفاظ على استقرار سعر الصرف البرازيلي[2].

3.2.الاقتصاديات الناشئة: تضم الاقتصاديات الناشئة دول جنوب شرق آسيا(النمور الآسيوية) تتميز هذه الدول باعتمادها التصدير بشكل كبير، تتميز أيضا بالفائض التجاري الكبير وسعر فائدة مرتفع، هذا ما سمح بتدفق رؤوس الأموال إليها خاصة الدولار الأمريكي الذي يقضي على التضخم فيها، مثال هذه الدول نجد سنغافورة وماليزيا وتايوان، "الهند أيضا من الدول التي لا ترغب ليس فقط في انخفاض قيمة الدولار فحسب بل اليوان الصيني أيضا، لأنه يمنعها من منافسة المنتجات الصينية المنخفضة السعر والذي يؤثر على حصصها التصديرية في السوق العالمي"[3].

المطلب الثالث: التعريفة الجمركية الأداة الأساسية لسياسة الحمائية

تعتبر التعريفة الجمركية الأداة الأولى والأساسية للسياسات التجارية، ولذلك نالت من الاهتمام في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف باعتبارها مؤشرا هاما على مدى انفتاح أو تقييد السياسات التجارية.

[1] جون دريفيل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 29-30-31.

[2] نريمان زناتي، **أثر حرب العملات على العلاقات التجارية البينية في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، الجزائر، 2014-2015، ص 35.

[3] نريمان زناتي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص34-35.

أولا: عرض الأدوات التقليدية والمعاصرة للحمائية

إن من بين أهداف المنظمة العالمية للتجارة والتي تسعى جاهدة للوصول إليها هو تحرير التجارة بشكل كامل بين الدول الأعضاء، وعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى عرقلة أو تقييد حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، أو أي إجراء آخر قد يمنع من تحقيق المنافسة العادلة بين مختلف المنتجين من مختلف الدول الأعضاء.

1. الأدوات التقليدية للحمائية: الحمائية إجراء غير جديد، بل تقليدي خاصة بالنسبة للدول المتقدمة التي تلجأ إليه عند كل أزمة مالية واقتصادية، بحيث تتمثل هذه الأدوات الحمائية فيما يلي:

1.1. نظام التراخيص وتراخيص الاستيراد: "يقصد بنظام التراخيص هو النظام الذي تحدد فيه الدولة الكميات أو القيم المصرح باستيرادها من السلع خلال فترة معينة، وقد يطبق نظام الحصص على الصادرات في حالات معينة"[1].

كما تبرز عدة مسائل ينبغي معالجتها عند تطبيق نظام الحصص أهمها طريقة تقدير الحصص وكيفية معاملة السلع المستوردة التي تتجاوز الحصة المقررة، كما يعاب على هذا النظام من تدخل إداري كمي في العلاقات الاقتصادية وما يمكن أن ينجم عنه من مساوئ الجمود وظهور الاحتكارات، لذلك اتجهت جهود تحرير التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية إلى الحد من الاعتماد على هذا النظام، وعادة ما يكون نظام الترخيص مكملا لنظام الحصص، بهدف تنظيم عملية الاستيراد وتوزيع الحصص بين مختلف التجار[2].

2.1. الرقابة على الصرف وتخفيض أسعاره: إن نظم الرقابة على الصرف تعطي الإدارة مجالا واسعا لتقييد نشاط المستوردين[3]، من حيث تعقيد إجراءات دفع ثمن الواردات وإطالتها، فهي تدخل ضمن أساليب الرقابة المباشرة على التجارة الدولية، ولكن في هذه الحالة لا تفرض القيود الكمية على الواردات المسموح بها، وإنما على حجم العملات الأجنبية المسموح باستخدامها للحصول على الواردات، مما يؤدي إلى تقييد الواردات عن طريق الالتزام بالحد الأقصى من العملات الأجنبية المسموح بها، ويؤثر تخفيض سعر الصرف على قيمة

[1] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى سنة 2010م، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق بيروت، ص 328.

[2] مداني لخضر، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف و التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر فرع التحليل الاقتصادي، سنة 2005-2006، ص 17.

[3] محمد دياب، **مرجع سابق ذكره**، ص 331.

الصادرات والواردات، كما أن مثل هذا الإجراء قد يؤدي لتدابير انتقامية من جانب الدول الأخرى، فقد تؤدي إلى أن تقابل الدول صادرات الدولة بإجراءات تقيد من دخولها إليها، كما قد تلجأ هذه الدول إلى ما يسمى بسباق التخفيض أو التنافس على التخفيض[1].

2. الأدوات المعاصرة للحمائية: لم تكن المنظمة العالمية للتجارة وحدها من كان متخوف من الحمائية بل شاطرها في هذه المخاوف مركز أبحاث السياسة الاقتصادية، حيث صدر عنه العديد من التقارير من خلال مرصد التجارة العالمية« global trade alerte» تحذر من عودة الإجراءات الحمائية، حيث شبه فترة ما بعد الأزمة الاقتصادية بتلك التي شهدها العالم سنة 1929، البنك العالمي هو الآخر أبدى تخوفه من عودة الحمائية حيث أشار إلى أن هناك حوالي 80 إجراء حمائي أتخذ مع بداية الأزمة الاقتصادية[2]، فهذه القيود الجديدة شهدت تطورا وتنوعا كبيرا، نقتصر على ذكر أهمها أثرا واستعمالا.

– **الرسوم الجمركية:** وهي ضرائب تفرضها الدول على السلع المستوردة من الخارج أو المصدرة إليه وتُدفع أثناء عبور هذه السلع للحدود وولوجها إلى داخل التراب الجمركي الخاضع للضريبة أو خروجها منه.

– **حصص الاستيراد:** وتمثل تقييدا مباشرا لكمية السلع التي يمكن استيرادها سنويا، حيث تحدد الحكومة الكمية المسموح باستيرادها من كل سلعة، وتمنح رخصا للشركات المحلية من أجل توريد هذه السلع في حدود الكميات المحددة.

– **الإجراءات المضادة للإغراق:** وهو بيع السلعة بسعر أقل من تكلفة إنتاجها، أو بيعها بأقل من سعرها في البلد المصدر، وتعد هذه الممارسة نوعا من المنافسة غير الشريفة، لذلك فإنها مدانة في جميع الاتفاقيات التجارية الدولية، وتسمح اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بفرض رسوم جمركية تعويضية على السلع التي يقوم الدليل على أن منتجيها يمارسون الإغراق.

– **المعايير التقنية والصحية:** وهي شروط تحددها التشريعات والقوانين الوطنية، وينبغي توفرها لزاما في السلع من أجل السماح بولوجها إلى السوق الداخلية، وتتعلق بالمواصفات التقنية لهذه السلع وجودتها أو بشروط السلامة الصحية.

– **المساعدات:** وهي عبارة عن مبالغ مالية تقدمها الحكومة لمنتجي بعض السلع المحلية التي تفتقد القدرة التنافسية ولا تستطيع الصمود أمام البضائع الأجنبية في السوق الداخلية. والهدف منها هو تمكين هؤلاء المنتجين من البيع بأسعار تقل عن الأسعار التي تباع بها السلع المستوردة من الخارج.

---

[1] أحمد حشيش عادل، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**،منشورات الحلبي الحقوقية، سنة 2003، ص 195.

[2] خير الدين بلعز، **مرجع سبق ذكره**، ص 235.

والشكل الموالي يوضح تطور الإجراءات الحمائية من سنة 2007 إلى غاية سنة 2018

الشكل رقم 02: تطور الإجراءات الحمائية ما بين 2007 – 2018

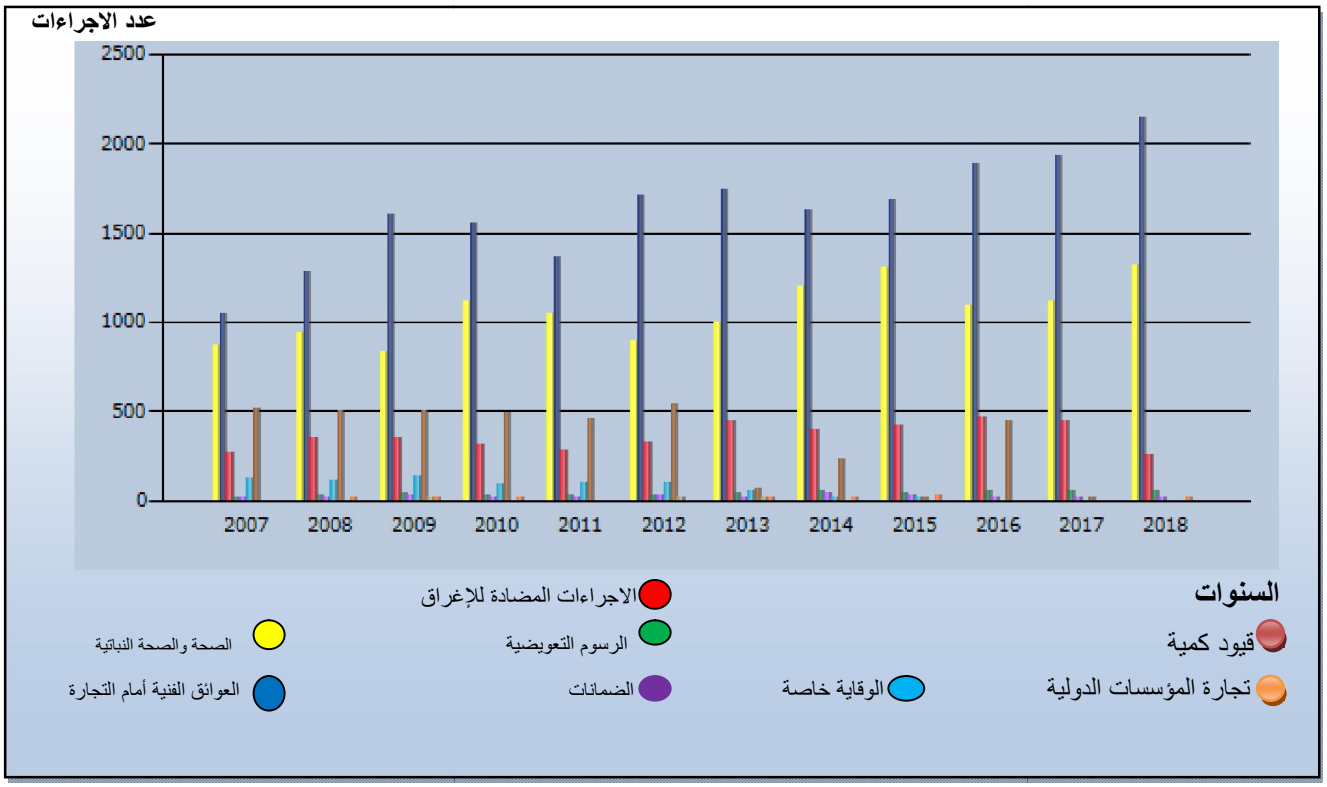

Source: OMC Potail intégré d'information commercial
http://i-tip.wto.org/goods/Forms/Gr aphView.aspx ?period=y&scale=ln&language=en

نلاحظ من الشكل أن كل من العوائق الفنية أمام التجارة ومعايير الصحة والصحة النباتية من بين أكثر الإجراءات الحمائية المستخدمة، فكل الإجراءات الحمائية الأخرى شهدت استقرار في كيفية فرضها غير أن الإجرائيين السالفين شهدا ارتفاع كبيرا، خصوصا سنة 2018، والتي تنامت الحمائية بين القوة القائمة الولايات المتحدة الأمريكية والقوة الصاعدة الصين، وما شاهدته الساحة الدولية من فرض رسوم جمركية أو ما يعرف بالحرب التجارية.

ثانيا: التعريفة الجمركية

1. تعريف التعريفة الجمركية:

التعريف الأول: "يقصد بالتعريفة الجمركية مجموع الرسوم الجمركية المطبقة في بلد ما في فترة معينة على الصادرات والواردات، وتختلف الدول عادة في وضع سياسة للتعريفة الجمركية بما يتناسب وظروفها

الاقتصادية وحالتها الاجتماعية وأهدافها السياسية ومدى الحاجة إلى السلع في ضوء ما تخطه من خطط وتحت ظروف المنافسة الخارجية، عند وضع تعريفة جمركية أو تعديل ما هو قائم منها"[1].

فعند قيام إدارة الجمارك بتطبيق الحقوق والرسوم الجمركية فهي تعتمد على التعريفة الجمركية التي تشمل جدول السلع ويقابل كل سلعة نسبة معينة من الحقوق والرسوم المطبقة عليها وتسمى بمدونة التعريفة الجمركية.

التعريف الثاني:" يقصد بها أيضا بأنها ضريبة على منتج مصنوع في الخارج، من الناحية النظرية فإن فرض ضرائب على العناصر القادمة إلى البلاد يعني أن الناس أقل عرضة لشرائها لأنها تصبح أكثر تكلفة والقصد من ذلك هو شراء منتجات محلية أرخص بدلاً من ذلك مما يعزز اقتصاد بلدك"[2].

من خلال هذين التعريفين يمكننا القول بان التعريفة الجمركية عبارة عن ضريبة على المنتجات المستوردة من الخارج، حيث تختلف من دولة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية والأهداف السياسية، توضع من أجل حماية المنتجات المحلية، بحيث عند وضعها تصبح القادمة من الخارج أكثر تكلفة منها مما يقلل من شرائها، وهذا من شأنه تدعيم المنتجات المحلية وتعزيز تنافسيته.

2. لمحة تاريخية عن تطور المدونة التعريفية: لقد أثار ترتيب البضائع أهمية كبيرة، حيث كان الغرض منه استلام الحقوق والرسوم، فقد كان في بادئ الأمر جد بسيط، إلا أنه مع التطور الاجتماعي والاقتصادي عرف النظام التجاري تطور في السلع وأنواعها، وكان المتعاملين والممارسين للتجارة الدولية يواجهون مصاعب عديدة من جراء الفروقات الموجودة في جداول الدول كما ازداد حجم التبادلات التجارية لهذا أصبح من الضروري أن تدون هذه البضائع حسب نوعيتها، وقد تطورت مدونات التعريفة الجمركية عبر محطات كالآتي:

1. مدونة المؤتمر الثاني لإحصائيات التجارة الدولية: تعتبر أول مدونة للتعريفة الجمركية في المؤتمر الثاني لإحصائيات التجارة الدولية الذي عقد في بروكسل عام 1913، وقعت عليها 92 دولة.

2. مدونة جنيف: قدم مؤتمر الاقتصاد العالمي المنعقد تحت رعاية عصبة الأمم سنة 1927 في جنيف مشروع صيغة عامة لجدول التعريفة الجمركية، و يسمى هذا الجدول بمدونة جنيف و يتضمن 911 بندا

[1] جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2013، ص 146.

[2] James Chen, **Reference above,** Available on site: https://www.investopedia.com/terms/t/trade-war.asp

مرتبا في 86 فصلا مجموعة في 21 قسما، بحيث كانت الطبعة الأولى في 1931 ليتم تنقيحها سنة 1973.

3.مدونة مجلس التعاون الجمركي: عرفت هذه المدونة بمدونة بروكسل، ليتم تغيير هذا الاسم سنة 1974 إلى مدونة مجلس التعاون الجمركي، وقد فتحت هذه الاتفاقية المجال لجميع الدول للانضمام إليها بشرط العضوية في مجلس التعاون الجمركي التي وقعت اتفاقية إنشاءه في 15 ديسمبر 1950.

4.مدونة النظام المنسق لتصنيف البضائع و ترميزها: تم المصادقة عليها في جوان 1983 وقد فتح المجال للتوقيع عليها من طرف الدول لتدخل حيز التنفيذ ابتداءا من جانفي 1988 من طرف 40 دولة أدت الحاجة لإنشاء هذه المدونة إلى التطور السريع الذي شهدته مختلف القطاعات ودخول منتجات جديدة جراء التطور التكنولوجي والصناعي.

والجدول التالي يوضح تطور مدونات التعريفة الجمركية الدولية:

جدول رقم(03): تطور مدونات التعريفة الجمركية الدولية

الرقم التسلسلي	اسم المدونة (الجدول)	التاريخ	مجموعات السلع (البنود)	عدد الفصول	عدد الأقسام
01	مدونة المؤتمر الثاني لإحصائيات التجارة الدولية	1913	186 سلعة مرتبة في خمس مجموعات	/	/
02	مدونة جنيف	1931	199	86	21
03	مدونة مجلس التعاون الجمركي	1950	1011	99	21
04	مدونة النظام المنسق لتصنيف البضائع و ترميزها	1983	1241	69	21

المصدر: مداني لخضر، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطرف و التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 27.

ثالثا: أنواع التعريفة الجمركية

تنقسم التعريفة الجمركية إلى ثلاث أقسام رئيسية:

1.تعريفة جمركية تجارية: تطبق هذه التعريفة على كافة الواردات من جميع الدول دون تمييز أو تفرقة وقد اتبعت أمريكا وعدد من الدول هذا النظام لفترة زمنية طويلة، إلا أنه بعد عام 1959 اتجهت الدول إلى تطبيق تعريفة جمركية أخرى.

2.تعريفة جمركية تفضيلية: وتطبق على دول معينة رغبة في تنشيط التعامل التجاري فيها وغالبا ما تكون هذه التعريفة سببًا في قيام اتحاد جمركي لمحاولة إيجاد روابط اقتصادية[1].

3.تعريفة جمركية إضافية: نظرًا لما يترتب من تطبيق التعريفة الجمركية العادية من تقلبات حادة في الأزمات الاقتصادية نتيجة لتدهور سعر العملة أو قيام بعض الدول بالإغراق أو دفع إعانات التصدير فقد اتجهت الدول إلى أيجاد تعريفة جمركية إضافية تطبق في مثل هذه الحالات.

[1] جاسم محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 149.

خلاصة الفصل

من خلال الفصل السابق يمكننا القول بأن التجارة الدولية تقوم إما بوفرة أو ندرة عوامل الإنتاج وأيضا اختلافها من بلد لأخر أيضا يجب لقيامها بالشكل الصحيح تنظيمها وهدا يعتمد بالأساس على السياسات التجارية التي ينتهجها البلد سواء الحمائية أو الحرية، والتي باتت جلية في وقتنا الراهن سياسات خفض قيمة العملة أو ما يعرف بصراع العملات وسياسات رفع الرسوم الجمركية والتي أثرت على التجارة الدولية وباتت قضية مطروحة خاصة مع تنامي الحروب التجارية بين الأقطاب التجاري الرئيسية في العالم، وهذا ما سنتناوله في الفصل الموالي حيث نستعرض أهم النماذج التي تشعل فتيل الحرب التجارية وأهم السيناريوهات المحتملة لمستقبل منظمة التجارة العالمية.

الفصل الثالث

دراسة لمستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل تنامي الحروب التجارية.

المبحث الأول: نماذج الحروب التجارية المعاصرة وتصدي الدول لها .

المبحث الثاني: سيناريوهات المنظمة العالمية للتجارة في ظل الحروب التجارية.

تمهيد

هناك نقطة تجدر الإشارة إليها لفهم الحروب التجارية، حيث لا يمكننا فهمها دون أن نفهم العلاقات سواء التجارية أو المالية أو العسكرية مابين الدول محل الصراع، حيث تمثل العلاقات الصينية الأمريكية في الوقت الراهن من أهم العلاقات الثنائية في القرن الحادي والعشرين وتوصف بأنها الأكبر والأكثر توازنا في تاريخ البشرية، ويبدو أن المشهد الراهن لتلك العلاقة يتمثل في مزيج من الصراع والتعاون، إذ تكمن أهميتها في سعة حجم العلاقات الثنائية نفسها وما تتضمنه من أرقام وتبادلات على الصعيد السياسي والاقتصادي التجاري والعسكري والثقافي والعلمي، فضلا عن ما تعالجه هذه العلاقات من قضايا إقليمية ودولية، وبالتالي فان العلاقات الصينية الأمريكية هي علاقة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد ومزيج معقد من علاقات التعاون والمنافسة والتحدي على المستوى الاستراتيجي، وما تطرحه من تطورات وتحولات وتداعيات في الساحة الدولية وتأثيراتها المختلفة على الوضع العالمي.

من خلال فصلنا هذا سنحاول تقديم دراسة تحليلية استشرافية لمستقبل منظمة التجارة العالمية، لبلوغ ذلك قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

- المبحث الأول: نماذج الحروب التجارية المعاصرة وتصدي الدول لها.
- المبحث الثاني: السيناريوهات المحتملة لمنظمة التجارة العالمية في ظل الحروب التجارية.

المبحث الأول: نماذج الحروب التجارية المعاصرة وتصدي الدول لها

العالم بأسره يتخبط في فترة سادت فيها سلاسل الحروب التجارية في جميع المجالات، حاولت البلدان من خلالها المشاركة في التجارة الدولية لتقليل من الواردات المستوردة المتنافسة عن طريق استخدام الرسوم الجمركية والحصص وغيرها من قيود الاستيراد، وتوسيع صادراتها من خلال حوافز التصدير، هذا ما أدى إلى انخفاض إجمالي التجارة الدولية ومستويات الدخل العالمية، ولعل من بين أبرز هذه الحروب في وقتنا الحالي هي الحرب التجارية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

المطلب الأول: الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

على الرغم من العلاقات التجارية التي تربط البلدين شهدت العلاقات الصينية الامريكية توترا ومشاكل عديدة مؤخرا، حيث اندلعت حرب تجارية بين الدولتين، من خلال محاولة الطرفان ضمان البقاء وتحقيق مكاسب مالية على حساب الطرف الآخر ما سيجلب كارثة للاقتصاد العالمي.

أولا: التعاون الأمريكي الصيني

لقد حققت العلاقات الاقتصادية الثنائية والتعاون التجاري بين الصين الولايات المتحدة منافع كبيرة لشعبي البلدين، باعتبارها العامل الذي يمثل التوازن في العلاقات الصينية الأمريكية، وهذا ما سنقوم بتوضيحه.

وفيما يلي عرض للتبادل التجاري ما بين البلدين[1]:

- حجم التبادل التجاري بين البلدين تجاوز 600 مليار دولار عام 2016.
- وصلت صادرات الولايات المتحدة إلى الصين عام 2017 إلى 116 مليار أورو و200 مليون دولار بينما وصلت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة إلى نحو 492 مليار دولار في العام نفسه.
- وصلت الاستثمارات المباشرة بين الصين والولايات المتحدة عام 2017 إلى 60 مليار دولار، بحيث حصة الاستثمارات الصينية بالولايات المتحدة بلغت نحو 46 مليار دولار، في حين لم تتجاوز قيمة الاستثمارات الأمريكية في الصين 14 مليار دولار.

[1] **تصاعد الحرب التجارية بين أمريكا و الصين**، تاريخ النشر الثلاثاء 18سبتمبر 2018 19:18 تاريخ الاطلاع 2019/04/25، **متاح على الموقع:** http://mubasher.aljazeera.net/news/

- في عام 2015 استوردت الصين من الولايات المتحدة منتجات زراعية بقيمة 20 مليار أورو و300 مليون دولار، وفقا لوزارة الزراعة الأمريكية.
- ففي 12 ديسمبر 2018 اشترت شركات حكومية صينية مالا يقل عن 500 ألف طن من فول الصويا من الولايات المتحدة في صفقة الأولى من نوعها، بينما زادت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة بنسبة 6.6 %، وتجاوزت التجارة الثنائية في قطاع الخدمات 100 مليار دولار.
- بلغ الاستثمار الثنائي ما يزيد على 170 مليار دولار في نهاية 2016، ما ساعد على دعم اقتصاد البلدين.
- في نهاية عام 2016، استثمرت الشركات الأمريكية حوالي 80 مليار دولار أمريكي في 67 ألف مشروع في الصين.
- تجاوزت الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة، الاستثمارات الأمريكية في الصين لأول مرة في عام 2015، وحققت 45.6 مليار دولار في عام 2016، ثلاثة أضعاف ما حققته في عام 2015 وفقا لما ذكرته مجموعة روديوم في نيويورك[1]، وفي الوقت نفسه، تضاعف الاستثمار الأمريكي في الصين 3 مرات في السنوات العشر حتى 2017، لترتفع إلى 6.425 مليار دولار في العام 2018.

الشكل التالي يوضح حجم الصادرات الصينية للولايات المتحدة الأمريكية والصادرات الأمريكية إلى الصين للفترة ما بين 2007 – 2017.

[1] سايدي ابتين(Uptin Saiidi)، **أظهرت البيانات أن الاستثمار الأجنبي المباشر للصين في الولايات المتحدة انخفض بشكل كبير في عام 2018**، تم النشر في تمام صباحًا، الثلاثاء 15 جانفي، تم التحديث في تمام الساعة 4:01 صباحًا، الثلاثاء 15 ديسمبر 2019، الساعة 3:46، تاريخ الاطلاع 2019/04/24، **متاح على الموقع:** https://www.cnbc.com/2019/01/15/chinese-foreign-direct-investment-to-the-us-falls-in-2018-data.html

الشكل رقم(03): العلاقات الاقتصادية الصينية والأمريكية (تجارة السلع) خلال الفترة 2007-2017

بمليارات الدولارات

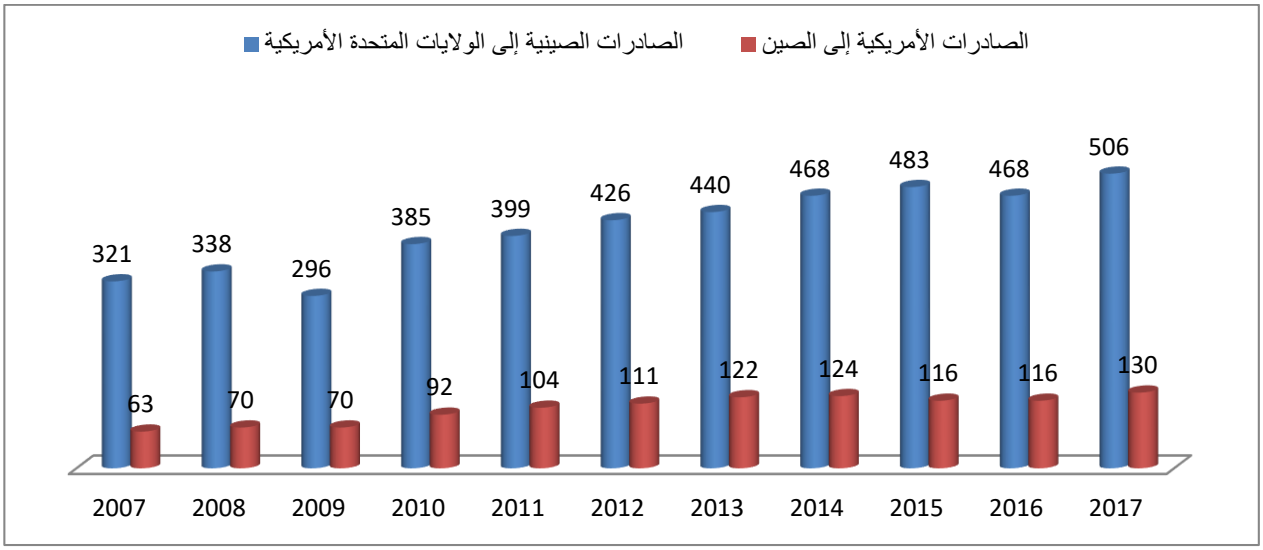

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات من مكتب الاحتياطي الأمريكي/الخزانة الامريكية/مجلس الاحتياطي الفدرالي/US-china-fdi.com.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الولايات المتحدة أكبر سوق للصادرات الصينية، إذ بلغ إجمالي صادراتها 429.7 مليار دولار أمريكي وتعتبر أيضا رابع أكبر مصدر للواردات للصينية، "وفق بيانات المكتب الوطني للإحصاء الصيني"[1]، في حين نجد أن العكس من ذلك بالنسبة للصادرات الأمريكية إلى الصين، ولا يعني هذا الفائض التجاري بالضرورة أن الصين تستفيد والولايات المتحدة تخسر، فحوالي 40% من الفائض التجاري من شركات أمريكية في الصين، وتساعد التجارة مع الصين كل أسرة أمريكية على ادخار 850 دولارا أمريكي كل عام، وخلقت التجارة الثنائية والاستثمار المتبادل في عام 2015 ما قيمته 2.6 مليون فرصة عمل للولايات المتحدة.

ويوضح الجدول التالي السلع محل التبادل بين البلدين والنسب المئوية لواردات كل بلد من الآخر:

[1] **الصين وأمريكا.. شراكة اقتصادية قوية لم يعطلها النزاع التجاري**، تاريخ النشر 2019/01/02، الساعة 11:06، تاريخ الاطلاع 2019/04/24، **متاح على الموقع:** https://al-ain.com/article/40-years-economic-between-china-u-s

الجدول رقم(04): العلاقات التجارية الأمريكية الصينية عام 2017

الوحدة: نسبة مئوية%

الولايات المتحدة الأمريكية **وارداتها من الصين: 505.6 مليار دولار**		**الصين** **وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية تقدر بـ: 130.4 مليار دولار**	
الكترونيات	%29	**طائرات**	%13
آلات	%22	**بذور زيتية**	%11
أثاث و لوازم	%6	**سيارات**	%11
منسوجات	%5	**آلات**	%9
دمى	%5	**وقود معدني**	%7
سيارات	%1	**الكترونيات**	%7
		معدات طبية	%6
		بلاستيك	%5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الموقع:https://www.youm7.com/story/2018/8/23

يوضح الجدول بأن الواردات الأمريكية من الصين تفوق ثلاثة أضعاف الواردات الصينية من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سجلت ما قيمته 505.6 مليار دولار سنة 2017، وتتمثل هذه الواردات في الإلكترونيات بنسبة 29% تليها آلات، أثاث ولوازم، منسوجات، ودمى بنسب 22% 6%،5%، 5% على التوالي، ثم السيارات بنسبة 1% فقط، أما الواردات الصينية من الولايات المتحدة الأمريكية فهي عبارة عن طائرات بنسبة 13% وبذور زيتية، وسيارات بنسب متساوية 11% تليها آلات و وقود والكترونيات ومعدات طبية وبلاستيك بنسب تتراوح ما بين9% و 5%.

ثانيا: الصراع الأمريكي الصيني

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 22 جانفي 2018، بناء على توصيات من لجنة التجارة الدولية الأمريكي (ITS)، فرض تعريفات جمركية على الواردات الأمريكية من الغسالات المنزلية ووحدات الطاقة الشمسية والخلايا التي تتكون منها كمرحلة أولى من مراحل "تعريفات ترامب الحمائية"، هذه القرارات حسب المحللين تؤكد على أن إدارة ترامب مستعدة لاستخدام مجموعة من الأدوات الاقتصادية القوية التي تراها ضرورية عندما ترى أن "الولايات المتحدة الأمريكية تدخل في تجارة غير عادلة مع أي دولة في العالم"[1].

[1] مخنف سوفيان، **مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل إجراءات ترامب الحمائية**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 16، الجزائر 03،ص 127.

ويعود نهج العقوبات الأمريكية ضد بكين إلى عام 1989، إذ فرضت ردا على أحداث ميدان تيانانمن*، وحاولت واشنطن عزل الصين بشكل شامل عن طريق التجميد الكامل للعلاقات وعقوبات اقتصادية ضارة، لكن في عام 1993 تراجعت الولايات المتحدة عن هذه السياسة وبدأت العمل على تطبيع العلاقات مع بكين.

فترامب بحكم أنه رجل أعمال وبعقليته وتفكيره كاقتصادي ناجح، يرى في العلاقات الدولية أنها مجرد علاقات تنافسية تخضع للربح والخسارة، لا مكان للمجاملات، أو الاستراتيجيات البعيدة النظر، ما نتج عن التصادم الأمريكي الصيني حربا تجارية لا زالت مستمرة بين الطرفين، حتى أن ترامب هدد بالانسحاب من منظمة التجارة العالمية، وقد توحدت كل القوى التي كانت تدور في فلك الولايات المتحدة لمجابهة سياسة ترامب العدائية، فمنذ العام 1989 تبنت الولايات المتحدة الأمريكية، سياسة تجارية حمائية تطورت في السنوات اللاحقة إلى حد الحرب التجارية وذلك للأسباب التالية:

1. الأسباب التي أدت إلى تبني الولايات المتحدة الأمريكية للحمائية:

❖ تراجع الاقتصاد الأمريكي والقدرة التنافسية للمنتجين الأمريكان في الأسواق العالمية، وصعود قوى اقتصادية مثل اليابان ألمانيا، حيث أصبحوا ينافسون الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات الصناعات المتقدمة كالالكترونيات والكيمائيات وصناعة السيارات والصلب والحديد والمنسوجات وغيرها.

❖ نمو التكتلات الاقتصادية لا سيما الصين كقوة اقتصادية كبيرة أصبحت تتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على الاقتصاد العالمي، حيث استخدم ترامب المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة** لتبني عقوبات تمس الأمن القومي[1].

❖ الممارسات التجارية الغير عادلة وسرقات الملكية الفكرية دفعت بالولايات إلى توسيع دائرة فرض الرسوم الجمركية.

---

* **مظاهرات ساحة تيانانمن** أو تُعرف باسم **حادثة الرابع من جوان** هي مجموعة من المظاهرات الوطنية التي وقعت في جمهورية الصين الشعبية، بين 15 أفريل 1989 و 4 جوان 1989، وتمركزت في ساحة تيانانمن في بكين التي كانت محتلة من قبل طلاب جامعيين صينيين طالبوا بالديمقراطية والإصلاح.

** ينص ميثاق الأمم المتحدة، في **المادة 41** منه، على استخدام العقوبات الاقتصادية: " لمجلس الأمن أن يقرِر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استعمال القوة المسلحة، وله أن يدعو أعضاء الأمم المتحدة إلى تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها قطع العلاقات الاقتصادية قطعا كليا أو جزئيا"

[1] محمود محمد المصرى، **نظرة تحليلية: العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على الصين – روسيا – إيران**، تاريخ النشر 2018/10/14 تاريخ الاطلاع 2019/04/24، المركز الديمقراطي العربي، **متاح على الموقع:**
https://www.politics-dz.com/community/threads/nzr-txhlili-alyqubat-alaqtsadi-alt-tfrdxa-alulaiat-almtxhd-yl-alsin-rusia-iran.15512/#post-53387

❖ تزايد العجز المالي الفيدرالي بشكل مخيف للولايات المتحدة، وأصبح يسهم في تخلف التكوين الرأس مالي وإبطاء معدل النمو، فالعجز المالي يؤثر على المدخرات الوطنية، بحيث أن أعباء خدمة الدين الفيدرالي أصبحت تمتص (25%) من كل المدخرات الوطنية، وهذه المدخرات هي التي تسهم في تكوين رأس المال وهو العامل المهم في النمو الاقتصادي.

والشكل الموالي يوضح تطور الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية 2014 إلى 2018:

الشكل رقم(04): تطور الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية من 2014 إلى 2018

الوحدة: مليون دولار

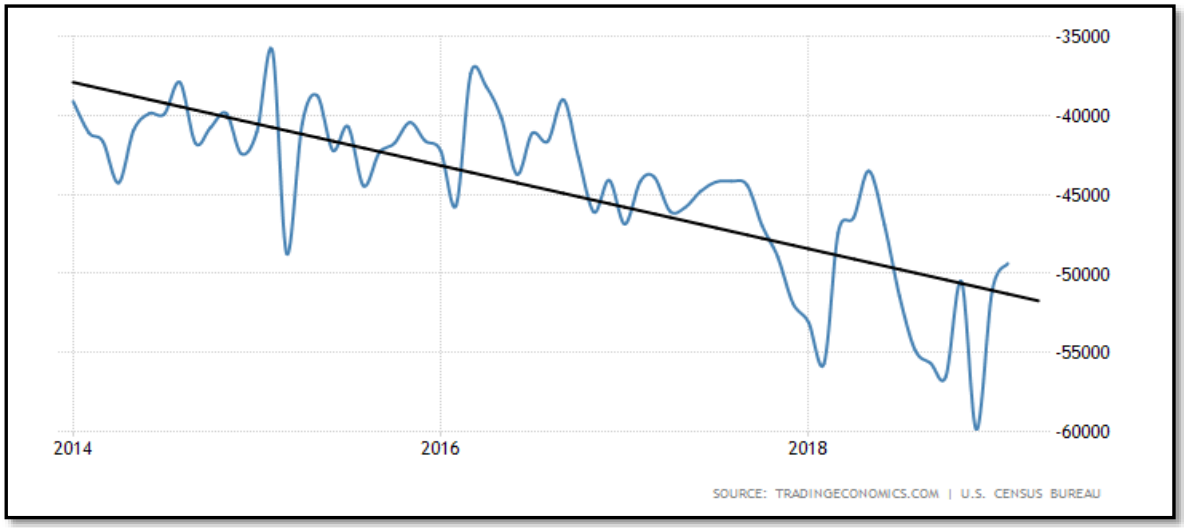

Source :TRADING ECONOMICS.COM/U.S CENSUS BURAU

يبين الشكل العجز التجاري الأمريكي للفترة الممتدة من 2014 إلى 2018، وهذا العجز ليس وليد هذه الفترة من الزمن، إنما يرجع إلى طبيعة الاقتصاد الأمريكي الذي يسجل عجز دائما، حيث اتسع العجز التجاري الأمريكي إلى 59.8 مليار دولار أمريكي في ديسمبر من عام 2018 من 50.3 مليار دولار أمريكي المعدل في الشهر السابق من نفس العام مقارنة مع توقعات السوق بفجوة 57.9 مليار دولار أمريكي، وهو أكبر عجز منذ أكتوبر 2008، حيث انخفضت الصادرات للشهر الثالث واستردت الواردات عام 2018، اتسعت الفجوة التجارية في البلاد إلى أعلى مستوى لها منذ 10 سنوات، مع ارتفاع فجوة السلع مع الصين إلى مستوى قياسي على الرغم من الرسوم الجمركية على الواردات الصينية بقيمة 250 مليار دولار أمريكي.

❖محاولة تحجيم تطلعات الصين نحو دورها في الاقتصاد العالمي خاصة مع اعتماد اليوان الصيني كعملة احتياط أجنبي لدى العديد من الدول التي استشعرت دور الصين المتزايد في التجارة الدولية، أيضا تسعى

الولايات المتحدة الأمريكية لتعضيد حضور اليوان في السوق الدولية[1]، واستطاعت الصين أن تصبح مصنع العالم وأن تغزو بضائعها معظم بلدان العالم حتى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، كما استطاعت أن تصبح أكبر مصدر في العالم وثاني أكبر مستورد[2].

فالشكل التالي يوضح الميزان التجاري للصين والذي سجل فائض :

الشكل رقم(05): تطور الميزان التجاري للصين من 2014 إلى 2018

الوحدة: مليار دولار

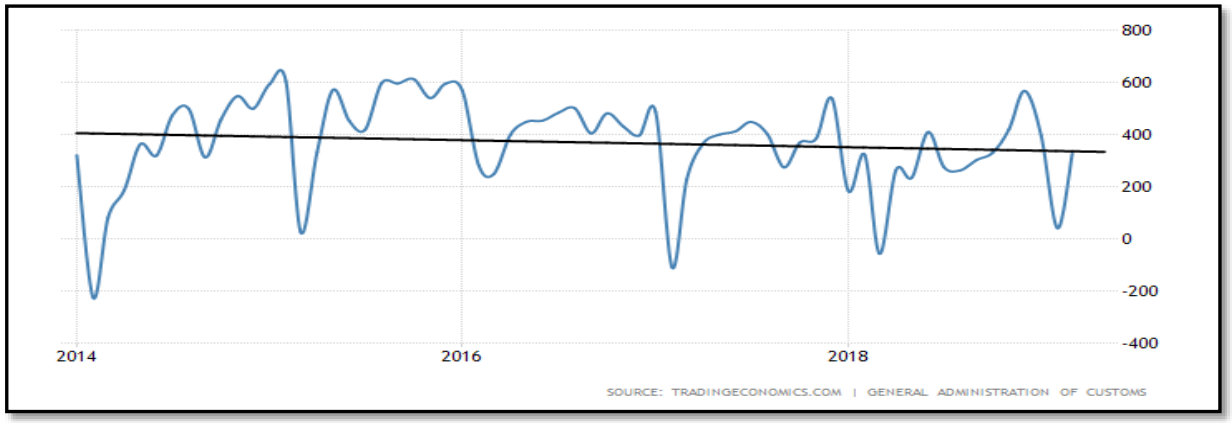

SOURCE: TRADINGECONOMICS.COM/ GENERAL ADMINISTRATION OF CUSTOMS

الملاحظ من الشكل الفائض التجاري الذي عرفه الميزان التجاري الصيني، الأمر الذي أزعج الإدارة الأمريكية وهدد بقاءها المسيطر الأول على ساحة الاقتصاد العالمي لفترة تجاوزت النصف قرن من الزمن ودفعها إلى اتخاذ بعض القرارات ضد البضائع الصينية عدة مرات، وبررت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك بأنها اتخذت تلك الإجراءات لحماية الأمن القومي، لتصل حتى 2019/03/30 الرسوم الجمركية على واردات صينية للسوق الأمريكية ما قيمته 250 مليار دولار في إطار الحرب التجارية بين البلدين، وردت بكين بفرض رسوم على واردات أميركية للسوق الصينية بقيمة 110 مليارات دولار[3]، ولكن وزارة التجارة الصينية رأت فيها مخالفة لقواعد منظمة التجارة العالمية ومخالفة لعدة بنود تنص عليها المنظمة وتفرضها

[1] عبد الحافظ الصاوي، **حرب العملات وتفاقم الصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني**، 17أفريل 2018، **متاح على الموقع:** https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/4/17

[2] **الولايات المتحدة – الميزان التجاري، متاح على الموقع:** https://ar.tradingeconomics.com/united-states/balance-of-trade

[3] تقرير اقتصادي، **ختام «دبلوماسي» غامض لمباحثات التجارة في بكين... وترقب لـ«جولة واشنطن**، تاريخ النشر 2019/03/30 العدد 14732، تاريخ الاطلاع 2019/04/30، **متاح على الموقع:** https://aawsat.com/home/article/1656831/

على الدول المشتركة فيها لتيسير حركة التجارة العالمية أهمها مبدأ "عدم التمييز" الذي ينص على فرض العقوبات أو زيادة الرسوم بشكل عام على الدول وليس التخصيص في العقوبات على دول بعينها.

الجدول رقم(05): العجز التجاري السنوي للولايات المتحدة مع الصين

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

السنوات	2015	2016	2017	2018
الرصيد (الصادرات – الواردات)	−367	−346	−375	−419.2

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: **Source**: United States Census Bureau

https://www.thebalance.com/u-s-china-trade-deficit-causes-effects-and-solutions-3306277

من الجدول أعلاه والذي يوضح تطور العجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين، الذي بلغ 419 مليار دولار في عام 2018، والعجز التجاري موجود لأن الصادرات الأمريكية إلى الصين كانت 120 مليار دولار فقط بينما بلغت الواردات من الصين 540 مليار دولار فمن الملاحظ أن العجز التجاري ما بين البلدين في تزايد مستمر لسبب إبقاء الصين على عملتها منخفضة.

لكن الصين اتخذت إجراءات حمائية ضد واشنطن مما أدى إلى تبادل العقوبات بين الطرفين كانت نتائجه غير مرضية لحجم التجارة العالمية، بحيث تأثر نمو التجارة في عام 2018 بعدة عوامل، بما في ذلك التعريفات الجديدة والتدابير الانتقامية التي تؤثر على السلع المتداولة على نطاق واسع، وضعف النمو الاقتصادي العالمي، وتقلب الأسواق المالية والظروف النقدية المشددة في البلدان المتقدمة وغيرها.

3. الولايات المتحدة والصين الحرب التجارية الكبرى الأحداث، الجدول الزمني:

إن الوضع الحالي التي أشارت إليه المنظمة العالمية لعدم اليقين في السياسة الاقتصادية وتدنى مستوى التجارة والنمو إلى مستوى مما كان متوقع في عام 2017، كان السبب الرئيسي فيه هو هذه الحرب التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على الذي وصفهم بالخصوم التجاريين، حيث مرت هذه الحرب

بمحطات وجب الإشارة إليها، وسنوضح كرونولوجيا الحرب التجارية المعلنة التي أعلنها الرئيس الأمريكي ومحطات هذه الحرب في الجدول الموالي[1]:

جدول (06): أهم محطات الرسوم الجمركية المتبادلة بين واشنطن وبكين

التاريخ	التعريفات الجمركية
2016	وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للحكم وتعهده باتخاذ التدابير اللازمة لاستعادة الوظائف الأمريكية المفقودة والوعد بفرض ضرائب جمركية على المنتجات الصينية. الرد: توعدت بكين باتخاذ خطوات مماثلة بفرض ضرائب مرتفعة على البضائع والمنتجات الأمريكية في الصين منها: السيارات، أجهزة التقنيات العالية والأجهزة الذكية.
جانفي 2017	دعوة من الصين لأمريكا باحترام القواعد التجارية وتحسين التعاون والحوار والحث على إجراء محادثات بين الجانبين لتفادي الصراع.
22 جانفي 2018	**نقطة الانطلاق:** فرض الرئيس الأمريكي ترامب تعريفات جمركية وحصص على الألواح الشمسية والغسالات الصينية المستوردة، وهذا باعتبار الصين هي الشركة الرائدة عالميا في تصنيع المعدات الشمسية.
مارس 2018	▪ **8 مارس:** طلب الرئيس ترامب من الصين وضع خطة لتخفيض العجز التجاري بمقدار 100 مليار دولار. **الخطة الأمريكية:** تتضمن خطة الإصلاح الاقتصادي في الصين بتقليص هذه الأخيرة اعتمادها على الصادرات، مع الإبقاء بمطالبة الأمريكيين بالسلع الصينية المنخفضة التكلفة. ▪ **22 مارس:** إعلان الإدارة الأمريكية فرض رسوم على 60 مليار دولار من الواردات الصينية، وباتهام الصين بالتجسس واستخدام الضغط الحكومي للحصول على أحدث التقنيات. **ليأتي الرد الصيني:** اليوم التالي بإعلانها عن 3 مليارات دولار في الولايات المتحدة من الفاكهة ولحم الخنزير والأنابيب المعاد تدويرها والصلب. ▪ **26 مارس:** بدأت الإدارة الأمريكي مفاوضات مع الصين، طلبت من الصين خفض التعريفات الجمركية على السيارات الأمريكية، واستيراد المزيد من أشباه الموصلات الأمريكية ومنح وصول أكبر إلى قطاعها المالي.
أفريل 2018	▪ **2 أفريل2018:** ردت الصين بفرض رسوما جمركية على 128 منتجا أمريكيا كرد على الرسوم التي فرضتها أمريكا على واردات الألمنيوم والصلب الصينية. ▪ **3 أفريل:** هددت الإدارة الأمريكية بفرض تعريفة جمركية بنسبة 25 %على 50 مليار دولار في مجال

[1]KIMBERLY AMADEO, **Trade Wars and their Effect on the Economy and You**Why Trade Wars Are Bad and Nobody Wins, date of publication **April 27, 2019,** Date of view **30/04/2019,** Available on site: https://www.thebalance.com/trade-wars-definition-how-it-affects-you-4159973

	الالكترونيات والفضاء والآلات الصينية. بعد ساعات جاء **الرد الصيني** بإعلانه تعريفة بنسبة25 %على 106 صادرات الولايات المتحدة. فرض رسوم إضافية بنسبة 25% على 106 منتجا أمريكيا منها فول الصويا، السيارات، والكيمياويات، بعض أنواع الطائرات، منتجات زراعية... ▪ **5 أفريل:** رد ترامب بفرض رسوم جمركية إضافية بقيمة 100مليار دولار على المنتجات الصينية ▪ **6 أفريل:** ردت الصين بقولها بأنها مستعدة لدفع أي ثمن في حرب تجارية محتملة مع الو. م. أ. ▪ **10 أفريل:** أعلنت الصين أنها ستخفف الرسوم الجمركية على المركبات المستوردة. ▪ **18 أفريل:** فرضت الصين عقوبات على اثنين من الصادرات الأمريكية الأخرى: طائرات الذرة الرفيعة وبوينج، استهدفت الصناعات الموجودة في الدول التي دعمت ترامب في انتخابات عام 2016.
ماي 2018	▪ **2 ماي:** ألغت الصين جميع عقود استيراد فول الصويا في الولايات المتحدة. ▪ **3 ماي:** طلبت الإدارة الأمريكية من الصين تخفيض العجز التجاري بمقدار 200 مليار دولار وخفض التعريفات الجمركية على البضائع الأمريكية بحلول عام 2020، وطلبت من الصين إنهاء الدعم لشركات التكنولوجيا، والتوقف عن سرقة الملكية الفكرية الأمريكية، والانفتاح على المزيد من الاستثمارات الأمريكية. ▪ **15 ماي:** وافقت الصين على السماح لشركة كوالكوم بشراء(NXP)، في المقابل ستقوم الولايات المتحدة بإلغاء الرسوم الجمركية على شركة الاتصالات الصينية(ZTE). ▪ **21 ماي:** وافقت الصين على خفض التعريفات الجمركية على واردات السيارات الأمريكية من 25% إلى 15%. ▪ **29 ماي:** قالت الإدارة إنها ستستهدف 50 مليار دولار من الواردات من الصين.
جويلية 2018	▪ **6 جويلية:** دخلت التعريفة الجمركية الأمريكية حيز التنفيذ مقابل 34 مليار دولار من الواردات الصينية. ليأتي الرد الصيني بتعريفة بنسبة 40% على السيارات الأمريكية. **8 جويلية:** صدرت الولايات المتحدة قائمة أولية بقيمة 200 مليار دولار إضافية من البضائع الصينية التي تخضع لتعريفة 10%، تعهدت الصين بالرد برسوم على سلع أميركية بقيمة 60 مليار دولار.
أوت 2018	▪ **8 أوت:** نشر مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة قائمته النهائية التي تضم 279 سلعة صينية بقيمة 16 مليار دولار، وتخضع لتعريفة 25% وبدأ تطبيقها في 23 من الشهر ذاته، وفرضت الصين تعريفات بنسبة مماثلة.
سبتمبر 2018	▪ **17 سبتمبر:** أعلنت الولايات المتحدة أن تعريفة قيمتها 10% على السلع الصينية بقيمة 200 مليار دولار ستبدأ في 24 من الشهر ذاته، مع زيادة النسبة إلى 25% بحلول نهاية العام، كما هددت بتعريفات على واردات بقيمة 267 مليار دولار إضافية إذا قامت الصين بالانتقام. ▪ **18 سبتمبر:** ردت الصين بتعريفة 10% على 60 مليار دولار من واردات الولايات المتحدة .
ديسمبر	▪ **1 ديسمبر:** تم تأجيل الزيادات المخطط لها في الرسوم الجمركية من الطرف الأميركي، وذكر البيت الأبيض أن الطرفين سوف "يبدآن على الفور مفاوضات بشأن التغييرات الهيكلية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا القسري، وحماية الملكية الفكرية"...،

2018	وانطلقت مفاوضات تجارية لمدة 90 يوماً.
جانفي 2019	▪ **18 جانفي:** وافقت الصين على زيادة مشترياتها من الصادرات الأمريكية و تقليل العجز التجاري.
فيفري 2019	▪ **27 فيفري:** أسقطت الإدارة الأمريكية فرض تعريفة جمركية 25%، ومن المقرر أن يبدأ أصلا في 1 جانفي، ثم انتقل إلى 1 مارس.
مارس 2019	▪ **30مارس:** وصلت الرسوم الجمركية على واردات صينية للسوق الأمريكية ما قيمة 250 مليار دولار، وردت بكين بفرض رسوم على واردات أميركية للسوق الصينية بقيمة 110 مليارات دولار.
ماي2019	▪ **10 ماي:** صرح الرئيس الأمريكي بأن العلاقات قوية بين البلدين على الرغم من وجود حرب تجارية، وإثر المفاوضات قامت أمريكا برفع التعريفات من 10% إلى25% على البضائع الصينية. الرد: توعدت بكين بالرد متأسفة على العمل الأمريكي واضطرارها إلى اتخاذ التدابير المضادة اللازمة. ▪ **12 ماي:** "لاريك ودلو" كبير المستشارين الاقتصاديين لترامب خفف من حدة التصريحات في وقت لاحق قائلا بأن وزير الخزانة "ستيفين منوشين" والممثل التجاري "روبرت لايتيزر" قد تمت دعوتهما إلى بكين لإجراء مزيد من المحادثات، مضيف بأن أمريكا لا تزال في مفاوضات وليس حربا مع الصين. ▪ **13 ماي:** حذر ترامب الصين من تفاقم أزمة الطريق إذ انتقم شيء من الرسوم الجمركية .

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المواقع:

https ://www.thebalance.com/trade-wars-definition-how-it-affects-you-4159973
https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/2/14/
https://aawsat.com/home/article/1656831/
https://www.aljazerra.net/encyclopedia/events/2018/04/06
.https://www.bloomberg.com/news/articles/2019-05-12

حسب الجدول الزمني لكرونولوجيا الحرب التجارية المسعرة بين القوة القائمة والقوة الصاعدة، نرى بأن أسباب الحرب الجمركية والتجارية التي شنها على الصين بشكل رئيسي ليس فقط إلى الخلل الكبير في الميزان التجاري، بل تعود إلى التنافس على التكنولوجيا الالكترونية وحقل التطور في الذكاء الاصطناعي فالخوف والقلق الأمريكي من تقدم الصين في حقل الصناعات التقنية المُتقدمة وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والحاسبات الالكترونية وتحولها إلى منافس قوي للولايات المُتحدة في تصنيع وتصدير هذه التقنيات الهامة، وفي هذا الإطار تتهم الإدارة الأمريكية الصين بمواصلتها خلال العقود الأخيرة بسرقة التكنولوجيا والتقنيات الأمريكية المتقدمة والضغط على الشركات الغربية بنقل هذه التقنيات إلى الصناعات الصينية، وهنا يُؤكد بعض الأكادمين وخبراء الاقتصاد بأن جميع المحاولات والمقاربات التي اتبعتها الإدارات الأمريكية السابقة لعرقلة واحتواء

التقدم الصيني في حقل الصناعات التقنية والالكترونية المُتقدمة لم يُكتب لها النجاح "وبالتالي فهم يتوقعون أيضاً فشل الإدارة الأمريكية الراهنة في وقف هذا التقدم"[1].

4. الاستثمارات بين البلدين:

أدت السياسة الصينية الأكثر تقييدا وتزايد فحص الاستثمار الأمريكي وتدهور العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إلى كبح شهية المستثمرين الصينيين لأصول الأمريكية في عام 2017، وفي عام 2018 تعمق هذا التباطؤ مع انخفاض الاستثمارات الجديدة إلى أدنى مستوى في سبع سنوات.

1.4.الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في جميع الصناعات الأمريكية من 2014-2018:

انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الولايات المتحدة إلى 4.8 مليار دولار في عام 2018، أكملت الشركات الصينية عمليات الاستحواذ والاستثمارات في الحقول الخضراء في الولايات المتحدة بقيمة 4.8 مليار دولار فقط، بانخفاض 84 % من 29 مليار دولار في عام 2017 و90% من 46 مليار دولار في عام 2016. ويمثل هذا أدنى مستوى شوهد في سبع سنوات.

والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(06): الاستثمار الأجنبي الصيني في جميع الصناعات الأمريكية خلال الفترة 2014-2018

الوحدة: مليار دولار

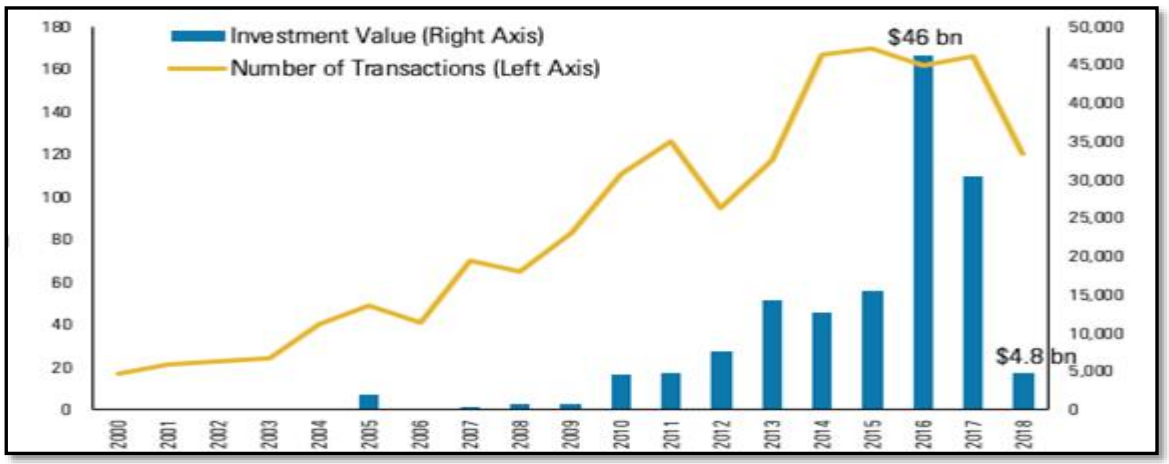

Source : Rhodium Group.*lncludes completed M&A transacions with over 10% resulting stake and consummated greenfield projects wth a value of more than $500 ,000.

[1] زياد عبد الفتاح الأسدي، **حرب إدارة ترامب على التجارة العالمية و نظام العولمة الاقتصادية**، الحوار المتمدن العدد 5940، تاريخ النشر 2018/07/21 الساعة 23:17، تاريخ الاطلاع 2019/04/30، **متاح على الموقع:**

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=606016

والجدول التالي يوضح أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في جميع الصناعات الأمريكية من 2014-2018:

الجدول رقم(07): أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في جميع الصناعات الأمريكية خلال الفترة2014-2018

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الاستثمار الأجنبي المباشر مليار دولار	12.69	15.32	46.49	29.72	4.8

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الموقع: https://www.us-china-fdi.com/

من الشكل أعلاه والجدول نلاحظ انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني (FDI) في الولايات المتحدة بشكل حاد بعد انخفاضها من مستوى قياسي بلغ 46 مليار دولار في عام 2016 إلى 29 مليار دولار في عام 2017، وتراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في الولايات المتحدة خلال السنتين الماضيتين إلى 4.8 مليار دولار، وهذا يمثل أدنى مستوى منذ عام 2011.

حيث كانت السياسة مسؤولة بشكل رئيسي عن هذا الانخفاض المستمر، لم تخفف الصين بشكل فعال ضوابط رأس المال الخارجي لأن وضع ميزان المدفوعات ما زال هشًا، خلال العام الماضي برزت حملة تخفيض الديون في بكين كمتغير مهم آخر، وهو الحد من السيولة في السوق وإجبار الشركات الخاصة على إعطاء الأولوية لتوحيد الديون المحلية بدلاً من التوسع العالمي، في الولايات المتحدة استخدمت إدارة ترامب بنشاط لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة (CFIUS) لفحص عمليات الاستحواذ الصينية، مما دفع عدد الصفقات الصينية التي تم التخلي عنها بسبب مخاوف الأمن القومي التي لم يتم حلها إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق[1].

2.4.الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في جميع الصناعات الصينية 2014-2018:

أما فيما يخص الاستثمارات المباشرة الأمريكية في الصناعات الصينية فهي لم تنخفض بدرجة كبيرة بحيث تبين مدى التباعد ما بين حجم الاستثمارات الصينية مقارنة مع الأمريكية.

[1] https://rhg.com/research/chinese-investment-in-the-us-2018-recap/

والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم(08): الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في جميع الصناعات الصينية خلال الفترة 2014-2018

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الاستثمار الأجنبي المباشر مليار دولار	14.59	13.73	13.81	13.94	/

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الموقع: https://www.us-china-fdi.com/

بحسب النتائج الموضحة في الجدول أعلاه تمثل مدى التقارب في حجم الاستثمارات السنوات الماضية مما يعطي إشارة على أن الاقتصاد الأمريكي يعتمد على مداخله على مصادر أخرى كالخدمات أكثر من التصنيع، بحيث ينخفض الدعم الحكومي الأمريكي للصناعة، ما يخفض من قدرة المنتجات الأمريكية على المنافسة مقارنة مع الدول التي تدعم صناعاتها، وهذا يعني أن العجز التجاري لا يقتصر على الصين وحدها بل يرجع إلى طبيعة الاقتصاد الأمريكي في حد ذاته، والملاحظ أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في جميع الصناعات الصينية منعدم في سنة2018 ويرجع هذا إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الولايات المتحدة الامريكية لنفس الفترة.

المطلب الثاني: الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي

أولا: التعاون الأمريكي الأوروبي

إن العلاقة مابين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي علاقة ثنائية بحيث تتفاعلان من أكثر من ستين عاما، وترجع علاقات التعاون فيا بينها إلى سنة 1953م، عندما زار سفراء الولايات المتحدة الأمريكية الجماعة الأوروبية للفحم والصلب[1]، حيث يشكلان مجتمعين ما قيمته 40% من التجارة العالمية، والشكل الموالي يوضح العلاقات التجارية ما بين البلدين:

[1] سعود بن هاشم جليدان، **التبادل التجاري الصيني – الأمريكي**، جريدة العرب الاقيصادية الدولية، تاريخ النشر الأحد 24 جوان 2018، تاريخ الاطلاع 2019/04/25، **متاح على الموقع**: http://www.aleqt.com/2018/06/24/article_1408896.html

الشكل رقم(07): مكانة الولايات المتحدة بين الشركاء الرئيسين للإتحاد الاوروبي في مجال تجارة السلع لسنة2018

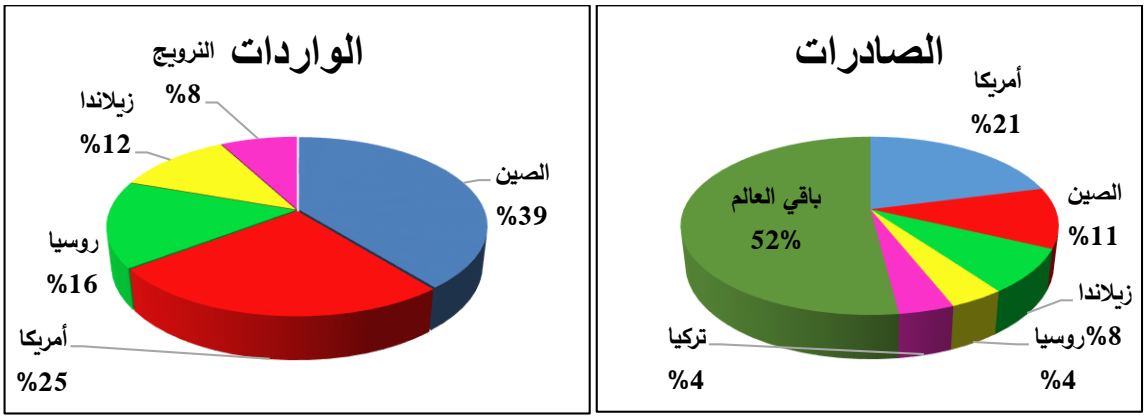

من إعداد الطلبة إعتمادا على:

Eurostat(conline data code :ext_it_introl, march2019, https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/USA-EU_-_international_trade_in_goods_statistics

أما فيما يخص أهم السلع المتبادلة ما بين البلدين فنجد أغلب السلع المتباذلة بينهما هي السلع الصناعية والآلات والسيارات، المواد الكيميائية، الطاقة، المواد الخام، المأكولات والمشروبات(المواد الغذائية) ومواد اخرى تدخل في المبادلات التجارية ما بين البلدين، حيث تحتل الولايات المتحدة الامريكية المركز الاول في الصادرات بنسبة21%، أما بالنسبة للواردات فتحتل المرتبة الثانية بنسبة13%، بعد الصين والتي تلت المرتبة الأولى في الواردات الأوروبية بنسبة 20%.

والشكل التالي يوضح التجارة ما بين البلدين حسب نوع البضائع:

الشكل رقم(08): التجارة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حسب نوع البضائع لسنة(2008-2018)

الوحدة: مليار يورو

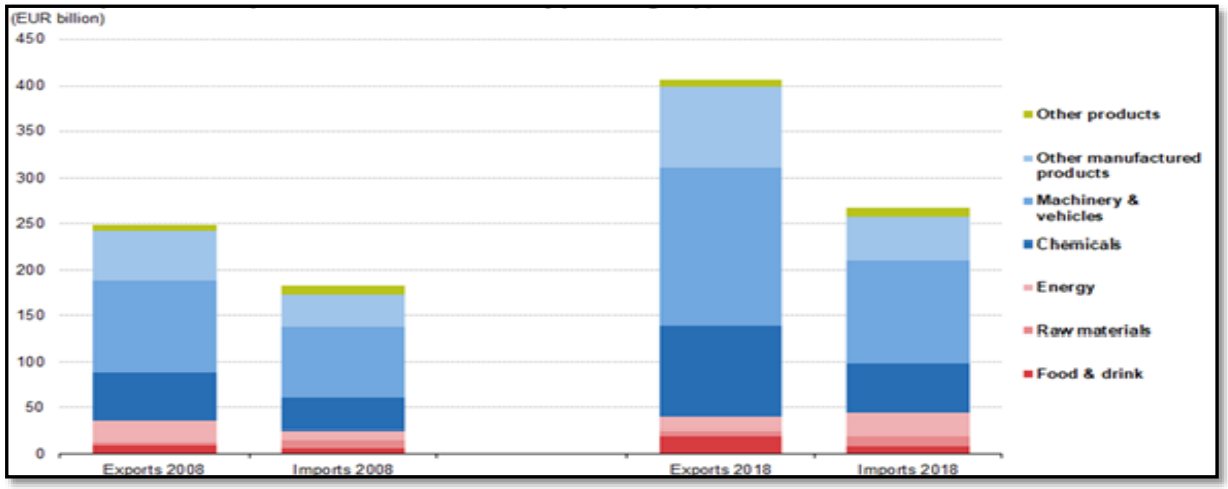

Source: Eurostat(conline data code) :ext_it_introl, march2019, https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/USA-EU_-_international_trade_in_goods_statistics

تمثل الألوان الحمراء المنتجات الرئيسية (مواد غذائية ومشروبات ومواد خام وطاقة)، بينما توضح الألوان الزرقاء البضائع المصنعة (مواد كيميائية والآلات والمركبات والسلع المصنعة الأخرى)، أخيرا تظهر السلع الأخرى باللون الأخضر، حيث كانت صادرات الإتحاد الأوروبي في سنة 2018، أغلبها من السلع المصنعة بحوالي89% أعلى من السلع الأولية والتي قدرت بـ10%، وكانت أكثر من السلع المصدرة في الآلات والمركبات والتي سجلت 43% تليها المواد الكيميائية بقيمة 24%، وغيرها من المنتجات المصنعة بقيمة 22%، فيما يخص الواردات احتلت السلع المصنعة المرتبة الأولى حيث قدرت بـ80% أعلى من السلع الأولية التي سجلت ما قيمته 16%، وكانت أكثر السلع المستوردة الآلات والمركبات بـ42%، تليها المواد الكيميائية بقيمة 21% ثم تأتي المنتجات المصنعة لتسجل ما يساوي 18% وهي نفسها السلع التي كانت متبادلة السنوات الماضية لكن مع ارتفاع في نسبة التجارة مابين البلدين حسب البضائع.

ثانيا: الصراع الأمريكي الأوروبي

بالرغم من أن الاقتصاد الأمريكي والأوروبي استطاعا مواجهة واحتواء الأزمة المالية والاقتصادية التي انفجرت سنة 2008، إلا أنها انعكست بشكل كارثي على بعض الدول، كاليونان مثلا التي وقفت على حافة الانهيار، كما أدت إلى زعزعة الوحدة الأوروبية من خلال الخروج المزمع لبريطانيا منه، كما نتج عنها اندلاع اضطرابات اجتماعية وإضرابات ومظاهرات عمالية خاصة في فرنسا، وانطلاق الموجة اليمينية العنصرية المعادية للاجئين الشرقيين الهاربين من الحروب أو المجاعات في بلادهم، هذا من الأسباب التي أدت بالرئيس الأمريكي إلى شن حرب التعريفة الجمركية ضد الاتحاد الأوروبي، ولكن بالرغم من جميع الصعوبات فأن الحكومات الأوروبية والبنوك المركزية والتكتلات المالية والبيزنسمانية استطاعت حتى الآن أن تمنع التدهور التام وانفجار الأوضاع الشاملة في أوروبا[1].

من الواضح إن الإجراءات الأمريكية الحمائية تتعارض مع معاهدات الجات، المتعددة الأطراف التي لا تزال تشكل الأرضية القانونية لمنظمة التجارة العالمية، وعلى هذه الخلفية جاءت تصريحات المفوضية الأوروبية شديدة الاحتجاج عليها مع التلويح بإجراءات مضادة.

[1] جورج حداد، **تباطؤ الاقتصاد العالمي و حرب تجارية أمريكية ضد أوروبا**، الحوار المتمدن العدد 6205، تاريخ النشر 2019/04/19 الساعة 12:56، تاريخ الاطلاع 2019/04/30، **متاح على الموقع**:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=634679

نشرت الصحيفة الألمانية اليومية فرانكفورتر الجمانيه (Frankfurter Allgemeine Zeitung) في15 جانفي 2018 تقريرا، يفيد بأن المفوضية تقوم بتهيئة أعضائها لاتخاذ إجراءات مضادة بعد أن فقدت الأمل في إقناع الرئيس الأمريكي ترامب للعدول عن مشروعه الحمائي، وتشير هذه الورقة أيضا بعدم تفاؤل المفوضية بجدوى الشكوى إلى منظمة التجارة العالمية[1]، وفي السياق ذاته قال اتحاد مصنعي الصلب الأوروبيين (يوروفير)، إن تعريفة موحدة بنسبة 25% على واردات الصلب تعني أن الولايات المتحدة اختارت المجابهة التجارية، بدلا من حصة على الواردات، كان يمكن أن تسمح للحلفاء بالحفاظ على وجودهم في السوق الأمريكي، وقال إيكسيل إيجرت (exile eigeret) مدير عام يوروفير "صادرات الإتحاد الأوروبي من الصلب إلى الولايات المتحدة والتي بلغت 5 ملايين طن في 2017، ستنخفض بنسبة حادة تصل إلى حوالي 50% أو أكثر، مضيفا بأنه يجب على الإتحاد الأوربي ألا يسمح للانتعاش المعتدل لصناعاتنا على مدى العام الماضي، بأن يجري تدميره الآن بواسطة الحليف السياسي الأكثر أهمية للإتحاد الأوربي[2].

وحاولت بعض دول الاتحاد الأوروبي المتخوفة من فرض الرسوم الجمركية خاصة ألمانيا وفرنسا تجنب الحرب التجارية وإقناع الإدارة الامريكية باستثناء الاتحاد الأوروبي واصفة إياه بالحليف الاستراتيجي لها، في حين قتمت ألمانيا بإرسال وزير اقتصادا بيتر التماير(Altmaier Peter) للتفاوض حول استثناء دول الاتحاد من الرسوم الجمركية مقابل التضامن مع أمريكا في تطبيق إجراءاتها ضد الصادرات الصينية من الحديد والصلب والمنتجات الأخرى.

لكن هذا لم يمنع ترامب من فرض تعريفات جمركية ضد الاتحاد الأوروبي وخاصة ألمانيا التي كان لها النصيب الأكبر من ذلك الهجوم، وهو الأمر الذي أرجعه المحللين إلى رغبته في تفكيك دول الاتحاد وقد أدرك أن ذلك لن يتحقق إلا من خلال ألمانيا باعتبارها القاطرة الحقيقية لهذه الدول، حيث أن الحرب الفعلية بين الجانبين بدأت منذ فترة طويلة بعد انسحاب ترامب، من اتفاق باريس للتغير المناخي والانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، الذي تم استغلاله لوقف أعمال جميع الشركات الأوروبية العاملة في إيران ثم قيامه

[1] برق شبر، أوراق في التجارة الدولية، **الاقتصاد الدولي في مواجهة مخاطر الحرب التجارية _ ترامب و النكوص نحو الميركانتيلية**، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2018، ص ص 3-4، **متاح على الموقع:** www.iraqieconomists.net

[2] محمد إبراهيم،" **الاقتصادات العربية تعتبر " تأثير" رسوم ترامب" محدودا على صادراتها (خبراء)، الأناضول**، تاريخ النشر (2018/03/13)، تاريخ الاطلاع2019/04/27، **متاح على الموقع:** https://aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%

بفرض عقوبات تجارية تهدد الشركات الأوروبية وتضعف صادراتها[1]، وهذا ما شهده الإتحاد خلال العام الماضي، وسنبين أهم محطات الحرب التجارية الأمريكية الأوروبية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(09): جدول زمني لأهم محطات الحرب التجارية الأمريكية الأوروبية

التاريخ	التعريفات الجمركية
31 ماي 2018	▪ أعلن ترامب أن الرسوم الجمركية ستفرض على كندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي وقالت جمعية الألمنيوم الأمريكية إن هذه الخطوة ستعطل "سلاسل التوريد التي يعتمد عليها أكثر من 97 بالمائة من وظائف صناعة الألمنيوم الأمريكية.
جوان 2018	▪ **21 جوان:** اقترحت ألمانيا إنهاء ضريبة الاتحاد الأوروبي البالغة 10 في المائة على واردات السيارات الأمريكية، في المقابل يجب أن ينسى ترامب فرض ضريبة بنسبة 25 % على واردات السيارات الأوروبية، هناك بالفعل تعريفة جمركية بنسبة 25% على الشاحنات الخفيفة. ▪ **22 جوان:** جاء الرد الأوروبي بفرض تعريفة على 3.2 مليار دولار من المنتجات الأمريكية، استهدفت الواردات التي ستؤثر على القاعدة السياسية لترامب، ومن الأمثلة على هذه الواردات الخاضعة للضريبة البوربون والدراجات النارية وعصير البرتقال.
جويلية 2018	▪ **17 جويلية:** وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقية تجارية مع اليابان. ▪ **25 جويلية:** وافق الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية على تأجيل أي تعريفة جديدة، وإعادة تقييم تعريفة الصلب والألمنيوم، والعمل نحو تعريفة صفرية على السلع الصناعية غير السيارات. ▪ **مزايا الاتفاق بالنسبة للطرفين:** وافق الاتحاد الأوروبي على استيراد المزيد من الغاز الطبيعي المسال وفول الصويا من الولايات المتحدة، من اجل أن يقلل من اعتمادها على الغاز الطبيعي المسال الروسي. بالنسبة للولايات المتحدة يساعد المزارعين الأمريكيين الذين فقدوا السوق الصينية بسبب الحرب التجارية.
15 أفريل 2019	▪ أعلنت إدارة ترامب أنها ستفرض رسوم جمركية على 11 مليار دولار من الواردات الأوروبية، إنها تريد إجبار الاتحاد الأوروبي على إنهاء الإعانات لشركة آيرباص المصنعة للطائرات، يمكن أن ترفع الرسوم الجمركية أسعار الجبن المستورد والدراجات وسكاكين المطبخ.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الموقع:

https://www.thebalance.com/trade-wars-definition-how-it-affects-you-4159973

[1] عبد المحسن سلامة، **هل تنتفض أوروبا ضد سياسة ترامب؟** تاريخ النشر 2019/04/29، تاريخ الاطلاع 2019/04/29، **متاح على الموقع:** http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/707076.aspx

المطلب الثالث: نماذج أخرى عن الحرب التجارية وتصدي الدول لها

أولا: نماذج أخرى عن الحرب التجارية

تصعيد التوترات التجارية بين القوى القائمة والقوة الصاعدة لن يكون له تأثير على القوتين ولن يكون الوحيد في حال استمرت الحكومتان بفرض رسوم جمركية متبادلة على البضائع، فالقلق والانتظار الذي تخلفه هذه السياسات سيؤدي إلى عدم استقرار الأسواق بشكل مديد، مما يؤثر على استقرار النشاطات الصناعية والاستثمارية، وليس التجارية وحدها، هذا التصعيد مس دول أخرى وتأثرت به الأسواق العالمية والدولية ومن بين هذه الدول نذكر:

1. الحرب التجارية ضد روسيا

لقد فشل بوتين في إقناع الغرب والضغط عليه لرفع موجات متتالية من العقوبات الاقتصادية والأمريكية والأوروبية المفروضة على روسيا منذ ضم شبه جزيرة القرم عام 2014، حيث أشار بعض أعضاء الإتحاد الأوروبي خلال السنوات القليلة الماضية إلى أنهم مستعدين للنظر في منح موسكو هدنة اقتصادية، وشددوا بشكل مماثل من العقوبات، خاصة في أعقاب اكتشاف الحكومة البريطانية أن روسيا كانت مسؤولة عن محاولة اغتيال على الأرض البريطانية، العقيد السابق في الاستخبارات العسكرية الروسية"سيرغي سكريبال" وأبنته " يوليا" باستخدام غاز الأعصاب.

إن الفشل في إحراز تقدم الاقتصاد الروسي من العقوبات يشكل نكسة للاقتصاد الروسي من الداخل والخارج، ففي 26 من شهر جويلية العام الماضي قالت وزارة الاقتصاد الروسي أن رئيس الوزراء "ديمتري ميدفيديف" وقع قرارا بفرض رسوما جمركية إضافية بنسب تتراوح بين 25% و40% على بعض الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية ردا على تحرك مماثل من جانب أمريكا، وسيتم تطبيق الرسوم الجمركية الإضافية على واردات الألياف الضوئية والمعدات المستخدمة في بناء الطرق وقطاع النفط والغاز وتصنيع المعادن والتعدين، وفقا لبيان من وزارة الاقتصاد، ونقل البيان عن وزير الاقتصاد ماكسيم أورشكين قوله إن روسيا ستفرض رسوما جمركية على السلع التي لها بدائل محلية الصنع[1].

[1] **تزايد رسوما جمركية على سلع أمريكية ردا على قيود تجارية**، تاريخ النشر 2018/07/06، تاريخ الاطلاع 2019/04/25، **متاح على الموقع:** https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2018/7/6/

أما في نهاية شهر أفريل من هذا العام قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إن روسيا ضد الحروب التجارية، مؤكدا أنه لا أحد يريد قيودا على التجارة مضيفا خلال مؤتمر صحفي على هامش قمة منتدى "الحزام والطريق" المنعقد في العاصمة الصينية بكين" نحن نهتم بمشروع (واحد طريق واحد)، وندعم التوجهات الصينية، ولدى روسيا إمكانيات كبيرة في هذا الشأن"[1].

هذا وقد اشتد الصراع بين الدولتين مؤخرا خاصة مع تبادل الاتهامات بعد تصادم وشيك في بحر الصين الشرقي[2].

2. الحرب التجارية ضد إيران

أعربت الولايات المتحدة الأمريكية العام الماضي أنها تعد لفرض عقوبات اقتصادية على إيران رفعت بشأن الاتفاق النووي في عام 2015، مما زاد الضغوط على طهران لكنه زاد من سوء العلاقات مع الحلفاء الأوروبيين، العقوبات هي نتيجة لقرارات ترامب للانسحاب من صفقة دولية تسعى للحد من برامج إيران النووي مقابل تخفيف الضغط على الاقتصاد المتردي في إيران، كما يمثل البرنامج النووي الإيراني المزدهر اكبر تهديد يثير خوف الولايات المتحدة الامريكية، ولهذا السبب قال الرئيس الأمريكي إن كل الخيارات لا تزال مطروحة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني[3].

وقال وزراء خارجية كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا والإتحاد الأوروبي في بيان مشترك " أننا عازمون على حماية الشركات الاقتصادية الأوروبية التي تعمل في مجال الأعمال المشروعة مع إيران، ووقعت روسيا والصين على الاتفاقية عام 2015.

وبإعادة فرض العقوبات، فإن الولايات المتحدة الامريكية ترغم فعليا على الالتزام بالعقوبات، مع الضغط على الشركات الأوروبية الكبرى بين السوق الإيرانية الصغيرة أو السوق الأمريكية الضخمة.

---

[1] مؤتمر صحفي بعنوان بوتين: **روسيا ضد الحروب التجارية ولا أحد يريد قيودا على التجارة**، تاريخ النشر 2019/04/27، تاريخ الاطلاع 2019/04/28، **متاح على الموقع:** https://www.elwatannews.com/news/details/4133836

https://www.alderaah-news.net/world/4695734/

[2] أمريكا وروسيا تتبادلان الاتهامات بعد تصادم وشيك في بحر الصين الشرقي، تاريخ النشر 2019/06/07، الساعة 21:23، تاريخ الاطلاع 2019/06/09، **متاح على الموقع:** www.bbcaraby.com

[3] تحليلات شارحة عربي بوست، **الحرب دقة طبولها بين أمريكا و إيران، من سينتصر إذا اندلعت الشرارة**، تاريخ النشر 2019/04/26 الساعة 14:55، تاريخ الاطلاع 2019/05/06، **متاح على الموقع**: https://arabicpost.net/

3. الحرب التجارية ضد تركيا

تركيا حليف مهم للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث توجد بينهما ملفات مشتركة وفي الوقت نفسه تشن هذه الأخيرة حربا على العملة التركية، مضيفا ترامب في تغريده له" لقد سمحت اليوم بمضاعفة التعريفة الجمركية على الصلب والألمنيوم فيما يتعلق بالعملة التركية، والتي تنزلق سريعا نحو الانخفاض مقابل الدولار القوى جدا"[1]، حيث تحتل تركيا المرتبة السادسة من المصدرين للصلب والألمنيوم إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 5.6%، وفي تصريح له لموقع المونيتور قال "ناميك إيكينجي"، رئيس جمعية المصدرين الفنيين في تركيا أن:" تركيا تشتري نحو 3.8 مليون طن من الفولاذ الخردة من الولايات المتحدة سنويا، وتتم إعادة تصنيعها كصلب للبناء وهو الأمر الذي لا يشكل تهديدا للأمن القومي الأمريكي[2].

4. الحرب التجارية ضد اليابان

طالب قطاع صناعة الألمنيوم الياباني الرئيس دونالد ترامب، بإعادة التفكير في خطته، قائلا أن هذا العمل سيضر بمبيعات البلاد ويمكن أن يمتد إلى صناعات أخرى، مما يثير زيادة الحمائية العالمية، وقال " يوشيهيسا تاباتا" المدير التنفيذي لجمعية الألمنيوم اليابانية، التي تضم حوالي 130 شركة في مقابلة مع وكالة أنباء" بلومبرج" في طوكيو أن أكبر شواغلنا الآن في فقدان المنتجين اليابانيين أعمالهم جراء هذه التحركات الحمائية، وأضاف أن ما يجعل الأمور أسوء هو أن هذا يمكن أن يدفع العالم إلى الحمائية ويضر بقدرة الصناعات الأوسع القائمة على التقسيم الدولي للعمل.

5. الحرب التجارية ضد البرازيل

توعدت الحكومة البرازيلية باتخاذ كافة الإجراءات لمواجهة هذه الأزمة في المنتديات الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل حماية مصالحها بعد فرض الولايات المتحدة الأمريكية رسوما جمركية مرتفعة على واردات الصلب والألمنيوم، وقالت وزارتا الخارجية والتجارة في بيان مشترك إن الإجراءات ستعيق بشدة الصادرات البرازيلية وأنها لا تتماشى مع التزامات الولايات المتحدة تجاه منظمة التجارة العالمية.

---

[1] **هذه أبرز خيارات أردوغان في مواجهة الحرب الاقتصادية ضد تركيا**، تاريخ النشر الجمعة 2018/08/10، الساعة 10:00م، تاريخ الاطلاع 2019/02/06، **متاح على الموقع:** https://arabi21.com/story/1114982/

[2] ترك برس،" **كيف سترد تركيا على قرار ترامب فرض تعريفة جمركية على واردات الصلب"**، تاريخ النشر (2018/03/30)، تاريخ الاطلاع 02/09/ 2019، **متاح على الموقع:** https://www.turkpress.co/node/47286

ثانيا: تصدي الدول للحروب التجارية

تختلف ردود أفعال الدول المفروض عليها العقوبات الاقتصادية تبعا لحجم اقتصاداتها في مواجهة فرض العقوبات، وهناك عدة طرق لمواجهة العقوبات المفروضة على اقتصاداتها كالتالي[1]:

1. المعاملة بالمثل:

كانت هذه الحروب التجارية بمثابة ناقوس الخطر للدول الكبرى، حيث دفعتها لمراجعة سياساتها في التعامل مع الولايات المتحدة الامريكية، وقد ظهرت ردود الأفعال الدولية للتصدي لهذه الحروب في شنغهاي بفضل تعريفة ترامب، سيحمل الأمريكيون مزيدا من المال مقابل مجموعة واسعة من السلع الصينية، ما يدفع في نهاية المطاف ببعض العملاء الأمريكان بشراء منتجات من دول أخرى.

فالاقتصاد الصيني يعد من أكبر اقتصادات العالم، إذ تمثل الرسوم الجمركية عبئا ضئيلا على اقتصاد الصين الذي يبلغ حجمه 13 تريليون دولار، وتتخذ الصين مبدأ "المعاملة بالمثل"، من خلال زيادة الرسوم الجمركية على الواردات الأمريكية بـ60 مليار دولار على الغاز المسال والصلب وبعض أنواع الطائرات، كما أعلنت وزارة المالية الصينية عن فرض رسوم جمركية بأكثر من 5200 سلعة مستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تصل ما بين5 % إلى 25%.

2. بدائل شراكة تجارية جديدة:

بقدر ما شكلت سياسة الرئيس الأمريكي خطر على النظام العالمي القائم بقد ما وفرت فرصة للبحث عن روابط جديدة في علاقات الدول الاقتصادية والمالية والتجارية بحيث:

شهدت قمة رابطة دول جنوب شرق أسيا* المعروفة باسم "الآسيان" التي انعقدت في سانغفورة في الرابع عشر في نوفمبر من العام الماضي، محققة تقدما كبيرا في التوصل "لاتفاق الشراكة الإقليمية

[1] محمود محمد المصرى، **نظرة تحليلية: العقوبات الاقتصادية التى تفرضها الولايات المتحدة على الصين – روسيا – إيران – تركيا الحرب الاقتصادية العالمية**، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر 2018/08/14، تاريخ الاطلاع 2019/03/04، متاح على الموقع: https://democraticac.de/?p=55687

* قمة **رابطة دول جنوب شرق أسيا** المعروفة باسم الآسيان _ وهي منظمة اقتصادية تضم عشرة دول في جنوب شرق آسيا تأسست عام 1967 . وتتفاوض عليه حالياً الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا إضافة إلى كل من استراليا والصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا، وهي كتلة اقتصادية كبيرة تمثل نحو نصف سكان العالم وحوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي فيه. ورغم لم تستكمل المباحثات و أجلت إلى2020.

الاقتصادية الشاملة " التي تدعمه الصين، والذي بدأت المفاوضات بشأنه مع الدول مند نحو ست سنوات لكنها شهدت خلال العام الماضي(2018) زخما كبيرا لتوظيف المشروع في الرد على الحمائية التجارية الأمريكية التي أعلنها ترامب، إضافة إلى بدل منظمة آسيان جهودا كبيرة في تسريع المفاوضات بشأن الاتفاقية لما ترى فيه أهمية لاقتصاداتها[1]، المشروع الذي يعد أكبر اتفاق تجاري في العالم يستثني الولايات المتحدة، يهدف بحسب المخطط له إلى دعم التجارة والاستثمار، وتعزيز التكامل الاقتصادي بما يعود بالفائدة على الدول المشاركة فيه، فالصين التي بات نموها الكبير مهددا أساسيا لمكانة أمريكا، إلا أنها تضع بين يدي العالم نموذجا آخر للتعاون وفتح أفاق اقتصادية جديدة وتدعوه للانخراط في نظام اقتصادي دولي ليس لأمريكا اليد العليا فيه من مبادرة الحزام والطريق إلى اتفاق الشراكة الإقليمية الذي بات بحكم المنجز.

وأيضا التقارب بين دول الإتحاد الأوروبي التي تضررت مصالحها بشكل كبير بعد الإجراءات الأمريكية الأخيرة وما حصل في قمة الدول الصناعية السبع[2]، ويلخص هذا تصريح ماكرون" إن الأعضاء الستة الآخرين بمجموعة السبع قد يشكلون مجموعتهم الخاصة إذا اقتضى الأمر" وكان هذا التصريح ردا على الإجراءات الأمريكية وتعنت رئيسها، وهو ما ينبئ بتغير قادم للموقف الدولي، بدأت ملامحه تظهر في ظل الحروب التجارية[3].

3. فك العملة المحلية بالدولار:

تجددت الدعوات لاعتماد العملات الوطنية في التعاملات الخارجية للتخلص من قبضة الدولار الذي تمارس واشنطن من خلاله ضغطا على الدول باعتباره العملة الأكثر انتشارا.

الصين تعزم على استعمال عملتها في التبادلات التجارية البينية الخارجية من خلال تصريح الرئيس التركي على ذلك في وكالة الأنضول، مضيفا بان بلاده تستعد لاستخدام العملات المحلية في التجارة مع الصين وروسيا وإيران وأوكرانيا وغيرها من الدول، التي تملك معها تبادل تجاري كبير مؤكدا أن " الرد على

---

[1] ابتسام الشامي، **اتفاقية الشراكة الإقليمية: تدويل الرد الصيني على الحرب التجارية الأمريكية**، تاريخ الاطلاع 2019/05/06، **متاح على الموقع**: http://albylad.com/article.php?id=424098

[2] إبراهيم التميمي، **الحروب التجارية وأبعادها السياسية**، العدد 388، تاريخ النشر 2019/01/02، تاريخ الاطلاع 2019/05/02، **متاح على الموقع:** https://www.al-waie.org/archives/article/13724

[3] عفاني نور الدين، **ما مصير مبدأ–الصين الواحدة–في ظل إدارة الرئيس ترامب؟** تاريخ النشر 01 سبتمبر 2018، تاريخ الاطلاع 2018/04/26، **متاح على الموقع:** https://www.politics-dz.com/community/threads/ma-msir-mbd-alsin-aluaxhd-fi-zl-dar-alr-is-tramb.15732/#post-53809

المؤامرة هي الإنتاج والتصدير والتوظيف والنمو وتخفيض الفائدة التي هي أداة استغلالية تجعل الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقرا".

روسيا أيضا من بين الدول التي أكدت على تخليها عن الدولار كعملة احتياطية دولية[1]، أمام قمة بريكس في جوهانسبورغ نهاية جويلية العام المنصرم، مشددا على ضرورة تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن، نظرا على ما تراه من العقوبات والقيود غير الشرعية التي تنتهجها أمريكا.

حيث أظهرت بيانات لصندوق النقد الدولي صدرت في ديسمبر2018 هبوط حصة الدولار في الاحتياطي العالمي للعملات إلى أدنى مستوى مند سنة 2014، حيث سجلت الاحتياطات 6.13 تريليون دولار أي 63.5% من مخصصات الاحتياطات في الربع الثالث من عام 2017، مقابل 63.8% في الربع الذي قبل، وهو ثالث انخفاض على التوالي لحصة العملة الامريكية في الاحتياطات العالمية، حسب وكالة رويترز[2].

وبهذا الصدد يطرح التوجه نحو استعمال العملات الوطنية في التعاملات التجارية البينية تساؤلات بشأن الدولار ومعه الاقتصاد العالمي بشكله الحالي.

[1] طه عبد الواحد، **روسيا لـ فك الارتباط بالدولار و تحرير الاقتصاد من النفط تعده أداة فعالة للعقوبات في يد أمريكا**، العدد 14554، تاريخ النشر 2018/10/03، تاريخ الاطلاع 2019/04/04، **متاح على الموقع:**/https://aawsat.com/home/article/141476

[2] محمد أفزاز، أنتكار المانع، خليل مبروك، **هل يختفي الأمريكي يوما ما؟** تاريخ النشر 2018/08/19، تاريخ الاطلاع 2019/03/04، **متاح على الموقع:** https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2018/8/19/

المبحث الثاني: السيناريوهات المحتملة لمنظمة التجارة العالمية في ظل الحروب التجارية

شهد العالم اتجاها متزايدا نحو تعميق التجارة الدولية والاستثمار منذ تسعينات القرن الماضي، لكن منذ بداية 2016، شهدت المبادلات التجارية انخفاضا، ومن المتوقع استمرار الوضع مستقبلا خاصة مع استمرار الصراع مابين الأقطاب الاقتصادية الكبرى فيما يخص التجارة الدولية.

يتحدد مستقبل التجارة الدولية في المدى الطويل بتغيرات عالمية كبرى تشمل: التوسع الحضري، صعود الطبقة الوسطى المستهلكة في الأسواق الناشئة، التعقيدات الجيوسياسية، تطور التدفقات المالية الدولية.

لكن بالرغم من هذه العوامل، يوجد اتجاهين يكتنفهما عدم اليقين:

- **التحولات التقنية المستمرة:** ستواصل في إحداث أعمق على وتيرة وتركيبة النمو التجاري، على الرغم من أن الشحن بالحاويات حقق أغلب إمكاناته، إلا أنه ظهرت تقنيات جديدة كالطباعة ثلاثية الأبعاد، التشغيل الآلي، منصات التجارة الإلكترونية.
- **تطور بيئة السياسات العالمية:** هو مصدر لعدم اليقين، التداعيات السلبية على الشعور الشعبي اتجاه العولمة في العديد من الدول الغربية، كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى أفق واضحة للاندماج الدولي المتنامين في مقابل هذا تزداد وتيرة الاندماج والتحرير الذي تقوده بعض الأسواق الناشئة كالصين[1].

بناءا على هدا نسعى من خلال هذا المبحث تقديم سيناريوهات لمستقبل منظمة التجارة العالية في ظل تنامي الحروب التجارية.

المطلب الأول: السيناريو المتشائم

أولا: وصف السيناريو

يستند هذا الاتجاه في تشاؤمه على غلبة سلبيات منظمة التجارة العالمية، وصعوبة وكثرة التهديدات التي تواجهها، بالإضافة إلى تدني فرص النجاح أمامها نظرا لاتساع وترامي نشاطها وأهدافها، الأمر الذي يعني أنها ستمنى بالفشل الذريع، ويستشهد أنصار هذا السيناريو بفشل العديد من المنظمات الدولية والإقليمية

[1] عميروش شلغوم، **محاضرات في مقياس استشراف الاقتصاد الدولي**، السنة الثانية ماستر، تخصص الاقتصاد الدولي، السنة 2018-2019، ص 16.

في تحقيق أهدافها عندما واجهت تهديدات عابرة وفرص ونجاح أفضل مما هو عليه الحال في منظمة التجارة الدولية اليوم.

وتستند التحديات التي تتعرض لها المنظمة العالمية للتجارة على أربعة جبهات:

- تواجه منظمة التجارة العالمية مشكلة جوهرية بحيث أصبحت جولات التفاوض التي تركز على إزالة التعريفات أكثر تعقيدًا، وممارسة الدول حق النقض، ونظرا لأن الاتفاق قائم على توافق آراء جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، فمن غير المرجح حدوث تقدم كبير في الوقت القريب، انطلاقا من القضايا التي تتم مناقشتها منذ سنوات دون جدوى، على غرار تحرير تجارة الخدمات أو تحديد الدعم الحكومي الزراعي وصولا إلى القضايا الجديدة التي أصبحت أساسية في اقتصادنا الحالي، مثل التجارة الرقمية، كما تعد جولة الدوحة التي بدأت في عام 2001، مثالًا حيا لم تحقق أي نتائج أبدًا وأصبحت رمزًا لفشل منظمة التجارة العالمية[1].

- عدم الرضا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عن المنظمة خاصة عند انضمام الصين إلى منظمة التجارة عام 2001، لأن الصينيين أثبتوا مهارتهم في الاستفادة من القواعد ما زاد من استياءها، وحتى يومنا هذا هناك معارضة كبيرة داخل منظمة التجارة العالمية، لأن القوة الاقتصادية العظمى الصين لا تزال تصنف على أنها "دولة نامية" من قبل المنظمة، والتي تمنحها بعض الامتيازات، من ناحية أخرى تحارب الصين من أجل الاعتراف بها كاقتصاد سوق[2].

- عدم الرضا عن منظمة التجارة العالمية يعكس حقيقة أعمق، حيث تغير الدول مفهومها لكيفية خدمة أو عدم خدمة مصالحها، من قبل النظام التجاري العالمي، وخاصة الولايات المتحدة تحت حكم إدارة ترامب التي تتمحور حول انتهاكها لقواعد منظمة التجارة العالمية، بحجة القواعد القانونية، حيث توجد إشاعات من قبل بعض المبعوثون التجاريون رفيعوا المستوى بأن الولايات المتحدة غادرت بالفعل منظمة التجارة العالمية.

[1] بازغ عبد الصمد، **منظمة التجارة العالمية**، الحوار المتمدن العدد 4127، تاريخ النشر 2013/06/18، الساعة 21:27، تاريخ الاطلاع 2019/04/30، **متاح على الموقع:** http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=364796&r=0

[2] Martin Hesse, **Back to the Jungle WTO Faces Existential Threat in Times of Trump**, date of publication 30/06/2018.08.14am , Date of view 06/05/2019.
Available on site: https://www.spiegel.de/international/world/world-trade-organization-in-trouble-amid-trump-trade-war-a-1215802.html

وحتى لو عكست الإدارة المستقبلية هذا الاتجاه، فسيكون النظام التجاري الدولي (الذي روجت له الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية)، قد فقد كل مصداقيته ربما بطريقة لا رجعت فيها[1]، هذه التغييرات تغذيها ردود الفعل الشعبية من تلك التي خلفتها العولمة، ما لم تتغير هذه التصورات، لن يرضي النقاد أي قدر من العبث بالشكل أو القواعد أو الإجراءات التنظيمية لمنظمة التجارة العالمية.

- آلية تسوية المنازعات في المنظمة التجارة العالمية، والتي كان هذا النظام يعمل بشكل جيد نسبيا، من خلال حل غالبية الخلافات، ولكن كل هذا في خطر، مع تحول هيئة تسوية المنازعات إلى ساحة معركة رئيسية في الحرب التجارية، حيث قدم كل من الاتحاد الأوروبي وكندا والهند وغيرها من الشكاوى بسبب التعريفة الفولاذية التي فرضتها واشنطن، فالولايات المتحدة تلاحق الصين بسبب الانتهاك المزعوم لحقوق الملكية الفكرية، ويشكو الصينيون من التعريفات المستهدفة التي قدمتها واشنطن، منذ بداية عام 2018، تم تقديم 18 شكوى جديدة.
- هيئة الاستئناف هي الأخيرة تواجه انتقادات في طريقة عملها، وتجادل الولايات المتحدة الأمريكية هذا متهمة هيئة الاستئناف تجاوز تفويضها بتفسير القواعد دون موافقة الدول الأعضاء، حيث اشتكى ترامب بمرارة من هيئة الاستئناف قائلا" لدينا عدد قضاة أقل من الدول الأخرى، لقد تم إعداده، بحيث لا يمكنك الفوز "[2].

ثانيا: شروط تحقق السيناريو

- استمرار الحرب التجارية ما بين الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، خاصة بين الولايات المتحدة والصين.
- تم تهميش منظمة التجارة العالمية، لقد تم نسيانها إلى حد كبير من قبل مؤيدي التجارة الحرة لأن معظم الحواجز التجارية الهامة أزيلت منذ وقت طويل[3]، فمنذ انتخاب ترامب لم يعد تأثير منظمة التجارة العالمية وأهميتها فقط على المحك لكن وجودها ذاته.

---

[1] ترجمة و تحرير نون بوست، كتب من طرف أوري دادوش و جونترام وولف، **هل أصبحت منظمة التجارة العالمية مهددة بالانقراض؟** تقرير من صحيفة لوموند الفرنسية، تاريخ النشر 2019/04/23، تاريخ الاطلاع 2019/05/07، **متاح على الموقع:** https://www.noonpost.com/content/27463

[2] HUNG TRAN, **The WTO May Be Beyond Saving,** date of publication 27/03/2019 , Date of view 06/05/2019 **Available on site**: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/the-wto-may-be-beyond-saving

[3] Martin Hesse, Reference above.
Available on site: https://www.spiegel.de/international/world/world-trade-organization-in-trouble-amid-trump-trade-war-a-1215802.html

- خضوع المنظمة العالمية للتجارة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة وأنها السبب من وجودها على الرغم بوصفها بالكارثية من قبل رئيسها دونالد ترامب.
- العقوبات المفروضة من قبل الإدارة الأمريكية ما هو إلا محاولة لاحتواء التقدم الصيني.

ثالثا: انعكاسات السيناريو وأثاره

تخيل التجارة العالمية بدون نظام منظمة التجارة العالمية، أي التجارة بدون مجموعة شاملة من القواعد، "هذا السيناريو اليوم بعيد عن أن يكون غير معقول، في ظل سيناريو عدم وجود منظمة التجارة العالمية"[1]، والذي يقودنا إلى صياغة هذه التنبؤات بخصوص التجارة الدولية كلآتي:

–نظام متعدد الأقطاب: يستند النظام إلى مزيج من القوة والصفقات الثنائية والقواعد والممارسات منذ أيام منظمة التجارة العالمية، لكن بدون ضوابط منظمة التجارة العالمية وربما يستلزم ذلك تصعيد التدابير الحمائية في جميع أنحاء العالم، حيث بينت النتائج زيادة التجارة بنحو 1% فقط إلى غاية 2026.

– توزيع القوة التجارية بين الجهات الفاعلة الرئيسية: وهي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين فستحاول القوى التجارية الكبرى تقريبا إبرام صفقات ثنائية بينها، كشراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي التي تم تجاهلها الآن والتي حاولت التعامل مع الحواجز التنظيمية وغيرها من الحواجز غير الجمركية أمام التجارة.

– إجبار العديد من الدول الأصغر على إبرام صفقات تجارية غير عادلة مع الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فالدول الأصغر لديها حاليًا خيار الوصول إلى صفقة تجارية أو الاعتماد على ضوابط منظمة التجارة العالمية، والتي تشمل معاملة الدولة الأكثر رعاية.

– زيادة نفوذ القوى الكبرى الثلاثة بحيث يؤدي احتمال وضع مجموعة مشتركة من الالتزامات تحكم التجارة الالكترونية وحماية الملكية الفكرية تكون قريبة من الصفر، قد تضطر الدول الصغيرة إلى الاختيار بين هذه الكتل للاعتبارات الاقتصادية والأمنية.

– سوف تتضرر جميع القطاعات، وكذلك القطاعات مثل فول الصويا والذرة التي تعتمد بشدة على أسواق التصدير والتي يمكن أن تصبح بسهولة هدف الانتقام.

[1] Uri Dadush **Seven Predictions About the World Without the WTO** date of publication23/04/2019, Date of view 08/05/2019.
Available on site: http://www.policycenter.ma/publications/seven-predictions-about-world-without-wto

– حدوث أزمة مالية دولية كما حدث بشكل متكرر أو ما يسمى بدورية الأزمات، مما لا شك فيه أن هذا السيناريو من شأنه أن يسهم في دوامة تغرق العالم في كساد جديد، وبالتالي إشعال فتيل الحروب التجارية.

رابعا: احتمال تحقق السيناريو

مع تصعيد الصراع ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بفرض ضغوطات من خلال فرض التعريفات الجمركية على مختلف المنتجات، لتزيد من حدة الوضع لتبلغ التعريفات الجمركية حدود قياسية بين أكبر اقتصاديين والجدول الموالي سيوضح مسار الحرب التجارية بين الاقتصاديين:

جدول رقم (10): قيمة التعريفات الجمركية المتبادلة بين الولايات المتحدة والصين

التعريفات التي تفرضها الولايات المتحدة على الصين	
التعريفات التي هدد ترامب بفرضها 2019	التعريفات التي تم فرضها في 2018
325 مليار دولار	**250 مليار دولار**
مجموع الواردات الصينية إلى الولايات المتحدة في 2018	
539 مليار دولار	
التعريفات التي تفرضها الصين على الواردات الأمريكية	
التعريفات السارية المفعول أو المعلن عنها	مجموع الواردات الأمريكية إلى الصين
110 مليار دولار	**120 مليار دولار**

Source: http://natourcenter.com/%d9%85%d8%b3%d8%aa%d9%82%d8%a8%d9%84-%d8%ba%d8%a7%d9%85%d8%b6-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b1%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d8%a8%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%88%d9%84%d8%a7%d9%8a/

ومن خلال حجم الرسوم المفروضة يتضح حجم الأزمة، خاصة أن تحرير التجارة وخفض التعريفات الجمركية والحواجز التجارية عموماً بين الدول، كانت على مدى العقود الماضية، هي السبب المباشر لزيادة كبيرة في حجم التجارة العالمية، ودعم سلاسل التوريد العالمية، ففي السابق، انخفض متوسط معدل التعريفات الجمركية على الواردات من قبل أعضاء منظمة التجارة العالمية من نحو 12.74% في عام 1996 إلى 8.8% في عام 2016، وارتفع حجم التجارة العالمية من 5 تريليونات دولار في عام 1996 إلى 19 تريليون

دولار في عام 2013[1]، غير أنه بالعودة لزيادة الرسوم وتعقيد التجارة، فإن التجارة العالمية تُدفع خطوات إلى الوراء.

فهذه الحرب التجارية التي تنذر بها التعريفات الجمركية التي فرضها ترامب، تخلق حالة من عدم اليقين تؤدي بالشركات إلى تقليص حجم الاستثمارات أو حجم التوظيف، كما أنه بإمكان البلدان الأخرى تقديم شكاوي إلى منظمة التجارة العالمية، التي يمكن أن تعلن أن هذه التعريفات تنتهك قواعد منظمة التجارة العالمية ما يثير الفوضى في النظام التجاري العالمي ومن هذا المنظور، نأخذ هذا المثال في الصراع التجاري بين أكبر عضوين في منظمة التجارة العالمية الولايات المتحدة والصين وما سيترتب عن هذه الحرب التجارية على الاقتصاد العالمي ومنظمة التجارة العالمية، بحيث أن السبب الى تبني الولايات المتحدة هذا النهج من التعريفات يرجع الى:

– محاولة احتواء التقدم الصيني و ظهورها كقوة اقتصادية خاصة بعد إطلاق الصين مشروعها الطموح وهو طريق واحد حزام واحد و الذي هدفه هو ربط إفريقيا بآسيا بأوروبا بشبكة ضخمة من الطرق البرية و البحرية بحيث تكون منفذ حيوي للتجارة و السلع الصينية لكل دول العالم و من خلال استثمارات تقيمها في كل مناطق العالم خصوصا شرق البحر المتوسط الذي يعتبر في الآونة الأخيرة منطقة مهمة خاصة بعد اكتشاف الغاز فيه، ومحل نضر الصين إليها إذا تعتبر منطقة ربط القارات الثلاث ببعضها البعض، هذا ما يجعل الهيمنة الأمريكية مستقبلا تنحاز بشكل كبير إلى الصين.

– والسبب الثاني الذي يأزم من الأمر تنامي حرب السلع التكنولوجية خاصة صناعة الرقائق الإلكترونية حيث تسعى الصين للسيطرة على هذه الصناعة، وهو ما يثير تخوفات الولايات المتحدة و لهذا قامت بفرض تعريفات جمركية على استيراد الرقاقات الصينية في أوت الماضي، كما فرضت حظر على تصدير الرقائق الأمريكية و البرمجيات لشركة (ZTE) إحدى شركات الاتصالات الصينية، وذلك على خلفية اتهامات للشركة بخرق العقوبات و تصدير بعض المنتجات التكنولوجية إلى إيران وأيضا فرض عقوبات على شركة الهواتف الصينية (HUAWEI).

– كما أن الولايات المتحدة تقوم باتفاقيات ثنائية مع دول أخرى بما يتماشى و مصالحها سواء التجارية أو السياسية، و بما لا يتجاوز قواعد GATT، حيث كان هناك نقاش واسع بشأن علاقة اتفاقيات التجارة الحرة

[1] هاني سليمان، **مستقبل غامض .. الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين**، 14 ماي 2019، الساعة 05:41، تاريخ الاطلاع 16 ماي 2019، متاح على الموقع: http://www.acrseg.org/41205

الثنائية بمنظمة التجارة العالمية و النظام التجاري متعدد الأطراف، و يجادل البعض بأن صياغة قواعد جديدة من خلال المناطق الإقليمية الضخمة يمكن تقويض النظام التجاري[1]، وإنشاء كتل تجارية إقليمية منافسة تؤدي إلى تحويل التجارة، وتهميش البلدان غير المشاركة في المبادرات.

وهذا ما ينذر بتراجع الدور الذي تقوم به منظمة التجارة العالمية، ويقودنا لترجيح هذا السيناريو، أيضا لا ننسى بان مستقبل المنظمة العالمية للتجارة مرتبط بتحديات أهما ذات الطابع التنظيمي والمتعلقة في المنظمة بحد ذاتها حيث تعتبر امتداد للإطار التنظيمي الذي كان موجودا من قبل (الجات)، وأيضا تعدد الأجهزة ما يجعل صعوبة الربط وصعوبة إحداث التناغم ما بينها، ما ينجر عنه حدوث تضارب أو ازدواج في أداء عملها، أيضا التحديات الواقعية كان لها الحظ الوافر في إحداث تحدي أمام المنظمة خاصة مع محاولة كل دولة تحقيق مصالحها والحصول على وضع يحفظ لها وينمي مقدرتها التنافسية في العلاقات الدولية حتى وان كان على حساب الدول الأخرى.

فحسب دراستنا نرى بأن مستقبل منظمة التجارة العالمي يسوده نوعا من الغموض، خاصة مع استمرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الحكم ونزعته الحمائية الشرسة وتمسكه بقراراته فيما يخص التعريفات الجمركية التي يقوم بفرضها على صادرات الدول الأعضاء في المنظمة، وخاصة مع تشتت التنبؤ بمستقبل منظمة التجارة العالمية وعدم اليقين التام بإمكانية استمرارها مستقبلا.

ونستند في ترجيحنا لهذا السيناريو على مجموعة من البيانات الخاصة بالتجارة مابين الدول الأعضاء في المنظمة، حيث منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية ومعدلات التجارة في تراجع مستمر وأن ارتفعت في فترات قليلة، مع تبني أغلب الدول السياسات الحمائية لحماية اقتصاداتها، و التي أثرت على تطورات و توقعات التجارة ما بين الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية، حيث أعرب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية **روبرتو أزيفيدو** خوفه بسبب ارتفاع التوترات التجارية، قائلا أنه لا ينبغي أن يفاجأ أحد بهذه التوقعات، ولا يمكن للتجارة أن تلعب دورها كاملاً في تحفيز النمو عندما نرى مستويات عالية من عدم اليقين[2]، داعيا إلى حل النزاعات من خلال رسم طريق واضح للتجارة العالمية يستجيب للتحديات الحقيقية في اقتصاد اليوم، وحسب التوقعات السنوية للمنظمة العالمية جددت التعبير عن قلقها بشأن التهديدات المبرمة

[1] Ian F. Fergusson, Cimino-Isaacs, Rachel F.Fefer, **World Trade Organization: Overiew and Future Direction,USA,** Date view 15/02/2019**,** p49, **Available on site**: https://Crsreports.congress.gov

[2] مؤتمر صحافي– ملاحظات دي جي أزيفيدو **نمو التجارة العالمية يفقد الزخم مع استمرار التوترات التجارية**، تاريخ النشر 2019/01/02، تاريخ الاطلاع 2019/04/25، **متاح على الموقع:** https://www.wto.org/english/news_e/pres19_e/pr837_e.htm

التي قد تواصل تعطيل الاقتصاد العالمي، "تحديدا الرسوم الانتقامية التي فرضتها كل من الولايات المتحدة والصين على الأخرى"[1]

ومن خلال هذا الوضع سنأتي لتحليل وضع التجارة العالمية وتوقعات المنظمة لنمو التجارة والسياسة الاقتصادية والتأكيد على السيناريو المتشائم من خلال:

أولا: التطورات التجارية في عام 2018

خفضت منظمة التجارة العالمية توقعاتها التجارية لعام 2019 إلى الأضعف في ثلاث سنوات، مشيرة إلى تأثير تصاعد التوترات والتعريفات التجارية.

بحيث كان التباطؤ في نمو حجم تجارة البضائع في عام 2018 واسع النطاق، مما يعكس ضعف الطلب على الواردات في كل من البلدان المتقدمة والنامية، على الرغم من أن بعض المناطق تأثرت بقوة أكثر من غيرها.

والرسم البياني التالي يوضح صادرات وواردات البضائع الفصلية المعدلة موسمياً حسب مستوى التطور.

الشكل رقم(09): الصادرات والواردات من البضائع العالمية حسب مستوى التنمية بالنسب المئوية

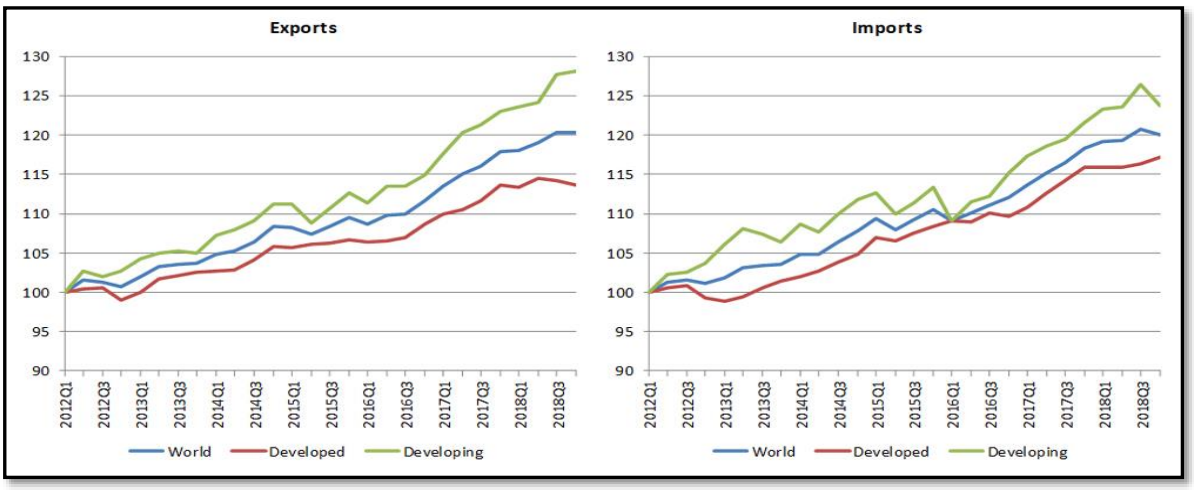

المصدر: منظمة التجارة العالمية والأونكتاد.

إن الملاحظ من الشكل أن الضعف كان أكثر وضوحًا في الربع الأخير من عام 2018، عندما انخفضت أحجام الصادرات بنسبة 0.1%، وتراجعت أحجام الواردات بنسبة 0.5%، إلى جانب التصدير

[1] **تباطؤ التجارة الدولية في 2019 جراء «التوترات»**، تاريخ النشر 2019/04/02، تاريخ الاطلاع 2019/04/29، **متاح على الموقع:** http://alwasat.ly/news/economy/240640

كان التباطؤ يرجع في الغالب إلى انخفاض الشحنات من البلدان المتقدمة، التي تقلصت على أساس سنوي في ثلاثة من أصل أربعة أرباع عام 2018، أما فيما يخص الاستيراد سجلت البلدان المتقدمة نموًا بطيئًا طوال العام، وخاصة في النصف الأول، وفي الوقت نفسه شهدت الاقتصادات النامية انخفاض الواردات بشكل حاد (2.1- %) في الربع الأخير على الرغم من نمو أقوى في وقت سابق من العام.

الشكل رقم:(10): الصادرات والواردات من البضائع حسب المنطقة بالنسب المئوية

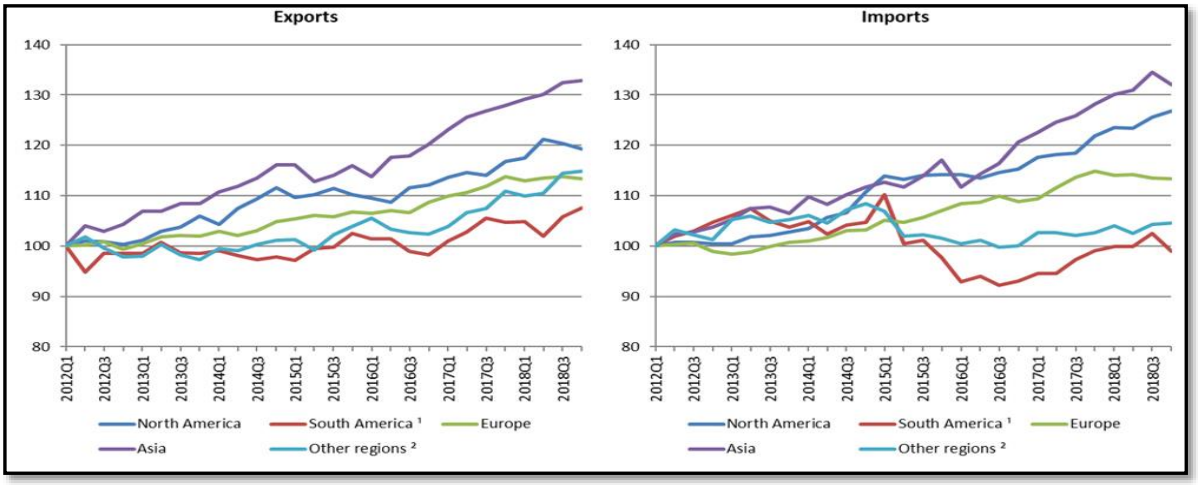

المصدر: منظمة التجارة العالمية والأونكتاد

نلاحظ من الرسم البياني أن تباطؤ التجارة في عام 2018 كان مدفوعًا بشكل أساسي بأوروبا وآسيا بسبب حصتها الكبيرة في الواردات العالمية 37% و 35% على التوالي، خاصة بعد تسجيل زيادات قوية في عام 2017، فقد شهدت آسيا نمو تجاريا معتدلا في عام 2018، في حين ظلت صادرات أوروبا راكدة طوال العام بينما انخفضت وارداتها تدريجياً.

لا يمكن لتوترات التجارة المتفاقمة أن تفسر كل تباطؤ التجارة في عام 2018، لكنها لعبت بلا شك دورًا مهمًا حيث توقع المستهلكون والشركات اتخاذ تدابير تجارية جديدة نافذة المفعول، تأثرت التجارة والإنتاج أيضًا بالصدمات المؤقتة، بما في ذلك إغلاق الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة ومشاكل الإنتاج في قطاع السيارات في ألمانيا قرب نهاية العام، من المرجح أن يكون لهذه الصدمات آثار عابرة، مما يؤدي إلى تأجيل المستهلكين والشركات لقرارات الشراء والإنتاج بدلاً من إلغاؤها على الفور.

ثانيا: توقعات التجارة العالمية بين عامي 2019-2020

تشير تقديرات الإجماع إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 2.9 % في عام 2018 إلى 2.6 % في كل من عامي2019 و2020[1].

[1]WTO, **Question for Ministers, website of WTO,** Available on site : https://www.wto.org/english/news_e/pres19_e/pr837_e.htm

الشكل رقم(11): حجم تجارة البضائع العالمية ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (التغيير السنوي) 2011-2020

النسبة المئوية %

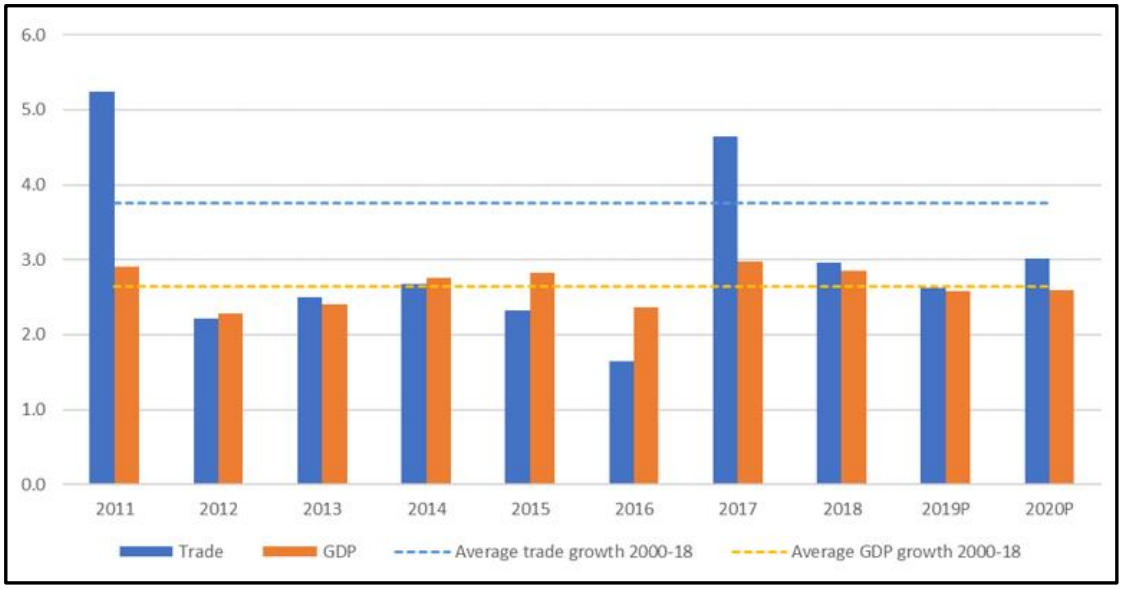

المصدر: منظمة التجارة العالمية والأونكتاد للتجارة.

ملاحظة: يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الصرف في السوق، بيانات عامي 2019 و 2020 هي توقعات.

حسب الشكل أعلاه فإن التقدير الأولي البالغ 3.0% لنمو التجارة العالمية في عام 2018 هو أقل من توقعات منظمة التجارة العالمية الأخيرة والتي بلغت 3.9% الصادرة في سبتمبر 2017، يفسر غالبا بالتوترات التجارية بين واشنطن وبكين وردود الأفعال الدولية من هذه الإجراءات الحمائية بحيث طالت اقتصادات أغلبها أعضاء في منظمة التجارة العالمية التي تنادي بالشفافية والمعاملة العادلة.

تقديراً للدرجة العالية من عدم اليقين المرتبط بتوقعات التجارة في ظل الظروف الحالية، يستخدم الرسم البياني الموالي نطاقات مظللة لتوضيح مجموعة من نتائج التجارة المحتملة في عام 2019، فمن المرجح أن يقع التوسع التجاري في السنة الحالية ضمن النطاق من 1.3% إلى 4.0%، كما تجدر الإشارة إلى أن نمو التجارة يمكن أن يكون أقل من هذا النطاق إذا استمرت التوترات التجارية في الارتفاع، أو أعلى منه إذا بدأت في التخفيف.

الشكل رقم(12): عدم اليقين في السياسة الاقتصادية العالمية، من جانفي 2005 إلى فيفري 2019

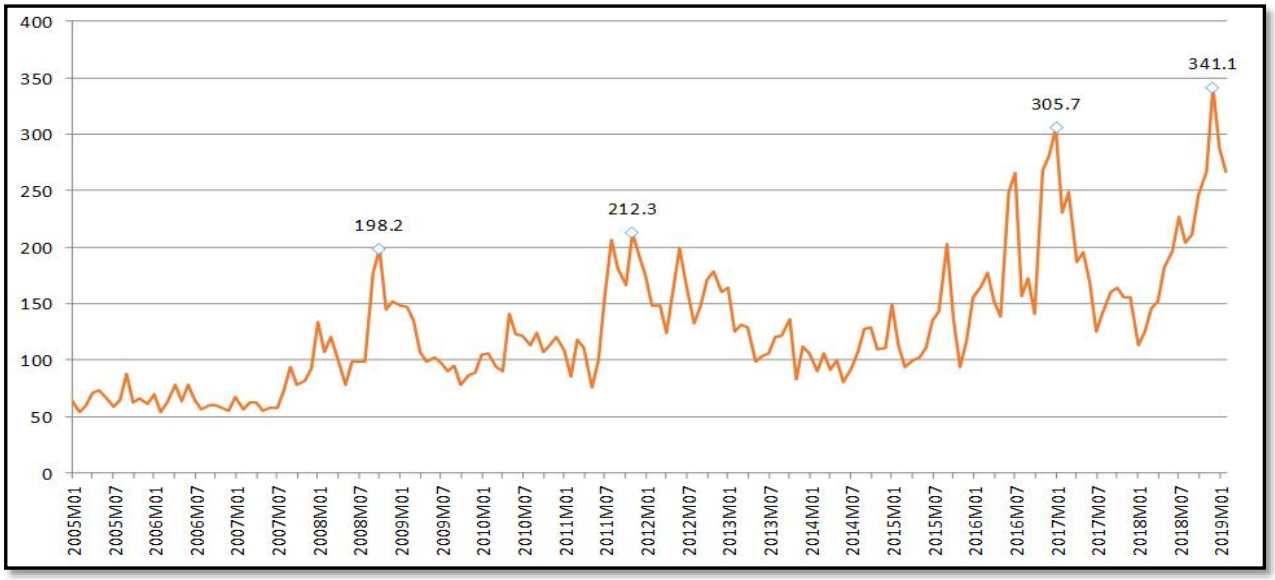

المصدر: منظمة التجارة العالمية والأونكتاد، تقديرات أمانة منظمة التجارة العالمية.

يظهر الرسم البياني أعلاه مؤشرًا لعدم اليقين في السياسة الاقتصادية استنادًا إلى تكرار العبارات المتعلقة بعدم اليقين في الحسابات الصحفية، وقد ارتفع المؤشر باستمرار بمرور الوقت، ووصل إلى 341 في ديسمبر 2018، متزامنًا مع إغلاق الحكومة الأمريكية والمفاوضات التجارية الأمريكية مع الصين، إلى الحد الذي يعيق عدم اليقين الاقتصادي، يمكن أن يكون له تأثير سلبي على التجارة لأن السلع الرأسمالية تميل إلى أن تكون ذات محتوى استيراد مرتفع، وعلى العكس من المتوقع أن يؤدي خفض التوترات التجارية إلى تحفيز الاستثمار والتجارة.

لهذا فإن الوضع مستقبلا سيكون هناك اتفاقيات تجارية ثنائية بين الدول بما يخدم مصالحها التجارية، وستكون قواعد التجارة مبنية على الطرفين المتفقين مما ينتج عنه انقسام العالم إلى كتل تجارية كتلة شرق بقيادة الصين وحلفاؤها كروسيا، وكتلة الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وباقي العالم ينقسم بما يخدم مصالحهم بين هاذين الكتلتين.

المطلب الثاني: السيناريو المتفائل

أولا: وصف السيناريو

يغالي هذا السيناريو في التفاؤل بعدد الإيجابيات، ويقلل من أهمية السلبيات المتعددة، ويستند في تفاؤله على حقيقة التغييرات التقنية والاقتصادية والسياسية التي يشهدها العالم منذ بداية القرن 20، وأن

الوقت حان للتخلي عن كافة القيود والنظم الجمركية التي تعيق تدفق السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية وبالتالي فمنظمة التجارة العالمية تشكل الخيار الاستراتيجي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء. و أبرز الدول التي تنادي باستمرار هذا النظام و تدعم المسعى هي الصين، بحيث أنها كانت ممن دعوا إلى إصلاحات وتخليص المنظمة من الإجراءات أحادية الجانب التي تتعارض مع قواعدها، معتبرة أن إساءة استخدام أو التمادي في استخدام تدابير الحماية التجارية الحالية، تتسبب بأضرار جسيمة لنظام التجارة الدولية القائم، وأن السياسة التجارية الأمريكية تهدد وجود المنظمة التي لم تكد تنهض من تداعيات أكبر أزمة مالية عالمية في العصر الحديث[1]، حتى دخلت في فوضى الحرب التجارية التي تشنها الإدارة الأمريكية، وتقول الحكومة الصينية إن "السياسة الأميركية تضر بشكل جدي بمصالح، الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وخاصة المتنامية منها، وتقوض سمعة وفعالية المنظمة الدولية نفسها. وكنتيجة لذلك تصطدم المنظمة، بتهديد غير مسبوق لوجودها"[2].

فالصين من مصلحتها بقاء النظام التجاري و مستعدة لمجاراة الوضع الحالي بما لديها من أدوات الضغط ضد واشنطن، فهذه الحرب التجارية هي اختبار حقيقي للهيمنة الاقتصادية، بحيث سيفند هذا الرأي بموقع الصين في التفاعلات الدولية ومدى وجود تحول في النظام العالمي القائم على التفوق الأمريكي.

ثانيا: شروط تحقق السيناريو

- سجلت تجارة الخدمات التجارية العالمية نمواً قوياً في عام 2018 للعام الثاني على التوالي، لتصل إلى 5.80 تريليون دولار مدفوعة بنمو كبير للواردات في آسيا[3]، في حين سجلت الخدمات المرتبطة بالسلع أقوى توسع بزيادة قدرها 10.6 % بالقيمة الحالية للدولار، وكان أضعف نمو في مجال النقل، الذي ارتفع بنسبة 7.1%، نمت الخدمات التجارية بشكل عام بنسبة 7.7% في عام 2018، ومن المحتمل أن تزيد مستقبلا.

[1] وكالة "رويترز"، **بكين: سياسة واشنطن تهدد وجود منظمة التجارة العالمية**، تاريخ النشر 2019/05/14، الساعة 13:25، تاريخ الاطلاع 2015/05/20، **متاح على الموقع:** https://arabic.rt.com/business/1019309

[2] **منظمة التجارة العالمية تحتاج إلى تحديث في القواعد والمبادئ**، تاريخ النشر 2019/05/17، تاريخ الاطلاع 2019/05/19، **متاح على الموقع:** https://alarab.co.uk

[3] روبرت كوبمان، يتحدّث في جنيف (رويترز) **توقعات سلبية لنمو التجارة العالمية في 2019**، تاريخ النشر 2019/04/02، تاريخ الاطلاع 2019/04/29، **متاح على الموقع:** https://aawsat.com/home/article/1661581/

- لا تزال معظم التجارة العالمية تتم وفقاً لالتزامات منظمة التجارة العالمية التي قطعها أعضاؤها ومع هذا فإن إلغاء الاتفاقات الدولية بكل سهولة يشكل مخاطر منهجية على المنظمة[1].

- استمرار العمل اليومي القوي للجان منظمة التجارة العالمية بوتيرة أسرع، فمنظمة التجارة العالمية أبعد ما تكون عن الكمال.

- عدم انسحاب أي دولة من عضوية منظمة التجارة العالمية من أصل 164 دولة عضو، لكن الرئيس ترامب هدد بالقيام بذلك، وهذا ليس بغريب مع القرارات الواهية التي يتخذها من توليه السلطة.

- محاولة جعل منظمة التجارة قوية من قبل أعضائها، وهذا من خلال الإصلاحات المحددة التي يتم تنفيذها حاليًا، بما في ذلك الفوائد المتوقعة للدول النامية، وتعهد من جميع الدول بالحد من إعانات مصايد الأسماك التي تستنفد محيطات العالم.

- عدم تقديم أي شكوى بخصوص نظام تسوية المنازعات في المنظمة، بل العمل الجاد من أجل إيجاد حلول للحروب التجارية التي أثيرت حاليا، حيث قامت المنظمة بحل العديد من المنازعات أشهرها حرب الموز بين أوروبا و أمريكا، و الحرب بين ألمانيا و فرنسا، و الحرب بين البرازيل و أمريكا.

- أن السبب الأكثر إلحاحا للتفاؤل هو ما تراه البلدان المتأثرة بالنزاع في النظام التجاري انه على نفس الخطى من السلام والاستقرار الذي كان سائدا من قبل عند تأسيس الجات.

- رؤية الدول أن عضويتها في المنظمة تصب لصالحها خاصة مع ما تخدمه لمصلحتها.

- تصريح الأمين العام لمنظمة التجارة العالمية روبيرتو أزفيدو قائلا بأن كل الدول الأعضاء جيدون وعلى تواصل معنا ويعطونا الوقت الكافي وهذا يعكس مدى أهمية منظمة التجارة العالمي كشريك حوار بالنسبة إليهم.

- استمرار عمل منظمة التجارة العالمية وفرض نفسها على النظام التجاري، وسيطرتها على الوضع الحالي من خلال إجبار الدول عن التخلي أو التخفيف من الحمائية وفرض الرسوم الجمركية.

[1] Brett Milano,**8 reasons to believe in the future of the World Trade Organization,** 02/05/2019, Date of view 2019/ 05/05
Available on site: https://today.law.harvard.edu/8-reasons-to-believe-in-the-future-of-the-world-trade-organization/ https://www.spiegel.de/international/world/world-trade-organization-in-trouble-amid-trump-trade-war-a-1215802.html

- احتمال التوصل إلى اتفاق مابين الولايات المتحدة الامريكية والصين وتأجيل رفع الرسوم الجمركية هذا من شأنه أن ينهي الحرب التجارية بين البلدين في المستقبل القريب.

ثالثا: انعكاسات السيناريو أثاره

– توسيع دائرة التشاور وتسريع وتيرة المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية.

– مراجعة آليات اتخاذ القرار داخل المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية وتجاوز نظام الحصص لضمان استمرارية المنظمة.

– معالجة أوجه النقص في نظام تسوية المنازعات، وتعيين أعضاء جدد في هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية، ومحاولة القيام بمفاوضات مع إدارة ترامب لسحب تهديداته المتكررة بسحب العضوية من المنظمة، وذلك لتبعات هذا القرار على الاقتصاد الأمريكي والتكاليف الاقتصادية المترتبة عليه[1].

– والأمر المثير هو رغبة الصين في استمرار هذا النظام لأن من مصلحتها أن تستمر المنظمة في العمل وهذا راجع إلى تنامي نفوذ الصين على الساحة الدولية وأيضا التداعيات العالمية الترامبية دفعت بعض الدول مسبقا نحو الصين بطرق ربما كانت ستبدو غير قابلة للتصور قبل بضع سنوات فحسب، ولنأخذ رئيس الوزراء الياباني "شينزو آبي" الذي قام عمليا بعكس وجهة علاقات اليابان بالصين لتتحول من العداء الخفي بالكاد إلى التعاون خلال زيارة دولية قام بها إلى بكين في أكتوبر 2018، حيث وقعت الصين و اليابان أكثر من 50 اتفاقية للتعاون الاقتصادي.

– وفي الأثناء تستمر العوامل الهيكلية في توسيع الفجوة بين الرائدتين العالميتين الأبرز الصين والولايات المتحدة، وبين بقية العالم، إن من قمة أولويات بكين، ثمة نظام اقتصادي ليبرالي قائم على التجارة الحرة وكان تحول الصين الاقتصادي على مدى العقود الماضية من مجتمع زراعي إلى مركز قوة عالمي وثاني أكبر اقتصاد في العالم قد بني على الصادرات، وشق البلد طريقه ببطء صعودا في سلسلة القيمة، حيث ما تزال هذه الصادرات تشكل شريان الحياة للاقتصاد الصيني، فهي تضمن فائضا تجاريا مستمرا، كما تم الإشارة إليه سابقا، والوظائف التي تخلقها هي محرك حيوي للاستقرار الاقتصادي المحلي، وليس هناك ما يشير إلى أن هذا الواقع سيتغير في العقد القادم، ورغم أن التعريفات الجمركية الأمريكية سببت بعض الألم

[1] Ian F. Fergusson, Cimino-Isaacs, Rachel F.Fefer, **Reference above** ,p 54, **Available on site**: https://Crsreports.congress.gov

للاقتصاد الصيني واصل الحجم الإجمالي للصادرات الصينية نموه في العام 2018، كما أن هذه التعريفات لن تغير من الحوافز الأساسية لبكين، ولن تؤذن بتحول عام للصين عن التجارة العالمية.

بل على العكس تماما بما أن الصادرات الصينية حاسمة لنجاحها الاقتصادي والسياسي على المرء أن يتوقع أن تكثف الصين جهودها ومحاولاتها لكسب وإدامة الوصول إلى الأسواق الأجنبية، ويقع هذا الحافز الاستراتيجي في الحزام والطريق، والتي تأمل الصين في أن تطور من خلالها شبكة من الطرق التي تربط مراكزها التصديرية وبين الأسواق الأخرى ووصول منتجات إلى جميع هذه الأسواق لتجسيد مبادرة صنع في الصين، بحيث في هذه المبادرة وقعت نحو 70 دولة ومنظمة عقودا مع الصين على مشاريع متصلة بالمبادرة، وهو رقم مرشح للارتفاع في السنوات المقبلة، كما ترغب الصين في فتح وتوسيع أسواقها المحلية أمام السلع الأجنبية في مقابل تحقيق وصول أكبر إلى الخارج، وعلى سبيل المثال قامت الصين بمعرض تجاري كبير في شنغهاي في نوفمبر 2018 الذي صمم لعرض إمكانات البلد كوجهة للسلع الأجنبية وقامت بتخفيض تعريفاتها الجمركية العامة من 10.5% إلى 7.8%، فالصين لديها العديد من الأدوات التي تستطيع الاستثمار فيها وتوظيفها خاصة بما لها من قبول على المستوى الاقتصادي، باعتبار أنها تنطلق من أرضية بحتة، بعيدا عن التدخلات السياسية والضغوط الخاصة بملفات معينة والتي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية، مما يؤهلها على تجاوز الحرب التجارية بخسائر أقل، فليس هناك منتصر في تلك الحرب التجارية، وحسب قول "وولف آلان" نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، إن عصر الإصلاحات والاختلافات الحالية تشير إلى حياة جديدة لمنظمة التجارة العالمية، لن يكون أي شيء سهلاً، لكن عملية محاولة التجديد والإصلاح المحتمل قد بدأت، مع الإصلاحات وبطاقات جديدة من البلدان المنضمة، فإن مستقبل منظمة التجارة العالمية لديه احتمال ألا يكون أقل من رائع.

فزيادة النفوذ الصيني يؤهلها مستقبلا لقيادة النظام التجاري العالمي، بحيث أنها مثلا لا تتحمل تباطؤ في النمو، فما نلاحظه أن هناك حركة تبادل تجارية قوية ما بين الدول وبالخصوص الصين والولايات المتحدة، وليس من مصلحة الصين أن يتباطأ هذا النمو، وتفقد مكانتها الإنتاجية، حيث يرجح الاقتصاديين هذا إلى القول أن سبب تمديد شي جين بينغ رئاسته العام الماضي إلى أجل غير مسمى هي ضمان أن تصبح الصين هي المهيمنة العالمية الجديدة.

ولكن تبقى هناك أوجه القصور في تبني الصين للقيادة في المستقبل، فالصين تعتمد على شبكة عالمية من العلاقات التجارية، ولذلك تكره الدخول في مواجهات مع الولايات المتحدة، ويخشى قادة الصين أن تؤدي مواجهة من هذا القبيل إلى قطع وصولها إلى الأسواق الأمريكية، وأن تدفع حلفاء الولايات المتحدة

الرئيسيين إلى الاجتماع معا ضد الصين بدلا من البقاء محايدين، مما يجردها من شراكات اقتصادية مهمة وعلاقات دبلوماسية قيمة، وحتى مع أنها ستكون قوة عظمى جديدة في العقود المقبلة، فإن الصين سوف تتبع سياسة خارجية أقل تدخلية مما فعلت الولايات المتحدة في ذروة قوتها.

وفي الأخير نقول أنه سوف تضمن الاقتصادات القائمة على التصدير في مقدمتهم الصين وألمانيا واليابان، بقاء نظام عالمي تجاري ليبرالي مبني على اتفاقيات التجارة الحرة وعضوية منظمة التجارة العالمية بغض النظر عن المسار الذي تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك من المرجح أن يتوقف التعاون في الشؤون الأخرى للحكومة العالمية، وحتى لو قادت إدارة أمريكية مستقبلية دفعة جديدة نحو تعددية الأطراف ووضع القواعد والمعايير الدولية، فإن مكانة الصين كقوة عظمى سوف تجعل من الصعب على الولايات المتحدة أن تديم القيادة القوية.

المطلب الثالث: سيناريو استمرار الوضع الحالي

أولا: وصف السيناريو

يتوقع هذا السيناريو على استمرار المنظمة العالمية في نفس الوضع من خلال استمرار الصراع مابين الدول الأعضاء فيها، وتصعيد التعريفات الجمركية، وضعف موقف منظمة التجارة في تنديد هذه السلوكيات مع احتمال رضوخها للولايات المتحدة الامريكية والعمل على خدمة مصالحها، مع إشعال نار الحرب التجارية التي باتت تهدد العالم اجمع والتي يخرج الكل منها خاسر فلا وجود لمكاسب منها، لتصبح كل دولة تخدم مصالحها بذريعة الأمن القومي.

ثانيا: شروط تحقق السيناريو

– رغم التطورات الحاصلة في الساحة الدولية بين الاقتصاديات الرئيسية إلا أنه ليس من السهل التنبؤ بمن سينتصر في الحرب التجارية، غير أنه يمكن القول أن كل طرف يمتلك عدد من الأدوات التي يستطيع استخدامها في مواجهة الآخر والتقليل من الخسائر التي تعود عليه وذلك وفق مجموعة من الاعتبارات:

- **من الجانب الصيني:**

– تحتفظ الصين بديون للحكومة الأمريكية بقيمة 1.17 ترليون دولار، إذ تعتبر ورقة ضغط بيد الصين، فعلى مدار العقدين الأخيرين اشترت بكين عشرات من سندات الخزانة الأمريكية كوسيلة للاستثمار الآمن، وجمعت الصين المليارات من فوائد تلك السندات، فلو قررت الصين تصفية كمية من هذه السندات فستتلقى

الأسواق العالمية هزة كبيرة، إذ سيضعف الارتفاع في معروض سندات الخزانة إلى حد كبير من قيمتها، وسيجعل اقتراض المال باهظا للشركات الأمريكية والمستهلكين ونتيجة لذلك سيشهد الاقتصاد الأمريكي تباطؤا شديدا وهذا ما لا تريده الإدارة الأمريكية التي تعتمد كثيرا على مدخرات الاقتصاد الصيني في اقتصادها[1].

– امتلاك الصين تاريخ في تبني تشديد إجراءات الجمارك وفرض تدابير صارمة ورفع كلفة عمل الشركات الدولية على أراضيها، وهو ما يمثل قلق واضح للأمريكيين.

– إجراء خفض قيمة اليوان الصيني سيكون له تأثير مضاعف، فضعف العملة يعني صادرات صينية أرخص وأكثر تنافسية، وفي الوقت نفسه سيجعل المنتجات الأمريكية أعلى ثمنا، ولا سيما تلك المعرضة لتعريفات جمركية أعلى.

– هناك اعتبارات الإنتاج واليد العاملة، فالشركات الأمريكية ستجد صعوبة في إيجاد يد عاملة رخيصة تغنيها عن واردات الصين، وحتى الشركات الأمريكية القليلة التي تحظى بامتيازات ضريبية لبيع وارداتها من الصين بأقل الأسعار، ستحتاج إلى الرفع من الأجور وبناء شركات أخرى، بالإضافة إلى الضغط المتزايد على التضخم ومعدلات الفائدة، ونظرا للقدرة الإضافية الصغيرة المتوفرة، سيكون الاستثمار والتشغيل اللذان تحتاجهما الولايات المتحدة الأمريكية لتعويض السلع الصينية على حساب قرارات الشركات الأخرى التي كانت تحقق أرباحاً أكثر قبل الحرب الضريبية مع الصين، إذاً فالولايات المتحدة الأمريكية لن تستثمر ولن تُشَغِّل عمالاً جدداً لمنافسة الصين، ما لم تكن متأكدة من استمرار الضرائب لعدة سنوات.

– يعتبر الاقتصاد الصيني أكثر تنظيما خلافا لما هو عليه بالولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الأسواق الصينية أكثر تماسكا من نظيرتها الأمريكية، ففي الوقت الذي يمارس فيه الرئيس الأمريكي سياسات الحمائية تقوم على العشوائية والارتجال تنتهج الصين سياسة حكيمة فيما يتعلق بردود الأفعال إذ يحكم ذلك خطط واستراتيجيات طويلة الأمد تأخذ بعين الاعتبار معدل النمو وحجم التضخم ونسب البطالة في البلاد، كما أن الصين ألغت مؤخرا تقييد منصب الرئيس دستوريا مما يعني أن الرئيس الصيني تشي جين بينغ، لن يواجه ضغوط لتحقيق أي نتائج سريعة، ويشمل ذلك سعي إدارة الرئيس الصيني ببطء لتشكيل تحالفات تجارية مع دول أخرى وهو ما قد يؤدي إلى عزل واشنطن. ويرى محللون أن هذا يحدث بالفعل ضمن تحركات بكين الأخيرة إلى دول أخرى في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية. كما أن مبادرة الحزام والطريق الصينية تحظى

[1] **ما هي الأسلحة التي يمكن أن تستخدمها الصين في الحرب التجارية مع واشنطن؟**، فرانس 24، تاريخ النشر 7 جويلية 2018، تاريخ الاطلاع 2019/05/23، متاح على الموقع: http://cutt.us/iLaxn

بدعم إقليمي ودولي من عديد من دول العالم التي تجد فيها تعظيم للمنافع التجارية المشتركة. بعيدا عن القواعد التجارية الأمريكية الصارمة.

- **من الجانب الأمريكي:**

– تعتبر سندات الخزانة الأمريكية أحسن استثمار عالمي بالنسبة للصين، ولن تجد في السوق بديلا استثماريا بنفس ضمانات وعوائد السندات الأمريكية، وحتى الاتحاد الاوروبي لا يوفر تلك العائد بالنسبة للصين.

– استيراتيجية زيادة الرسوم الجمركية لها كلفتها الباهظة على البلدين وهذا ما أشرنا إليه، فقيمة التعريفات الجمركية المتبادلة بين الولايات المتحدة والصين ستحد من إمكانية استثمار المصدرين في السوقين الأمريكية والصينية، كما ستحد من المنافسة وسترتفع الأسعار وتقلل الخيارات أمام المستهلكين.

– تدخل الولايات المتحدة في القضايا الدولية بشكل عسكري أو اقتصادي و ذلك بحكم قوتها و نفوذها الجيوسياسي، عكس الصين التي تؤشر فقط على دعمها لنظام اقتصادي ليبرالي، وليس لاندماج سياسي متزايد، و تبقى بكين خائفة من التدخل الخارجي، خاصة فيما يتعلق بهونغ كونغ، والتبيت وتايوان وشينجيانغ، وكذلك حول حرية الصحافة وأنظمة الانترنيت، ولذلك تنظر إلى السيادة الوطنية أكثر من المسؤوليات والقواعد الدولية[1].

– فيما يتعلق بالإبداع الثقافي والفكري، فان اللغة الشائعة هي اللغة الانجليزية على الصعيد العالمي في حين اللغة الصينية صعبة التعلم وقليلة الانتشار مقارنة بالانجليزية، فان المنتج الثقافي والأعمال الفنية الأمريكية لها صدى واسع لدى الشعوب، حتى الأعمال الفنية الصينية التي تشارك في المهرجانات الدولية يتم ترجمتها للغة الانجليزية.

ثالثا: انعكاسات السيناريو أثاره

على الرغم من التصعيد للحرب التجارية و تنامي الحمائية بين البلدان المتقدمة و النامية، إلا أن عمل المنظمة يقتصر على فتح مجال للتفاوض متعدد الأطراف وثنائي وتقريب وجهات النظر بين الدول الأعضاء باعتبار أن مجمل التجارة العالمية تتم بين هذه الدول ما نسبتها 98%، و ينظر إليها على أنها وسيلة لمتابعة الاتفاقيات الجديدة، و أيضا متابعة المحادثات في التجارة الالكترونية وتيسير الاستثمار وتقليل من الضغوط التي تفرضها الولايات المتحدة على عمل المنظمة، على سبيل المثال منح الولايات

[1] فورين أفيرز، يان زويتونغ – **مَن سيديرُ العالم (4) – عصر السلام القلِق : القوة الصينية في عالَم منقسِم**، تاريخ النشر 2019/02/11، تاريخ الاطلاع 2019/05/25.**متاح على الموقع:** http://www.natourcenter.com/wp-content/uploads/

امتيازات كأولوية التجارة الأمريكية في التجارة الرقمية والشركات المملوكة للدولة وهذا لتخطي بعض من التهديدات التي تفرضها أمريكا على سير عمل المنظمة، بحيث أن لو انسحبت أمريكا من منظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى زيادة التوترات السياسية، كما أن الأصوات التي تنادي بإصلاح هذه الأخيرة تثير تساؤلات في مستقبل القيادة الأمريكية لمنظمة التجارة العالمية بحيث بدأت بلدان أخرى في تأكيد أنفسهم كقادة ودعاة للنظام التجاري العالمي، كما لوحظ في الاجتماعات الأخيرة، بما في ذلك قمة الاتحاد الأوروبي والصين التي عقدت في جويلية 2018، وفي قمة أكتوبر التي عقدت في كندا بين وزراء التجارة من 13 عضوا في منظمة التجارة العالمية، فهذا الأمر يجعل الكونغرس يعيد حساباته في الأيام القادمة والتصويت على قرار يعبر عن التأييد لمنظمة التجارة العالمية، وتخطي الحرب التجارية وإعادة النظر في حجب الموافقة على التعيينات في هيئة الاستئناف، علاوة على ذلك فإن قضايا النزاعات الجارية في منظمة التجارة العالمية والتي بدأت من قبل العديد من البلدان على التعريفات الأمريكية يمكن أن تحدد سوابق ولها آثار خطيرة على مصداقية النظام التجاري العالمي في المستقبل، بحيث يشعر البعض بالقلق من أن الولايات المتحدة قد تشجع الإجراءات الحمائية من قبل الدول الأخرى بذريعة حماية مصالح الأمن القومي الخاصة بهم، بحيث يظهر تقرير منظمة التجارة العالمية ارتفاعا حادا في التدابير المقيدة للتجارة من اقتصاديات مجموعة العشرين.

ويرى بعض الخبراء أن فتيل الحرب التجارية ما هو إلا مفهوم جديد للحرب الباردة الجديدة، حتى ولو تم حل هذه القضية التجارية ستكون هناك ذرائع جديدة لتحريك الأوضاع، لأن الحرب الباردة الجديدة ما هي إلا صراع اقتصادي أوسع بكثير بين الأقطاب الرئيسية في الاقتصاد العالمي، وهذا الصراع الاقتصادي الأوسع بدوره جزء لا يتجزأ من الصراع الجيوسياسي، لهذا فإن منظمة التجارة العالمية تبقى تجرى مفاوضاتها التجارية مع أن هناك أقطاب أخرى يتبنون النظام التجاري العالمي.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل دراسة تحليلية لمستقبل منظمة التجارة العالمية، خاصة مع الانتشار الكبير للحمائية التي نتج عنها حروب تجارية ما بين أكبر الاقتصادات العالمية، مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وان تراجعت مكانته مؤخرا لصالح دول أخرى، فمثلما كانت الولايات المتحدة الأمريكية السبب الرئيسي في وجود المنظمة العالمية للتجارة، ستكون السبب ذاته في إنهاء وجودها كنظام تجاري، من خلال الإجراءات التي يقوم بها الرئيس ترامب والتي تتنافى في مضمونها مع مبادئ منظمة التجارة العالمية، وأيضا تهديده مِؤخرا من الانسحاب منها، وتشير كل الاتجاهات المستقبلية طبقا للمعطيات المتاحة وفي ظل تصاعد الحرب التجارية ما بين أكبر الاقتصاديات العالمية على وجه خاص الولايات المتحدة الأمريكية والصين واشتداد المنافسة هذا ما يقودنا إلى وضع و ترجيح السيناريو المتشائم حول مستقبل منظمة التجارة العالمية استنادا على أرقام وحقائق توحي لنا بتراجع التجارة الدولية وانتشار الحمائية الجديدة وتراجع التجارة ما بين الدول الأعضاء داخل المنظمة.

خاتمة

خاتمة

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا قياديا في النظام التجاري العالمي وضمنت مقعد على الطاولة لتشكيل جدول أعمال التجارة الدولية بطرق التقدم والدفاع على المصالح الأمريكية، بحيث انبثقت منظمة التجارة العالمية بعد مفاوضات طويلة وشاقة، وكان الهدف الأساسي من إنشاء هذه المنظمة، تقوية الاقتصاد العالمي وتحرير التجارة من القيود بغية تسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية باعتبارها أساس النظام التجاري العالمي، فهي منظمة توافقية يحركها الأعضاء، مبادئها الأساسية تشمل عدم التمييز، حرية التجارة، المنافسة العادلة، الشفافية، وتشجيع التنمية هذه هي المنصوص عليها في سلسلة من الاتفاقيات التجارية لمنظمة التجارة العالمية التي تشمل السلع، والزراعة والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والتجارة، لقد عالجت المنظمة أكثر من 500 نزاع وكانت الولايات المتحدة مستخدم نشط لنظام تسوية المنازعات، إلا أن تصعيد الحرب التجارية بين الأعضاء وضعت منعرج وتحديات خطيرة بالنسبة لعمل هذه الأخيرة، فبعض الخبراء عرضوا نظام طويل من الركود واحتمالية حدوث أزمة، كما يزال البعض متفائل بأن التيار يمكن أن يحفز الوضع ويعطي زخما جديدا نحو الإصلاحات ونهج التفاوض والتحرك نحو الأمام في التجارة العالمية.

على الرغم من اختلاف وجهات النظر، هناك إجماع متزايد على أن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر لمدة طويلة، وأن هناك حاجة ملحة لتحسين النظام وإيجاد أرضية جديدة من أجل النهوض بالاقتصاد العالمي.

أولا: اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى صحيحة:** جاءت منظمة التجارة للعالمية لتحرير المبادلات الاقتصادية العالمية وخلقت بيئة دولية تجارية أكثر انفتاحا من خلال العمل على مبادئها المتمثلة في تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء الحواجز غير التعريفية بالإضافة إلى إزالة والقضاء على التميز ما بين الدول الأعضاء فيها.
- **الفرضية الثانية صحيحة:** نعم إن الحروب التجارية هي الوسيلة التي تبنتها الدول من أجل حماية مصالحها الاقتصادية، وتتمثل أهم آلياتها في صراع العملات والتعريفة الجمركية.

- **الفرضية الثالثة صحيحة:** نعم المنظمة العالمية للتجارة تعمل من خلال دورها الأساسي في التخفيف من حدة الحروب التجارية من خلال فرض نفسها كركيزة من ركائز النظام التجاري، دون الانقياد والانصياع لمصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية.
- **الفرضية الرابعة صحيحة نسبيا:** نعم حسب السياسات الاقتصادية التي يسودها عدم اليقين وتراجع التجارة العالمية وتصاعد الحروب ما بين الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة فالسيناريو المتشائم هو السيناريو المحتمل لمستقبلها.

ثانيا: نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا توصلنا إلى جملة من النتائج:

– تعد السياسات التجارية الحمائية نوع من أنواع ردات الفعل في خضم الصراع القائم بين الدولار واليوان ومن بين هده السياسات رفع الرسوم الجمركية على الدول القائمة بتخفيض قيمة عملتها وعلى رأسها الصين هذا الإجراء قد تم اتخاذه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية؛

– وجود علاقة طردية مابين صراع العملات والتعريفة الجمركية حيث عندما ينتهج بلد سياسة تخفيض قيمة عملتها ما يشجع من صارداتها في السوق الدولية وعليه تقوم الدول المنافسة بفرض الرسوم الجمركية كإجراء حمائي؛

– إن التغيرات في القيمة الخارجية للعملات الوطنية تسهم في التأثير على القدرات التنافسية لمخرجاتها في الأسواق الدولية، ما جعل الدول تقوم بإتباع سياسة الرد بالمثل، لعدم التزام الدول المتقدمة بقرارات المنظمة وممارساتها الحمائية المتكررة؛

– الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتصعيد الصراع بصفة ثنائية حيث تقوم بالضغط على الدول من أجل تبني نفس السياسة وتقييد التجارة؛

– الصين تعمل على تحرير التجارة والمحافظة على المنظمة العالمية للتجارة تحقيقا لمصالحها وتبنيها سياسات واستراتجيات هامة من أجل احتواء الدول الأخرى كمبادرة حزام واحد طريق واحد؛

– أصبحت هذه الإجراءات الحمائية تمثل ناقوس خطر يهدد التجارة الدولية ويضعها تحت رحمة القيود الحمائية الجديدة وتخفيض العملات والقيود الحماية الكلاسيكية؛

– الحروب التجارية الجديدة لا يوجد فيها رابح أو خاسر بل هي تهدد للتجارة الدولية وللمنظمة العالمية للتجارة؛

– تحتاج المعالجة السليمة لصراع أو حرب العملات إلى المزيد من التنسيق بين منظمة التجارة العالمية والمؤسسات النقدية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال التأثير على السياسات النقدية الوطنية وأنظمة الصرف تحديدا؛

– الدول المتقدمة هي المبادرة في فرض السياسات الحمائية خاصة خلال الأزمات الاقتصادية العالمية للحد من تدفق النقد باتجاه الخارج والعودة إلى وضعية التوازن على حساب الدول النامية.

ثالثا: توصيات الدراسة

- العمل على إصلاح النظام التجاري وهذا من خلال إصلاح المنظمة العالمية للتجارة ومحاولة جعل قراراتها وقوانينها سارية على كل الدول؛

- توسيع دائرة التشاور والمفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية للقرارات المتعلقة ببرامج الدعم والإنقاذ في مراحل الأزمات دون اتخاذها بشكل فردي مما يضر بالأطراف الأخرى؛
- الحروب التجارية وحرب العملات تعود بالسلب على الاقتصاد العالمي، لهذا يجب على الدول تبني قواعد عادلة ومنطقية والتفكير في مصلحة الاقتصاد ككل، بل هذا سيعود عليها بالسلب خاصة الدول التي تدعو إلى الحرية التجارية؛
- تسريع وتيرة المفاوضات المتعلقة بالملفات العالقة كحقوق الملكية الفكرية وتحرير التجارة، ما يؤدي إلى التقليل من حدة الحروب التجارية وإنهاءها؛
- يجب على المنظمة وضع قوانين مثل القيام بفرض عقوبات مالية على الدول التي تتبنى الحمائية وتعيق من تدفق التجارة ما بين الدول الأعضاء؛
- ضرورة مراجعة آليات اتخاذ القرار داخل المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية وتجاوز نظام الحصص لضمان استمرارية المنظمة، إذ أن "ظاهرة الحمائية الجديدة" أو "حرب العملات" ما هي إلا إشكالية فرعية أمام حالة التخبط التي تعيشها المنظمة في اتخاذ قراراتها وفشل مؤتمراتها الوزارية الأخيرة لخير دليل؛

- ضرورة إجراء تنسيق وتوحيد كامل بين الدول النامية ما سيؤدي إلى تحسين عمل المنظمة، لأن الدول النامية ستشكل قوة وتأثير فيها، مما يحذو بها إلى المراعاة والاهتمام بمصالحها على غرار مصالح الدول المتقدمة.

ثالثا: أفاق الدراسة

يمكن الإشارة في الأخير إلى أن مجال البحث واسع وعميق يمكن دراسته من جوانب أخرى، لذا يمكن اقتراح بعض المواضيع ذات الصلة بموضوع البحث، والتي يمكن أن تكون عناوين لبحوث مستقبلية:

- مبادئ منظمة التجارة العالمية الحالية والمستقبلية وتأثيراتها على الاقتصاد الأمريكي.
- منظمة التجارة العالمية و تحديات الأسواق الناشئة.
- دور الأسواق الناشئة في بناء وتطور نظام تجاري عالمي.
- المنظمة العالمية للتجارة وتحديات الاتفاقيات الثنائية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

❖ **الكتب:**

1. إبراهيم العيسوي، **الغات وأخواتها النظام الجديد للتجارة الدولية و مستقبل التنمية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، سنة 2001.

2. أبو شرار علي عبد الفتاح، **الأزمة المالية الاقتصادية الراهنة، أحداثها، أسبابها، تداعياتها وإجراءاتها**، المكتبة الوطنية، عمان، ط1.

3. أبو شرار علي عبد الفتاح، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار الميسرة، عمان، ط3، 2013.

4. أحمد الهزايمة وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2002.

5. أحمد حشيش عادل، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.

6. أحمد حشيش عادل، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.

7. اسعد ماجد جميل الطائي، **منظمة التجارة العالمية (WTO) وانضمام العراق إليها**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2017.

8. أنطوان برينية، جون بول جيسكار، **التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الإمبريالية الاقتصادية**، ترجمة:عادل عبد العزيز أحمد، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2016.

9. بهاجيرات لاس داس وآخرون، **مقدمة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية**، دار المريخ للنشر، السعودية، ط1، 2006.

10. جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013.

11. جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ط1، 2013.

12. حسين أحمد الحسين الغزو، **الاقتصاد الدولي الحديث بين الجدلية النظرية والتطبيق**، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2016.

13. خليل السحمراني، **منظمة التجارة العالمية و الدول النامية**، دار النفائس، لبنان، ط1، 2003.

14. خيري فتحي البصيلي، تسوية **المنازعات الدولية في إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

15. رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2010.

16. رمزي محمود، **منظمة التجارة العالمية قلعة استنزاف موارد الدول النامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

17. سمير بريك اللقماني، **منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2004.

18. سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005.

19. السيد محمد أحمد السيرتي، **المنظمات الاقتصادية الدولية في مجالات التعاون و التنمية والتمويل والزراعة والأغذية ذات الطابع الإيديولوجي**، كلية التجارة الإسكندرية مصر، الدار الجامعية، 2014.

20. طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.

21. عبد العظيم حمدي ، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دون دار نشر، دون بلد نشر، ط3، 2000.

22. عبد القادر السيد متولي، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، ط1، 2011.

23. عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، من أورجواي إلى سياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية، مصر، 2005.

24. عبد الواحد العفوري، **العولمة والجات الفرص والتحديات**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.

25. عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للتوزيع، عمان، 2015.

26. فريد راغب محمد النجار، الحروب التجارية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2010.

27. فريق من خبراء المنظمة، **اتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005.

28. محمد العربي شاكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

29. محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2010.

30. محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2008.

31. مسعود مجيطنة، **دروس في المالية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

32. موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2001.

33. نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008.

34. يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

❖ المقالات والمجلات:

1. ابتسام الشامي، **اتفاقية الشراكة الإقليمية: تدويل الرد الصيني على الحرب التجارية الأمريكية**، متاح على الموقع: http://albylad.com/article.php?id=424098

2. إبراهيم التميمي، **الحروب التجارية وأبعادها السياسية**، مجلة الوعي، جامعة فلسطين، العدد 388، 2019، متاح على الموقع: https://www.al-waie.org/archives/article/13724

3. إسكندر الديك، **ألمانيا الأولى عالميا في الفائض**، متاح على الموقع: https://www.alhayat.com/647462

4. بازغ عبد الصمد، **منظمة التجارة العالمية**، الحوار المتمدن، العدد4127، 2013، متاح على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=364796

5. بذور وحيد، **جولة جديدة من حرب العملات الثالثة– النار تحت الرماد**، 2016، متاح على الموقع: https://www.arabictrader.com/ar/blog/details/967

6. برق شبر، أوراق في التجارة الدولية، **الاقتصاد الدولي في مواجهة مخاطر الحرب التجارية _ ترامب والنكوص نحو الميركانتيلية**، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2018، متاح على الموقع: http://iraqieconomists.net/ar/2018/03/23

7. **ترك برس، " كيف سترد تركيا على قرار ترامب فرض تعريفة جمركية على واردات الصلب"**، متاح على الموقع: https://www.turkpress.co/node/47286

8. جورج حداد، **تباطؤ الاقتصاد العالمي وحرب تجارية أمريكية ضد أوروبا**، الحوار المتمدن، العدد 6205، 2019، متاح على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=634679&r=0

9. داي سارة، حساني رقية، **حرب العملات الدولية وانعكاساتها على مسار أسعار النفط الدولية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد7، الجزء2، جوان 2017.

10. روبرت كوبمان، **يتحدث في جنيف (رويترز) توقعات سلبية لنمو التجارة العالمية في 2019**، متاح على الموقع: https://aawsat.com/home/article/1661581

11. رويترز، **العجز التجاري البريطاني يسجل أعلى مستوى له في 7 أشهر**، لندن، 2015، متاح على الموقع: http://www.alhayat.com/article/651335

12. زياد عبد الفتاح الأسدي، **حرب إدارة ترامب على التجارة العالمية و نظام العولمة الاقتصادية**، مواضيع وأبحاث سياسية، الحوار المتمدن، العدد 5940، سنة 2018،

متاح على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=606016&r=0

13. سايدي ابتين(Uptin Saiidi)، **أظهرت البيانات أن الاستثمار الأجنبي المباشر للصين في الولايات المتحدة انخفض بشكل كبير في عام 2018**، متاح على الموقع: https://www.cnbc.com/2019/01/15/chinese-foreign-direct-investment-to-the-us-falls-in-2018-data.html

14. سعود بن هاشم جليدان، **التبادل التجاري الصيني – الأمريكي**، جريدة العرب الاقيصادية الدولية، 2018، متاح على الموقع: http://www.aleqt.com/2018/06/24/article_1408896.html

15. شدى خليل، **الحرب التجارية بين أمريكا والصين**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتجية، متاح على الموقع:https://rawabetcenter.com/archives/tag/

16. شربي محمد أيمن، علاوي محمد لحسن، **الحمائية الجديدة: حرب العملات وأهمية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، 2014، العدد 14، جامعة قاصدي مرباح ورقلة– الجزائر، متاح على الموقع:https://platform.almanhal.com/Reader/Article/52357

17. صباح نعوش، **سياسة ترامب ومستقبل منظمة التجارة العالمية**، متاح على الموقع https://www.aljazeera.net/news/ebusiness

18. طه عبد الواحد، **روسيا تسعى لـ«فك الارتباط» بالدولار وتحرير الاقتصاد من النفط تعده أداة فعالة للعقوبات في يد أميركا**، العدد 14554، متاح على الموقع: https://aawsat.com/home/article/1414766.

19. عبد الحافظ الصاوي، **حرب العملات وتفاقم الصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني**، متاح على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/4/17

20. عبد المحسن سلامة، **هل تنتفض أوروبا ضد سياسة ترامب؟** 2019، متاح على الموقع: http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/707076.aspx

21. عفاني نور الدين، **ما مصير مبدأ–الصين الواحدة–في ظل إدارة الرئيس ترامب؟**، متاح على الموقع: https://www.politics-dz.com/community/threads/ma-msir-mbd-alsin-aluaxhd-fi-zl-dar-alr-is-tramb.15732/#post-53809

22. فورين أفيرز، يان زويتونغ – **مَن سيديرُ العالم (4) – عصر السلام القلِق: القوة الصينية في عالَم منقسِم**، متاح على الموقع: http://www.natourcenter.com/wp-content/uploads/

23. مجدي محمود شهاب، **مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، العدد الثاني، مصر، 2000.

24. محمد إبراهيم،" **الاقتصادات العربية تعتبر " تأثير" رسوم ترامب" محدودا على صادراتها(خبراء)**، الأناضول، 2018، متاح على الموقع:https://www.aa.com.tr/ar//1087160

25. محمد أفزاز، أنتكار المانع، خليل مبروك، **هل يختفي الأمريكي يوما ما؟**، متاح على الموقع: https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2018/8/19/

26. محمد جلال، "**حرب العملات وصراع البقاء**"،2010، متاح على الموقع: https://alphabeta.argaam.com/article/detail/24380

27. محمد ولد عبد الدائم، **انتقادات ضد منظمة التجارة العالمية**، متاح على الموقع: www.aljazeera.net

28. مخنف سوفيان، **مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل إجراءات ترامب الحمائية**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية،**جامعة الجزائر 3**، العدد 16.

29. مراد يونس، **سياسة مصيدة السيولة، التسهيل الكمي كحلول لإنعاش الاقتصاد الأمريكي، في ظل عدم اليقين بعد أزمة الرهن العقاري**، مجلة الحكمة،جامعة بوزريعة–الجزائر، العدد الثامن، 2016.

30. نسيم حسن أبو جامع، **الإغراق ومدى انطباقه على السوق الفلسطينية**، سلسله العلوم الإنسانية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، العدد 1، المجلد14، 2012.

31. هاني سليمان، **مستقبل غامض .. الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين**، متاح على الموقع: http://www.acrseg.org/41205

32. ما هي الأسلحة التي يمكن أن تستخدمها الصين في الحرب التجارية مع واشنطن؟، فرانس 24، 2018، متاح على الموقع: http://cutt.us/iLaxn

❖ المذكرات الجامعية:

1. بسكري رفيقة، **النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية و إشكالية الانضمام لها**، أطروحة لنيل شهادة دكتورا العلوم في الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014–2015.

2. بلعز خير الدين، **التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014–2015.

3. بن عمر الأخضر، **تحرير تجارة المنتجات الزراعية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006.

4. بن عيسى شافية، **آثار وتحديات المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة ماجستير علوم التسيير نقود و مالية، جامعة الجزائر03، 2011.

5. بوكونة نورة ، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3، 2011-2012.

6. حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

7. دلامي نجية، **دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011-2012.

8. زناتي نريمان، **أثر حرب العملات على العلاقات التجارية البينية في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية،جامعة جيجل، الجزائر، 2014-2015.

9. شرفاوي عائشة، **تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية حالة الجزائر**، ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، سبتمبر 2001.

10. فراح صبرينة، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والعولمة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، فرع تحليل واستشراف اقتصادي، 2011-2012.

11.فرارحة إيمان، طيبي فايزة، **آفاق التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة آكلي محند أولحاج، **البويرة**، 2014-2015.

12. قتينة احمد، **الحروب الاقتصادية**، بحث مقدم لمادة القضايا الاقتصادية المعاصرة، ماجستير اقتصاد عام، جامعة دمشق، سوريا، متاح على الموقع : https://www.politics.dz

13.مداني لخضر، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطرف و التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر فرع التحليل الاقتصادي، 2005-2006.

14.ملاح سمية، **دراسة استشرافية لآثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية**، مذكرة ماستر قسم علوم التسيير، تخصص مالية، تأمينات و تسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2014-2015.

15.مولحسان آيات الله، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.

❖ التقارير والمحاضرات:

1. آمال خديجة، **تقرير حول منظمة التجارة العالمية وتأثيراتها**، متاح على الموقع: http://info.wafa.ps/index.aspx

2. ترجمة و تحرير نون بوست، كتب من طرف أوري دادوش و جونترام وولف، **هل أصبحت منظمة التجارة العالمية مهددة بالانقراض؟** تقرير من صحيفة لوموند الفرنسية.

3. جون دريفيل، **صراع العملات على الساحة الدولية**، سلسلة المحاضرات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، ط1، 2012، متاح على الموقع : https://eld.libraries.ar

4. صفية أحمد أبو بكر، **أثر الاتفاقية العامة للتجارة الخدمات GATSعلى سوق التأمين العربي**، الملتقى العربي الثاني، التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، قطر، 2003.

5. عميروش شلغوم، **محاضرات في مقياس استشراف الاقتصاد الدولي**، السنة الثانية ماستر، تخصص الاقتصاد الدولي، السنة 2018-2019.

6. محمود محمد المصري، **نظرة تحليلية: العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على الصين – روسيا – إيران**، المركز الديمقراطي العربي.

❖ المواد القانونية:

1.المادة 16 من الفقرة01 من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية.

2.المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

❖ **Livre:**

1. Darvas zsolt.ferry jean Pisani. Thethreat of currensy wars.european

2. Dix malentendus fréquents au sujet de l' OMC , publication de l' OMC, Genève , Suisse, Juillet 2000.

3. Murray Gibbs, Trade Policy, United Nations, Département of économic and social affairas (UNDESA) New York, 2007.

perspective issue.2010.

4. Xue Feng Hu, Meng Guan,"On Gurry Power", International Journal of Economics and finance,vol2,no2,may2010.

❖ **Raport:**

1. Brett Milano**,8 reasons to believe in the future of the World Trade Organization , Available on site:** https://today.law.harvard.edu/8-reasons-to-believe-in-the-future-of-the-world-trade-organization/
2. HUNG TRAN**, The WTO May Be Beyond Saving , Available on site:** https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/the-wto-may-be-beyond-saving
3. KIMBERLY AMADEO, **Trade Wars and their Effect on the Economy and You**Why Trade Wars Are Bad and Nobody Wins, Available on site: https://www.thebalance.com/trade-wars-definition-how-it-affects-you-4159973
4. Martin Hesse**, Back to the Jungle WTO Faces Existential Threat in Times of Trump,** Available on site: https://www.spiegel.de/international/world/world-trade-organization-in-trouble-amid-trump-trade-war-a-1215802.html
5. Uri Dadush, **Seven Predictions About the World Without the WTO,** Available on site**:** http://www.policycenter.ma/publications/seven-predictions-about-world-without-wto
6. Ian F. Fergusson, Cimino-Isaacs, Rachel F.Fefer, **World Trade Organization: Overiew and Future Direction,USA,** Date view 15/02/2019, **Available on site**: https://Crsreports.congress.gov
7. James Chen **,Trade War** , **Available on site:** https://www.investopedia.com/terms/t/trade-war.asp

❖ المواقع الإلكترونية:

1. http://alwasat.ly/news/economy/240640
2. http://mubasher.aljazeera.net/news/
3. http://perso.univ-rennes1.fr/denis.delgay-troise/CI/Cours/REI421
4. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=364796&r=0
5. https ://www.thebalance.com/trade-wars-definition-how-it-affects-you-4159973
6. https://aawsat.com/home/article/1656831/
7. https://al-ain.com/article/40-years-economic-between-china-u-s
8. https://al-ain.com/article/first-big-deal-china-imports-american-soybeans
9. https://alqabas.com/573737
10. https://ar.tradingeconomics.com/united-states/balance-of-trade
11. https://ara.TV.
12. https://arabic.rt.com/business/1019309
13. https://arabic.rt.com/world/936145-
14. https://arabicpost.net/
15. https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/USA-EU_-_international_trade_in_goods_statistics
16. https://rhg.com/research/chinese-investment-in-the-us-2018-recap/
17. https://www.alaraby.co.uk.economy
18. https://www.alderaah-news.net/world/4695734/
19. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/8/29
20. https://www.aljazerra.net/encyclopedia/events/2018/04/06
21. https://www.bloomberg.com/news/articles/2019-05-12
22. https://www.elwatannews.com/news/details/4133836
23. https://www.noonpost.com/content/27463
24. https://www.spiegel.de/international/world/world-trade-organization-in-trouble-amid-trump-trade-war-a-1215802.html
25. https://www.thebalance.com/trade-wars-definition-how-it-affects-you-4159973
26. https://www.us-china-fdi.com/
27. https://www.wto.org/english/news_e/pres19_e/pr837_e.htm
28. https://www.youm7.com/story/2018/8/23

الملخص

جاءت المنظمة العالمية للتجارة من أجل تحرير التجارة الدولية من القيود التي اعترضت طريقها منذ القدم حيث تمخضت عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة خلال مؤتمر هافانا، حيث تهدف هذه الدراسة من خلال فصولها الثلاث إلى تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه الحرية التجارية ومنظمة التجارة العالمية وما يهدد من استمرارها في ظل بروز الحروب التجارية وما نتج عنها من تصعيد والمبالغة في فرض الرسوم الجمركية محاولين وضع سيناريوهات لمستقبل المنظمة في ظل تنامي الحروب مابين الأقطاب الاقتصادية الكبرى، حيث تضح لنا أن مستقبل منظمة التجارة العالمية يسوده نوعا من الغموض خاصة في ظل سياسات عدم اليقين واستمرار الصراع.

الكلمات المفتاحية: المنظمة العالمية للتجارة، الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، الحروب التجارية، الرسوم الجمركية.

Abstract

The World Trade Organization (WTO) has come to free the international trade from the obstacles that have faced it for a long time already, the later come from the General Agreement on Tariffs and Trade during the Havana Conference.

Through its three chapters, the study aims to shed light on the most important challenges facing trade freedom and the Trade Organization and the threat of their continuation in the light of the emergence of trade wars and its results on the excessive imposition as long as customs fees is considered, trying to develop scenarios for the future of the Organization in the light of the growing wars between the major economic poles it has become clear to us that the future of the World Trade Organization is characterized by a certain ambiguity, especially in the context of the policies of uncertainty and the persistence of conflicts.

Key words : Word Trade Organization , General Agreement on Tariffs and Trade, Trade wars, customs fees.